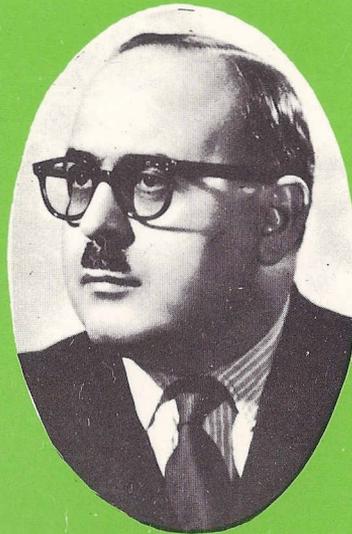


4

دراسات وتأملات

في السياسة والمجتمع بعد الإستقلال

محمد حسن الوزاني



مؤسسة محمد حسن الوزاني

في السياسة والمجتمع بعد الإستقلال

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

الطبعة الاولى

1987 /1407

حقوق الطبع والترجمة والنقل محفوظة
لمؤسسة محمد حسن الوزاني
9 ، زنقة الدكتور فراج - فاس (المغرب).

رقم الإيداع القانوني 1986 / 478

تقديم

قامت مؤسسة محمد حسن الوزاني بنشر كتاب حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية في ستة أجزاء بقلم محمد حسن الوزاني، والجزء السابع قيد الإعداد للطبع. كما نشرت لنفس المؤلف في سلسلة حرب القلم ستة أجزاء أخرى.

وها هي المؤسسة اليوم تنشر مجموعة أخرى من مؤلفات محمد حسن الوزاني في سلسلة دراسات وتأملات، ستكون كذلك في ستة أجزاء، أولها: الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام، وقد ألفه بمنفاه السحيق في الصحراء، والثاني: ترجمة كتاب دييون - وايط: حرية الفرد وسلطة الدولة، وقد قام محمد حسن الوزاني بدراسة هذا الكتاب وتلخيصه وترجمته إلى العربية أثناء مقامه في المنفى بالصحراء كذلك؛ والثالث: في الدستور والبرلمان؛ والرابع: في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال، وهي تأملات ومدخلات وأبحاث قام بها خلال العقدين الأولين من فترة الاستقلال. والخامس: الإسلام والمجتمع والمدنية حرر بعض فصوله بالمنفى وبعضها الآخر في فترة الاستقلال.

والسادس: **وطنيات**، وهي كذلك مراسلات ودراسات تتعلق بالحركة الوطنية المغربية وتاريخها كتبت في فترات مختلفة.

ونشير إلى أن المؤلف المرحوم ترك هذه الكتب في مسوداتها، وأن مؤسسة محمد حسن الوزاني هي التي قامت بترتيبها، ووضع عناوين لما لم يكتب لها عنوان منها. وستقوم المؤسسة فيما بعد بنشر مجموعة من مقالات محمد حسن الوزاني الصادرة باللغة الفرنسية (في جزئين)، وبمجموعة خطبه ومحاضراته وندواته الصحفية.

مؤسسة محمد حسن الوزاني

الانبعاث

غاية: في سبيل مجتمع مغربي صالح.
وسيلة: الثورة الباردة من الأعلى (الإصلاحات الجذرية القومية المتحررة).

اختيارات:

- الديمقراطية المثلى (الشورى).

(في الداخل):

- العدالة الاجتماعية التقدمية الصحيحة

- اقتصاد موجه لصالح الشعب.

- الوحدة الترابية الكاملة.

- الوحدة الوطنية المقدسة.

(في الخارج):

1 - السلم العالمي (نزع السلاح) (Paix Mondiale).

2 - التعاون الأممي (Coopération Internationale).

3 - التعايش السلمي (الإيديولوجيات) (Coexistence

pacifique).

- 4 - عدم الانحياز (non - alignment).
- العروبة (Panarabisme).
- الرابطة الإسلامية (Panislamisme).
- الإفريقية (Africanisme).
- محاربة العنصرية، والاستعمار والامبريالية (مساندة الحركات التحريرية في العالم).

دعوة الانبعاث الوطني

1- دعوتنا منبثقة من مبادئ سامية. ومثل عليا، وقيم خلقية، وقواعد سلوك تربوية منهجية تهدي للتي هي أقوم في حياة الفرد والمجتمع

2- ودعوتنا مستمدة من ضرورات البعث الروحي، والأخلاقي، والاجتماعي، والوطني في ميدان الجهاد الأكبر ضد تيارات الشر، والانحراف، والفساد التي تعصف بالدولة والمجتمع.

3- ودعوتنا منبثقة من متطلبات المعركة المقدسة التي نخوضها ضد التخلف والانحطاط، والقهقرة والرجعية بأي شكل وفي كل مجال، ومن أجل النمو والرقي، والنهضة والتجديد باسم المصلحة العليا للوطن والأمة.

4- ودعوتنا موجهة إلى كافة المواطنين ليستيقظوا، ويرشدوا، ويستجيبوا لما يُحييهم من فعل الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر قياماً بالواجب، وسعياً في سبيل الصالح العام.

5- ودعوتنا هادفة إلى إعداد البيئة التي تنشئ المواطن الصالح

كفرد كامل الوعي والنضوج، وكرجل الواجب والتضحية والمسؤولية.

6- ودعوتنا عاملة لتثبيت الأصالة المغربية بجميع مقوماتها، ضماناً للاستمرار، وحفاظاً على الذاتية القومية من أن تتسرب إليها وتبتطش بها جرائم الفساد الأجنبي.

7- ودعوتنا تنصر الوحدة الوطنية المقدسة من الدخيل كقوة لا تهين ولا تلين، وذلك بما يجب أن تقوم عليه من التصالح والتعافي، والتآلف والتماسك، والتساند والتآزر، والتضامن والتعاون في السراء والضراء بين جميع عناصر الأمة وأنحاء الوطن. وفي هذا القضاء على كل تفرقة وانقسام، وتحاذل وتفكك وانحلال نتيجة كل عنصرية شعوبية وعصبية جاهلية ما أنزل الله بهما في سلطان (لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَىٰ عَصِيَّةٍ أَوْ قَاتَلَ عَلَىٰ عَصِيَّةٍ) (حديث) ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً - الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ - المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً (حديث) ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ - إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾.

8- ودعوتنا تناضل من أجل قيام الحكم الصالح على أساس الأنظمة الصحيحة، والقيادات المثلى، والاختيارات الصائبة، والخطط البناءة، والوسائل الفعالة، والمنجزات القيمة.

9- ودعوتنا تعتمد في نشر تعاليمها وبلوغ مقاصدها على تعبئة كافة المخلصين من قومنا، وجميع ذوي النية الحسنة والإرادة الطيبة ليتعاونوا على البر والتقوى مع الصفوة المختارة، والنخبة

القيمة على الدعوة كما يضطلع بها أصحابها الذين يدينون دين الحق، ولا يريدون في الأرض علواً ولا استكباراً.

10 - ودعوتنا في وجهتها ومسيرتها تلتزم العمل بالآية الكريمة: ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾.

أسلوب . . . الدعوة

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ، وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

بهذا أمر الله تعالى رسوله أن يكون لأسلوبه في دعوته ثلاثة أمور:

1- الحكمة: وهي العلم النافع، والحجج البالغة، والأدلة الدامغة التي تنير الحق، وتبديد ظلام الباطل، ولا تدع مجالاً للشك والشبهة، وهي طريقة إقناع العلماء والحكماء والطبقة المستنيرة ذوي الدراية والبحث عن الحقيقة، وشعار الحكمة يحتاج إلى عقول كبيرة، وأفكار غزيرة.

2- الموعظة الحسنة: وهي النصيحة الممزوجة بالترغيب والترهيب، والتبشير والتحذير، في أسلوب يشعر المنصوح له بالصدق والإخلاص وقصد النفع، وهذه وسيلة إقناع الذين لم يرتفعوا إلى درجة العلماء والمستنيرين، ولم ينزلوا إلى درجة المعاندين والمشاغبين، وهؤلاء لسلامة ضمائرهم، ونقاء سرائرهم في حاجة إلى العظات البالغة، والعبير النافعة المحلاة بالإخلاص

الظاهر، والمسوقة في أسلوب يمتزج فيه الوعد بالوعيد، فهم ليسوا في حاجة إلى حجج قوية، وبراهين علمية أو منطقية، بل يؤثر فيهم ما يبدو من إخلاص الناصح، وما يلوح في ثنايا نصيحته من بشارة تشرح الصدر، وتقوي العزم، وتغرس الأمل، وتبعث على العمل، ويؤثر فيهم أيضاً ما يظهر خلال كلامه من وعيد يردعهم عن العصيان، ويحذرهم عاقبة الطغيان.

3- المجادلة بالحسنى: وهي إقامة الحججة في هدوء ودعة، والمناظرة بالرفق واللين.

وهذه وسيلة إقناع المعاندين والمعارضين، وهؤلاء شذاذ الطبقتين السابقتين: فيهم من العلماء، وفيهم من الدهماء، فهم في حاجة إلى الحججة الواضحة، والعظة الخالصة في رفق ولين، ولا بد من صبر وجلد حتى تسمع حججهم وتناقش أدلتهم بأيسر الوجوه وأشهر الحجج، وتلك هي المجادلة بالحسنى التي تخمد شغبهم، وتطفئ لهيبهم، وتجذب قلوبهم، واللين والرفق في ذلك جميل الأثر، أما الغلظة والشدة فتزيدانهم إصراراً، وتصبان على لهبهم ناراً.

آل البيت في المغرب وحاجتهم إلى الإصلاح

إن وفرة آل البيت في المغرب أمر يعرفه كل أحد، وسطوتهم المعنوية متجلية في كل صقع وحاضرة. ذلك أن تأسيس أول دولة إسلامية في المغرب كان على يد أبي الأشراف مولانا إدريس الأكبر، كما تأسست فاس قاعدة الدولة وكرسي المملكة الفتية الناشئة وعاصمة المغرب الكبرى على يد ابنه الجليل مولانا إدريس الأزهر دفين فاس. ومن ذلك العصر انتشر نفوذ الأشراف في مختلف أقاليم المغرب وعظم أمرهم في نفوس الشعب المغربي ذي الدين القوي المتين.

قام الأشراف المغاربة بدور بارز، وعمل حاسم في تاريخ الأمة المغربية، وقد تجلت الرسالة العظيمة التي اضطلعوا بها في سبيل نصرة الملة الإسلامية وإعزاز القومية العربية زمن الأزمة العصبية التي طرأت على المغرب بسبب انقراض دولة الإسلام بالأندلس وطغيان النصرانية التي دفعها حب الانتقام والأخذ لها بالثار إلى اجتياز البحر وشن الغارة على المغرب الذي طالما جاهدتها في عقر دارها وضد سيلها الدفاق، وأذاق أهلها الخسف والهوان. فكانت الغارة التي تزعمها البرتغال ثم الإسبان حرباً صليبية

أصبحت بها عدة مدن بشواطئ المغرب. ولكن هذه الحرب الصليبية وهذا الفتح النصراني قد لقياً من المغرب أشد المقاومة وأعنف المقاتلة حتى آل أمرهما إلى الحبوط والفشل والخسران. وكان أبطال المقاومة المغربية إذاك هم الأشراف الذين هبوا لنصرة الإسلام والمسلمين وحماية الوطن وأهله من عدوان وسيطرة الأجنبي الزاحف. وبفضلهم ثارت نائرة الأمة على بكرة أبيها ونهضت نهضة رجل واحد مليئة دعوتهم إلى الجهاد المقدس الذي فرضه الله ورسوله حماية للدين ورحمة بالعباد. ثم تأسست دولة الأشراف السعديين ومن بعدها الدولة العلوية الشريفة التي خدمت الإسلام والمغرب بمطاردتها للأجانب الذين نزلوا بأرضنا فاتحين، مطهرين البلاد من عار السيطرة الدخيلة وذل الاحتلال، كما خدمتها بنصرة الشريعة المحمدية على الأعراف البربرية الجاهلية التي ما أنزل الله بها من سلطان. وباختصار فالمغرب مدين لآل البيت بكثير من مفاخر المجد ومآثر العزة التي نالها طوال تاريخه وجعلت له المكانة في الأولين والآخرين.

ولكن بقدر ما نسجل هذه المآثر لآل البيت في تاريخنا القومي نأسف على ما آل إليه أمرهم في مختلف الأوساط المغربية، فكثير منهم أصبحوا يتمسكون من الشرف بالظاهر دون الحقيقة وبالقشور دون اللباب. فالشريف الحق إنما يكون بالنسب الصحيح أولاً وبالخصال والفعال والقيم الشخصية ثانياً. وإذا كان الشرف ميزة وجب أن يقترن بالفضيلة النفسية والعملية التي بها يكون الشرف شرفاً حقاً. وبعبارة يجب على الشريف أن يكون بعلمه وعمله عضواً حياً ممتازاً في الجماعة الإسلامية، وأن

يحرص كل الحرص على أن يؤدي واجباته أحسن أداء حتى يرضى الله عنه والرسول والمؤمنون كافة. فميزة الشرف إنما أساسها الفضيلة الخلقية والعملية معاً، وكلها تقوم على مسؤوليات جليلة. وإن هذا ليمنع من أن تكون لقباً يفاخر به، وتتخذ وسيلة للتطاول والاستعلاء. والشريف هو أحق الناس على الإطلاق بأن يتخذ الرسول أسوة حسنة في حياته وسيرته، وأحرى أن يكون في الناس رمزاً حياً لما كان عليه جده الأعظم من الفضائل والشمائل، وقدوة صالحة لما قام به الرسول من جلائل الأعمال. فالشرف علم صحيح وعمل صالح، وفضيلة حية وواجب مطاع، ودعوة قائمة ومسؤولية مفروضة ورسالة فاضلة وهداية عزيزة.

نحن لا نريد مما ذكرناه أن نجعل مجرد الشرف يخول حق الامتياز على الناس، فهذا هدم صريح لأساس الإسلام الذي وضعه القرآن الكريم حيث قال: ﴿إنما المؤمنون إخوة، يا أيها الناس إننا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾. وقال: ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية﴾. فمقياس الفضل والامتياز في الإسلام هو العمل الصالح الذي يعبر عنه بالتقوى.

كما أننا لا نروم بذلك أن نجعل من آل البيت طبقة خاصة من دون المسلمين. فهذا أيضاً مخالف لروح الإسلام وشريعته. فنحن لا ننكر أن آل البيت يمثلون ذرية الرسول من بعده وأسرته الكبرى، ولكن هذا لا يخولهم الحق في الاستبداد بالرسول من دون المؤمنين كافة. فالقرآن صريح في هذا الموضوع فهو يقول: ﴿ما كان محمدُ أباً أحدٍ من رجالكم ولكن رسولَ اللَّهِ وخاتمَ

النبيين ﴿. وقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. وصالح المؤمنين - كما فسره صاحب منهاج السنة - اسم يعم كل صالح من المؤمنين كما في الصحيحين عن النبي أنه قال: «إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ (يعني آلَ أَبِي طَالِبٍ) لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءِ إِنَّمَا وَلَّيْتُ اللَّهَ وَصَالِحَ الْمُؤْمِنِينَ» وفي الطبري: إن أهل بيتي يرون أنهم أولى الناس بي، وليس كذلك، إنما أوليائي منكم المتقون من كانوا وحيث كانوا. وفي نهج البلاغة: إن ولي محمد من أطاع الله وإن بعدت لحمته، وإن عدو محمد من عصى الله وإن قربت قرابته. ومن المعلوم عن الرسول أنه كان يمتنع من تخصيص قرابته بشيء دون سائر المسلمين، فقد طلب منه عمه العباس ولاية فقال له الرسول: يا عم، نفس تحييها خير من ولاية لا تحصيها (تضبطها).

فمن جميع هذه النصوص الجليلة نعلم أن أولياء الرسول هم المسلمون كافة، وبالأخص منهم الاتقياء، سواء كانوا من آل البيت أو من مطلق المسلمين. فالإسلام لا يعرف الطبقات ولا الأجناس ولا السادة ولا العبيد، أما قوله عز وجل: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾، فقد عبّر به الخالق عن الحكمة الاجتماعية القائمة على تضامن البشر واحتياج بعضهم إلى بعض. قال تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾. وقد فسر الزمخشري في الكشاف الآية بقوله: إن الله عزّ وعلا هو الذي قسم بينهم معيشتهم وقدرها ودبر أحوالهم تدبير العالم بها فلم يسو بينهم لكن فاوت بينهم في أسباب العيش وغاير بين منازلهم فجعل منهم أقوياء وضعفاء

وأغنياء ومحاويج وموالي وخداماً ليصرف بعضهم بعضاً في حوائجهم ويستخدموهم في مهنتهم ويتسخروهم في أشغالهم حتى يتعاشوا ويصلوا إلى منافعهم ويحصلوا على مرافقتهم، ولو وكلهم إلى أنفسهم وولّاهم تدبير أمورهم لضاعوا وهلكوا. وكتب الجاحظ: اعلم أن حاجة بعض الناس إلى بعض صفة لازمة في طبائعهم وخلقة قائمة في جواهرهم وثابتة لا تزائلهم، ومحيطه بجماعتهم ومشملة على أذنانهم وأقصاهم، فأذنانهم مسخر لأقصاهم وأجلهم مُيسَّرٌ لأدقِّهم، وعلى ذلك أحوج الملوك إلى السوق في باب، وأحوج السوق إلى الملوك في باب، وكذلك الغني والفقير والعبد وسيده.

وفي المثل: لا يزال الناس بخير ما تباينوا فإذا تساوا هلكوا. وقال بعضهم: لو كان للناس جميعاً عقول لخربت الدنيا، وقال غيره: لو كان الناس كلهم عقلاء ما أكلنا رطباً ولا شربنا عذباً.

فالمسلمون كغيرهم من البشر درجات في الحياة الدنيا ولكنهم في الحق سواء. وقد أوجب الله عليهم الاتحاد والإخاء فقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾ وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ ولو اختلفت أجناسهم وألوانهم وأقذارهم، بهذا أتى الرسول ولهذا دعا القرآن العظيم.

داء الجماعة من أرسطاليس لم يُوصَفَ له حتَّى أتيت دواء فرسمت بعدك للعباد حكومة لا سوقة فيها ولا أمراء الله فوق الخلق فيها وحدهُ والناس تحت لوائها أكفأه والدين يسرّ والخلافة بيعة والأمر شورى والحقوق قضاء

نعم، المسلمون أجمعون أولياء الرسول، وهم في شريعة الإسلام سواء ولكن هذا لا ينافي أن تكون لآل البيت في المسلمين حرمة ووجاهة لأنهم يمثلون عترة الرسول. ولعل هذا ما تنص عليه الآية: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ففي مسند الإمام أحمد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما نزلت (قل لا أسألكم الخ) قالوا: يا رسول الله: مَنْ هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال: علي وفاطمة والحسن والحسين. وفي صحيح البخاري ومسلم: سأل ابن عباس عن هذه الآية سعيد بن جبير فقال: هي قربي آل محمد.

وعن عدي بن حاتم قال: كنت قاعداً عند رسول الله فقال: ألا إن الله علم ما في قلبي من حبي لقومي فبشّرني فيهم فقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ فجعل الذكر والشرف لقومي في كتابه، فالحمد لله الذي جعل الصديق من قومي. إن الله تعالى قلب العباد ظهراً وبطناً فكان خير العرب قريش وهي الشجرة المباركة، إلى أن قال عدي: ما رأيت رسول الله ذكر عنده قريش بخير قط إلا سرّه حتى يتبين ذلك السرور في وجهه للناس كلهم. وكان (ص) كثيراً ما يتلو هذه الآية: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ وقيل: هم العرب مطلقاً لما أن القرآن نزل بلغتهم.

وقد يعترض على هذا التخصيص بالآيات البينات: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ، وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ، قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا، فَإِنَّمَا يَسْرُنَا بِلِسَانِكَ

لِئُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا، إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ،
وَذِكْرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ، إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ، لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ
كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠﴾ والذكر هنا الموعظة.

فالإسلام يجهل ويتجاهل كل تمييز وتفضيل يستند على النسب
والجنس والقبيلة ولون البشرة واللسان، ولا يُقر إلا التفاوت في
الحياة والتغاير في المعيشة والتباين في المنزلة، لأن هذا ضرورة
بشرية عامة وحكمة اجتماعية ثابتة. وإن كان لا بد من تمايز
وتفاضل فإنما يكون بالعلم والعمل والفضيلة والتقوى، أي
بالمواهب النفسية والكفاءات الشخصية، يستوى في هذا الشريفُ
والمشروف، والغني والفقير، والقوي والضعيف، والكبير
والصغير.

ولكن كل هذا لا ينفي أن يكون لآل البيت في المسلمين جاه
وقدر تبررهما مزاياهم النفسية ومآثرهم الشخصية زيادة على
النسب والحسب وشرف الأصل والمحتد. فالإنسان إنما يوزن
بفضائله وأعماله لا بأرومته ودعاويه.

وقد ينكر بعضهم ما أحدث في تاريخ الإسلام من النظم
العائلية لآل البيت، وما أظهرهم بسبب هذا في مظهر الطائفة
المتمايزة والطبقة المختارة، ونعني بهذا نظام النقابة الذي وجد في
القرن الثالث زمن الدولة العباسية. ولكن الحقيقة أن هذه النقابة
لا تقوم على تفرقة بين المسلمين ولا امتياز لصالح فريق منهم
دون الآخرين، بل هي مجرد نظام عائلي وعرفاء داخلية يقصد
بهما المراقبة والتدبير. والإسلام يجيز هذا بدليل ما فعله الرسول
بعد بيعة العقبة حيث عين للأَنْصَار الذين بايعوه عرفاء سمووا إِذْكَ

بالنقباء. وفي الأحكام السلطانية للماوردي: إذا أراد المولى أن يولى على الطالبين نقيباً أو على العباسيين نقيباً يخير منهم أجلهم بيتاً وأكثرهم فضلاً وأجزلهم رأياً فيؤلى عليهم، لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة، فيسرعوا إلى طاعته برياسته، وتستقيم أمورهم بسياسته. والنقابة على ضربين: خاصة وعامة. فأما الخاصة فهو أن يقتصر بنظره على مجرد النقابة من غير تجاوز لها إلى حكمه وإقامة حد فلا يكون العلم معتبراً في شروطها. وأما النقابة العامة فيعتبر في صحتها أن يكون النقيب عالماً من أهل الاجتهاد ليصح حكمه وينفذ قضاؤه».

فولاية النقابة على ذوي الأنساب لا يعارضها الإسلام بل هي مشروعة فيه ولها في نظامه شروط معينة وأحكام مقررة، فما أبعداها إذاً فيما يُسمى بنظام الطوائف والطبقات.

وإن ما نرى عليه الكثير من آل البيت في المغرب وذلك من اختلال الشؤون وسوء الحال والجهل بما لهم وعليهم لأمراً نأسفُ عليه كثيراً، فإن غير واحد من كبراء الأشراف بالرغم عن علو كعبهم في العلم وبصرهم بالشريعة يأتون من المخازي والرذائل ما يندى له الجبين وما يبرأ منه الدين الذي تعاليمه كلها مروءة وفضيلة وتقوى، فهم لا يقتصرون على استغلال نفوذهم الديني لفائدتهم الشخصية وتسخير الناس باسم الشريعة في سبيل أغراضهم الذاتية وشهواتهم الخاصة، بل يستعملون على مرأى ومسمع من الملائم ما لهم من سيطرة معنوية على الطوائف والجماعات للإتالة من الإسلام والمسلمين، وذلك بما يقدمون عليه من موالاة دول الاستعمار والاحتلال ومؤازرة سلطان الأجانب

وحكم الدخلاء، والتنافس في خدمة سياستهم القهرية الاستعبادية التي كلها كيد صريح أو خفي للإسلام وشر مستطير على الملة وذويها. إنهم يفعلون هذا جهاراً وينالون من أجله الأوسمة والنياشين والرتب، وهم من هذا لا يراعون بل لا يزيدهم هذا إلا مُضياً وإمعاناً، ولا يعدّون هذا إلا فضلاً وميزة وفخارة مع أنه هو السقوط والإسفاف والدناءة والخسة والعار والشنار والخيانة التي لا تغفر أبداً. نقول الخيانة التي لا تغفر أبداً لأن الإسلام بريء من كل من يُوالي الحكم الأجنبي، قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ وخونة المسلمين لا يوالون الأجنبي لمجرد الاضطراب والتقية، بل يُعينونه على الإسلام والمسلمين تقرباً وطمعاً. قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾. والذي هو أدهى وأمر أن يكون أولئك الجواسيس والخونة ممن ينتسبون لآل البيت ويمتازون فيهم بالعلم والبرازة. فأبى عار أعظم من هذا وأية جناية أفضع من التي يقترفها أولئك سراً وعلانية ويستحقون عليها شر الحساب والعقاب من الله والمؤمنين حقاً؟. إن الواجب يقضي على آل البيت بأن يكونوا دائماً خيراً خلف لخير سلف، وغرة في جماعة المسلمين، وقدوة في الفضائل والصالحات، والمحاسن والفُعال. وبهذا، وبهذا وحده يؤدون ما هو مفروض عليهم عقلاً وشرعاً ويصبحون مثال الهداية إلى الواجب والاستقامة على الحق، ويستحقون كل مكربة وفخار، ويبررون ما لهم من الجاه والسؤدد في طليعة قومهم وزعامتهم المعنوية والحقيقية.

من أجل هذا كله يجب أن لا يبقى أمر آل البيت عندنا خللاً وفوضى، ولا يترك حبلهم على غاربهم أكثر مما صار ووقع، فيفعلون ما يشاؤون وكيف يشاؤون لا وازع لهم ولا رادع ولا زاجر. إنهم من أكبر المسؤولين عن مصير الجماعة الإسلامية، بل لا تُفُرط ولا تُبُعد إن أعلننا أنهم أعظم مسؤولية وأجسم أمانة من المسلمين على الإطلاق.

فالواجب يقضي إذاً بالعمل لانتشال آل البيت مما وقعوا فيه من التأخر والانحطاط، ولرفع مستواهم المعنوي والمادي في عموم البلاد، ولتوجيههم التوجيه الصالح الذي يُرضي الله والرسول والمؤمنين كافة.

ولا نرى من وسيلة لهذا غير تأسيس مجلس نقابة عامة في المغرب، وهذا المجلس يتركب من ممثلي النقابات الخاصة، ويجمع شمل آل البيت ويحافظ على روابط الإلفة والأخوة بينهم، ويرعى مصالحهم العامة ويدبر شؤونهم المشتركة، ويحذب عليهم ويسهر على سمعتهم ويصون حرمتهم ويكبح جماح كل من يتنكب ويحيد عن الصراط السوي، ويُلزم جميعهم بما هو الشرف والسؤدد حقاً وبقيناً.

وإن إصلاح شأن آل البيت بواسطة النقابة العامة لا يتم ولا يجدي نفعاً إلا إذا تولاه جلالة الملك - نصره الله - فهو أحق بتشريع النظام الأوفق لآل البيت جميعاً الذي هو وليهم الأكبر وراعيهم الأعظم، فله - وفقه الله وسدده - أن يُنشئ بالأعتاب الشريفة مجلساً أعلى لآل البيت، ويدبر أمر الكل بقانون أساسي

محكم . وأول ما يعنى به مجلس النقابة العامة النظر في أمر الأوقاف الخاصة بآل البيت، فكثيراً ما يسخرها المسيطرون عليها في سبيل أغراضهم ومنافعهم الخاصة . فيؤمر بضبط أمر هذه الأوقاف الخاصة وتضان من سوء التصرف والإتلاف . يعمر صندوق النقابات الخاصة ويتمكن من صرف أموال الربيع في المشاريع الخيرية والعلمية الخاصة بآل البيت . وما أحوج الكثير من الشرفاء إلى المساعدة الفعّالة المنظمة كي يعانون بها في معركة الحياة ويصلحوا بها لخلل أمورهم ويتلافوا بها البقاء عالة على الناس يخلقون لهم ديباجتهم ويتذممون لهم ويمتهنون في خدمتهم فيكونون بهذا من الأذلال والأراذل ، مع أن آل البيت يجب عليهم أن يكونوا في قومهم ذوي حسن سمت وهيئة، وحرمة وذمام، ووقار ومقام .

التخطيط السياسي للحزب(*)

1 - الفكرة الأساسية الأصلية في التخطيط السياسي للحزب: الثورة الوطنية الإصلاحية من الأعلى، فكرة قديمة عبرنا عنها بالانقلاب (المؤتمر الوطني - جريدة الدستور - ميثاق الحزب).

2 - لماذا دعونا وندعو إلى الانقلاب والثورة في مجال الإصلاح؟ السبب: فساد الوضع أو الفساد الداخلي في الدولة والمجتمع - الحكام والمواطنون سواء إلا النادر - سيطرة الفساد والانحراف على الفرد: أخلاقه، ثقافته، تفكيره، حياته.

لهذا فالحل هو الانقلاب والثورة بالإصلاح.

3 الانقلاب والثورة: التغيير الجذري لواقع الدهر، أي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية والنفسية.

الأجهزة والأنظمة والمناهج والإطارات.

(*) نموذج للعروض السياسية التي كان محمد حسن الوزاني يقدمها في تجمعات حزبه، غير أن هذا العرض لا يشتمل إلا على رؤوس الأقسام.

4 الوسائل :

أ - الهزة النفسية لإحداث ثورة داخلية في الأفراد، هي القوة المحركة للثورة.

ب - خلق إرادة التحول والتغيير في الأمة - الإرادة يجب أن تصبح تياراً من الوعي والتطور والتقدم.

ج - إيجاد أداة الانقلاب أو الطليعة الثورية هي الحزب صاحب الفكرة والدعوة.

يجب على الطليعة أن تشخص أفكار ومبادئ ومثل وأخلاق الثورة الإصلاحية، مما تتكون منه قيم الثورة.

د - الاعتماد على الجماهير: التوعية بالدعوة.

هـ - الشباب ومنظماته.

و - النضال المنظم المتواصل - الصراع مع الفساد صراع الثورة ضد عناصره الخارجية والداخلية - صراع بين التقديمية والرجعية.

ز - قيام الحكم الصالح.

ح - معاني الثورة من خلال بيانات وتصريحات الحزب - حزب الانقلاب والثورة - دوره في الأمة وفي الأوضاع القائمة - من أجل هذا يجب أن يكون جهازاً صالحاً للقيام بدوره - وهو إعداد الرأي العام لحمل الفكرة وتأييدها، وإعداد أعضائه عامة والنخبة منهم خاصة لتحمل مسؤوليات الحكم لصالح الثورة.

- نبحث في مرحلة التفكير
فئة قليلة غلبت، فئة كثيرة بإذر

- التجاوب بين الشعور والفكر

خلاصة:

- نحن أصحاب رسالة: الإصلاح
الأعلى.

- لا إصلاح يأتي من المفسدين في و
- الإصلاح له شروطه ورجاله وظروفه و
- الإصلاح لا يكون بالوسائل العادية البطيئة
- الإصلاح توفيق بين القديم السليم الأصلح،
النافع.

- الإصلاح لا يتم بالحلول الناقصة أو الوسطى.

- أول أداة الإصلاح النضال في سبيل الثورة: من الأعلى

- لا إنقاذ للمغرب ولا خلاص للشعب إلا بالثورة من الأعلى

- إن حل الأزمة - أزمة الانحراف والفساد - لا سبيل إليه إلا
بشيء واحد لا تأتي إليه - هو حل التصفية، والتحطيم، والتغيير،
فبهذا دون سواه تتم الإطاحة بأوضاع الانحراف والفساد، وهذا
يعني الثورة عليهما ثورة تصفية لا تبقي ولا تاتر، ووسائلها
الدعوة والتبشير والإقناع بالتي هي أحسن.

- إن استمرار الفساد أدى إلى انفجارات شتى : 1963 - 1971 -
1972 .

وكلما بقي الفساد على حاله، وتمادى المفسدون في أوضاعه
فإن دواعي الانفجار لا تزداد إلا كثرة، وقوة، وخطورة.

وهكذا يصدق مرة أخرى الحديث :

إذا أوسد الأمر لغير أهله فانتظر الساعة!

1 - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير (الآية).

2 - ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتي هي أحسن.

- ولذلك ﴿فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم﴾ ﴿كُبرَ
مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾.

- لا يزال من أمتي أمة قائمة يأمر الله إلا بضرهم من خذلهم أو
خالفهم حتى يئتهم أمر الله وهم على ذلك. (حديث).

﴿فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم! ومن أضلُّ
مِمَّن اتَّبَعَ هَواه بغير هُدًى من الله، إن الله لا يهدي القوم
الظالمين﴾.

(تعريف وتوضيح)

الثورة من الأعلى

- لماذا هي باردة؟

لأنها لا تلجأ إلى القوة المادية، والعنف، والفتنة، والفوضى أو التخريب، لأن هذا فساد، والثورة هدى واستقامة، وإصلاح وصلاح.

فالثورة باردة في وسائلها حيث إنها ليست ثورة بالسلح للثأر من القاتل.

ولكنها في نفس الوقت ليست باردة في ذاتها ونفسها فهي ليست جثة ميتة هامدة، بل هي جسد له روح، فهو نابض بالحياة، متأجج الحيوية.

ولهذا فالثورة نور وضياء يهدي إلى الحق، والرشد، فهي قبس وشعلة، ومشعل لرسالة التغيير والإصلاح، وهي من أخرى لهيب محرق مبيد للظلم، والانحراف والفساد.

وهكذا فالثورة من الأعلى ثورة باردة فاعتبار أنها ليست ثورة مسلحة، وأنها تستعمل الوسائل السلمية الهادئة المشروعة التي هي وسائل الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي وسائل الحكمة، والنصيحة، والموعظة الحسنة وهي خير وسائل التبشير بالرسالة الإصلاحية، وإقناع الغير بها، وحمله على العمل بها ونصرتها لصالح الفرد والجماعة.

تصرفها، وسيدة نفسها. وفي التعاليم الربانية، والأصول الشرعية، وفي طليعة تلك الشؤون نظام الحكم السياسي الذي يقيد الإسلام بأن يقوم على الشورى الحق المنافية لكل استبداد كيفما كان نوعه وأسلوبه. وهكذا نجد القرآن الكريم يعلن: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ ﴿وشاورهم في الأمر﴾، والأمر هنا يعني حقيقة الحكم، وتدبير السياسة العامة، ومما يزيد هذا توضيحاً وتوكيداً خطاب الله تعالى للرسول الأعظم: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ - ﴿وما كنت عليهم بجبار﴾.

كل هذه الحقائق والبداهيات في الإسلام ذكرنا بها لتكون نبزاً يضيء لنا الطريق ونحن نجد مسألة الحكم في المغرب بمناسبة الحديث الصحفي الذي أجراه أخيراً مدير صحيفة عربية شرقية مع جلالة الملك في قصره بفاس والذي أطلع عليه الرأي العام المغربي خاصة بوسائل الإعلام الرسمية.

فقد سأل الصحفي العربي جلالة الملك: الكل يعرف أن الخلاف بينكم وبين الأحزاب يدور في حقيقته حول: أيكم يحكم؟ ثم عرض السائل وجهة نظر الطرفين قائلاً: نظرتكم للحكم على أساس أن المغرب تحكمه دولة شريفة من سلالة الرسول، لها سلطة روحية وسياسية وهي المصدر لكل السلطات، ونظرة الأحزاب تقول: إن المغرب يجب أن يتمتع بنظام ديمقراطي تكون فيه السيادة للشعب والأمة، ثم عقب السائل على هذا مستوضحاً: كيف يمكن التوفيق بين النظريتين؟.

إن أول ما نعترض به على السؤال هو ما ورد فيه عن ذكر

«سلطة روحية» في الدولة، مما يتنافى مع عقيدة الإسلام التوحيدية، وسياسته الدنيوية الشورية، فالإسلام لا يعترف بأية سلطة روحية لغير الله تعالى وشريعته المثلى، أليس في القرآن: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيُّمُ﴾، ومما ورد في الحديث: لا رهبانية في الإسلام. ومن المعروف أن السلطة الروحية كانت في الدول النصرانية، وكان يستأثر بها رجال الكهنوت إلى جانب السلطة الزمنية المتمثلة في الملوك النصارى. فاستعمال هذين المصطلحين يخرج بالبحث عن دائرة الإسلام الذي لا يبيح أن تتجسد السلطة الروحية في أحد من البشر باسم الله والدين أو النسب، والذي يجعل تدبير شؤون الدنيا أمر المسلمين كافة، ولهذا قال الرسول: أنتم أعلم بأمور دنياكم. وإذا كان في الإسلام سلطة روحية فهي من الشريعة وإلى الشريعة، أما السلطة الزمنية فهي خاصة بالمسلمين كجماعة، إذ أمرهم شورى بينهم أولاً وآخراً. وعملاً بما أسلفناه أغفل جلالة الملك في إجابته على السؤال إثارة ما يسمى بالسلطة الروحية في الدولة المغربية التي هي في الواقع وبحكم الدستور دولة إسلامية، ولعل ما أوحى إلى الصحفي العربي استعمال ذلك المصطلح الدخيل على الإسلام والحكومة الإسلامية هو لقب أمير المؤمنين الذي يتلقب به ملك المغرب، وقد فاته أن هذا لقب إسلامي صميم حمله رؤساء الدولة منذ صدر الإسلام، وأول من حمله الخلفاء الراشدون الذين لم يعتبروا أنفسهم ولا اعتبرهم أحد من المسلمين بسلطة روحية من نوع التي كان يمثلها الكهنوت في الأمم النصرانية القديمة والتي أصبحت بعد في يد البابوية

بروما على نتيجة فصل الدولة عن الدين في العصر الحديث. ثم
نعترف على ما تحدث عنه السؤال الصحفي فيما يخص جوهر
الحكم والسياسة، وهو مصدر السلطات في الدولة، فالإسلام
يقرر على لسان القرآن أن الحكم لله، فهو المصدر الأعلى لكل
سلطة، كما يقرر أن الأمر شورى بين كافة المسلمين، وكل هذا
يوضح مصدر السلطة في السماء وفي الأرض، وكما أن
الدستور المغربي - كغيره من الدساتير العصرية - يقضي بأن الأمة
هي مصدر السيادة، مما لا يختلف فيه حاكم ولا محكوم.

بعد هذا نبحت الجواب عن السؤال: كيف التوفيق بين نظرية
الملك ونظرية الأحزاب في المغرب؟.

الحقيقة أنه لا خلاف في الأساس حيث إن كلاً من الإسلام
والدستور وُحِدَ بين الجانبين حينما أعلن الأول أن أمر الحكم
والسياسة إنما يكون شورى بين المسلمين حاكمهم ومحكومهم،
وقرر الثاني أن الأمة هي مصدر السيادة في البلاد، وهذا ما أكده
ملك المغرب في جوابه قائلاً: ولا أعتقد أن هناك تناقضاً بين أن
تكون السيادة للأمة والشعب، وأن يحكمها ملك...

فإذا كان هناك اختلاف فإنما هو في التطبيق، والتنظيم،
والممارسة، وهو مشكل ينتهي ويظفر بحله الصحيح، السليم،
المشروع إذا ما احتكم فيه إلى القرآن ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ
فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

وهكذا يستمد الدستور أحكامه من تعاليم الشريعة نصاً

وروحاً، نظاماً وعملاً ملتزمين كلنا في هذا اتباع الآية الكريمة: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وتعاونوا على البرِّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾. وهذا ما يتحتم على الجميع ما دام رائدنا هو الصالح العام، فإذا حسنت النوايا، وسلمت المقاصد، وصحت العزائم هان كل صعب، وسهل كل حل، وبرز في المغرب عهد جديد قوامه الإخلاص والوفاء، والتفاهم والتقارب، والوفاق والوثام، وليس من سبيل إلى هذا إلا بتتحية نصحاء السوء، وعناصر الشر، والمصطادين في الماء العكر من أي رهط وعيار، وهي عملية جراحية ضرورية لاقتلاع الداء العضال من جذوره حتى لا يفتك بالدولة والأمة معاً، أكثر مما فتك بهما إلى اليوم.

ومن غير أن نثير «مسألة النظام» التي لا صلة لها بالموضوع أساسياً، نريد أن ينحصر الحوار في نطاقه الجدي، المجدي، وهو بحث الوسائل الشرعية، والدستورية، والتنظيمية الكفيلة بممارسة حقوق السيادة الوطنية، وبتحمل مسؤوليات الحكم والسلطة على أحسن مثال، وليس من سبيل إلى تسوية مشكلة التدبير للشؤون العامة من المواطنين والحاكمين على السواء إلا إذا أعطي كل ذي حق حقه، واستقامت الأمور بالتعادل والتوازن، والتشاور والتعاون. ومن أجل هذا يجب أن يقوم تصحيح الأوضاع السياسية والحكومية على أساس المشروعية والتنازل حتى يتحقق اللقاء في (الوسط) امتثالاً لداعي القرآن الذي هو الدستور الأعلى الخالد: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، وفي المثل: خيرُ

الأمر أوساطها، فكل تطرف وعناد في الرأي والموقف إنما يتركان المشكل قائماً، بل يعقدانه أكثر فأكثر، ومع هذا تستحكم الأزمة، وتعمق الشقة.

وهكذا يبدو أن المسألة لا تعدو أن تكون في واقعها مسألة تفاهم واعتدال، وكيان وجهاز، وهي قابلة للتسوية الحسنة المرضية متى وقع التخلي عن كل جمود، وتعصب، وعناد في النظريات والمواقف، إذ من شأن هذا أن يخرج الجميع من المسلك الوعر، والطريق المسدود، ويُيسر الإفلات من الفراغ السياسي المهول الذي ما فتىء يخيم على البلاد أمة ودولة.

إن المشكلة كما عرضها الصحفي العربي تعني شكل الدولة، هل يكون ملكياً فردياً مطلقاً ذا عنصرين روحي وسياسي معاً، وهو الذي يكون الملك فيه يسود ويحكم في آن واحد، أو يكون بشكل الدولة الديمقراطية تقوم فيها السيادة على الشعب، وتعتبر فيها الأمة مصدر السلطة والحكم، وهذا يعني أن الملك يسود فيها ولا يحكم.

لا يشك أحد أن هذا التصوير لوجهتي النظر صحيح، ولكن الأمر ليس من التطرف والتصلب ما يستحيل أو يعسر معه كل توفيق بين الوجهتين الرسمية والحزبية، ونعتقد أن الحل لا يمكن أن يكون إلا وسطاً وملائماً لسنة التطور والتجديد وهذا ما عبر عنه جلالة الملك حيث قال في جوابه: وجعلت (الملكية) من أول واجباتها أن تطور أساليب حكمها، وتحقق العدالة والمشاركة مع المواطنين.

وإذا كانت أنظمة الحكم الفردي المطلق قد دالت دولتها في العصر الحديث، فمن الصواب الاعتراف بأن الديمقراطية كنظام تتطلب من الشروط ما يجعل قيامها بنجاح وتوفيق متعذراً في كل مجتمع يرهقه التخلف الفكري، والاجتماعي، والخلقي، والسياسي. ونرى من البديهي أن أصلح ديمقراطية للمجتمع المغربي ليست هي الديمقراطية المستوردة التي تعاني في مواطنها الأصلية أزمة مستفحلة لا مخرج منها، والتي طرأ عليها أكثر من العلل المنهكة المشوهة، بل هي الشورى كما فرضها الإسلام، وبقنها تشريعه الدستوري، وطبقها الصالحون من حكامه في تاريخه المجيد.

وهنا نرى أن نمحس مسألة وردت في الحديث الملكي مع الصحفي العربي، وهي مسألة الملكية ذات سلطات رئاسية، فقد أجاب عنها جلالته بقوله: الحكم الموجود في المغرب هو فعلاً حكم ملكي دستوري بسلطات رئاسية.

من المعلوم أن ما يسمى بالنظام الرئاسي في الحكم قام ويقوم في الجمهورية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، فهو نظام أمريكي صميم لا مثيل له في العالم، فكلما ذكر النظام الرئاسي انصرف النظر إلى النموذج الأمريكي، وهو، كما قلنا: نظام جمهوري ينبني على الانتخاب الشعبي المباشر لرئيس الدولة الذي هو في نفس الوقت رئيس الحكم، ويرتكز على تنافس وتداول الحكم بين حزبين متساويين تقريباً في القوة والنفوذ، هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وبصرف النظر عن اختلاف الاسم فكلاهما ينتسب للديمقراطية مذهباً

وسلوكاً. وبما أن الرئيس يتقلد الحكم باسم الحزب الفائز في الانتخاب فهو مسؤول دستورياً عن كل ما يعتبره القانون ذا صبغة جنائية في تصرفات الرئاسة، يضاف إلى هذا أنه لا توجد حكومة، فالرئيس يعين معاونين له بموافقة شكلية لمجلس الشيوخ، ولهذا لا يحملون لقب الوزراء بل كتاب الدولة، وجميعهم مسؤولون أمامه وحده كرئيس لهم. ومما تجدر الإشارة إلى أن النظام الرئاسي الأمريكي قد فرض نفسه في المجال السياسي وفي القانون الدستوري الحديث، ولهذا يعتبر النموذج الأصيل في بابه ويضرب مثلاً لكل نظام رئاسي جمهوري، ديمقراطي، دستوري في العصر الحديث.

وبخلاف هذا لا يعرف الفقه الدستوري في عهدنا ملكية رئاسية على نسق النظام الرئاسي الذي هو بطبيعته جمهوري، ولعل أشبه نظام به هو نظام الحكم في الإسلام كما تمثل في الخلفاء الراشدين الذين تقلدوا الرئاسة عن طريق بيعة أهل الحل والعقد، وتقيدوا في حكمهم بالشورى وبتعاليم الإسلام، وبأحكام شريعته، وبهذا حققوا الحكم الصالح في الرعية الإسلامية.

وفي المغرب أول تفكير في تطوير الملكية وجعلها رئاسية بمعنى أن الملك يتولى هو نفسه رئاسة الحكومة ويجمع في يده كل السلطة التنفيذية ظهر في سنة 1960 على عهد المغفور له محمد الخامس. وبهذه المناسبة أذكر فحوى الحديث الذي جرى بيني وبينه لما دعاني كأمين عام للحزب لمعرفة وجهة نظري فيما وطد العزم عليه، قال لي رحمه الله: لقد فكرت في الوضع الداخلي فوجدت أنه غير سليم، وأن تجارب الحكم التي مرت

منذ الاستقلال قد فشلت، وأن برامج الإصلاح التي أردنا تنفيذها لم تنجح، لهذا رأيت أن الحل الوحيد لإدخال الإصلاحات المنشودة هو أن أتولى بنفسي الحكم منذ اليوم، فما رأيك؟ في الحقيقة لم أكن أنتظر أن أفاجأ بهذا القرار وإن كنت على رأي الملك فيما قال عن الوضع، وتجارب الحكم وبرامج الإصلاح في ذلك العهد، وهذا ما لم أخفه عنه، أما رأيي في القرار فأبديته له بصراحة حيث قلت له: إن توليكم لرئاسة الحكومة سيجعل نظام الحكم في المغرب رئاسياً من نوع خاص، وغير خاف عليكم أن النظام الرئاسي إنما يقوم في الجمهورية كما هو الأمر في أمريكا الشمالية، وأنه لا توجد ملكية ذات نظام رئاسي من هذا الشكل، وإذا كان الأول قد جرب منذ أمد طويل، وكان وما يزال من أصول الفقه الدستوري الحديث فإن الملكية الرئاسية لم توجد بعد في أي جزء من العالم، وفيما يخص المغرب فإن من حقه - بالرغم عن هذا - أن يفكر تفكيره الخاص في إيجاد نوع من الحكم يراه أصلح به، وأضمن لمصالحه، وأجدي في تحقيق مطامحه، فنظام الملكية الرئاسية بشكل ما سيكون ابتكاراً معروضاً على التجربة في مجال الحكم والسياسة، ومن السابق لأوانه إصدار حكم في شأنه وهو ما يزال لم يخرج إلى حيز الوجود بالمغرب، وبما أن الناصح مؤتمن فمن واجبي أن أنبهكم إلى شيء جدير بأن يؤخذ بالاعتبار ويحسب له كل حسابه قبل الإقدام على اتباع الأسلوب الرئاسي في النظام الملكي بالمغرب، وهو أنه فيما إذا لم يكتب له النجاح - لا قدر الله ولا سمحتم - فإن الشعب لن يقول إن الحكومة هي التي أخفقت وكفى، بل سيقول

إن الملك هو الذي لم يُقدَّر له النجاح والتوفيق، ومن شأن هذا أن يصيب الملكية نفسها بسوء، فما كان من جلالته إلا أن رد عليّ بقوله وعلى شفثيه ابتسامته المعهودة: إن ما قلته صحيح، ولكن لتطمئن كل الاطمئنان، فإني فكرت في الأمر جدياً وأعددت له كل وسائل النجاح، وأنا موطد العزم على المضي في ذلك لإدخال الإصلاحات التي نفتقر إليها، ولي اليقين التام بأنني سأنجح إن شاء الله، فلا مجال للخوف والتشاؤم، إني عازم على ذلك، وسيكون النجاح حليفي بحول الله.

وخلاصة القول أن مسألة الحكم هي في طليعة ما يواجهه المغرب من مشاكل في عهد الاستقلال، بل نعتقد أنها تعتبر فيه «أم المشاكل» بدون نزاع، وبهذه الصفة فهي أسبقية الأسبقيات على الإطلاق، إذ لا يمكن حل ما عداها من المشاكل إلا بحلها على الوجه المرضي أولاً وقبل كل شيء، وحلها ليس هيناً مع ما يكتنفها من صعوبات، ويرهقها من تعقيدات لا تنتهي ولا تخف. وفيما يخلصنا نرى أن حلها يصبح يسيراً إذا ما راجعنا أنفسنا، ورجعنا إلى أصالة الحكم في الإسلام. ففي السيرة النبوية والقرآن - كما أوضح جلالته للصحفي العربي - فلسفات وفلسفات يمكن أن تكون مصدر الكثير من النظريات الأكثر عمقاً من مثل البديهييات التي ينشدها الزعيم الشيوعي الصيني، فلو كان ماوتسي تونغ، يضيف جلالته، مسلماً وعالمياً بالنظريات الإسلامية لما كان في حاجة إلى أن يرهق نفسه لابتكار البديهييات.

وما دام المغرب قطراً إسلامياً عريقاً، ولا تنفك الدولة فيه تعلن

في الدستور أن دينها الرسمي هو الإسلام، ويأشر الترويج لما يسمى بالبعث الإسلامي، فماذا يمنعنا من أن نكون سابقين إلى تصحيح أسلوب الحكم والسياسة على ضوء الإسلام؟ ففي هذا النطاق يمكن أن يتحقق ما صرح لي به جلالته مساء اليوم العاشر من يناير 1972 بمناسبة الاستشارات مع قادة الأحزاب، وهو قوله: إنني عازم على أن أجعل من الملكية أحسن جمهورية.

فما أجدر هذا بأن يكون الأسلوب الطريف، الحكيم، الصالح لنظام الحكم وواقع السياسة في المغرب.

فساد الحكم والمجتمع في عهد الاستقلال

كتب الصحفي المصري المشهور فكري أباطة في مجلة (الهلال) بتاريخ فاتح ماي 1951 عن حقيقة الحكم في العالم العربي: «إن سمعة الحكم في البلاد العربية كلها قد أصيبت بالجروح والرضوض، وقد دمغ ذلك عهود الحكم كلها بدمغة الخجل! الرشوة... المحسوبة... السرقة... استغلال النفوذ... كلها كانت ظواهر أليمة في سني الحكم الوطني في كل بلد عربي، والمحكومون من ملايين الشعب يقتدون بالحكام، ويسيرون على أسلوبهم في دنيا الأخلاق، وهذه (العدوى) هي شر ما ينكب الدول والأمم معاً! وهي بذرة الثورة طال الأمد أو قصر...».

وقد جاءت الأحداث في مصر مصداقاً لهذا التنبؤ، فاندلعت الثورة فعلاً، بعد شهرين واثنين وعشرين يوماً فقط، واستأصلت بؤرة الفساد في الدولة، ولم تلبث حكومة الثورة أن أصدرت تشريعاً لمصادرة الأموال المختلسة، واسترجاع الثروات غير المشروعة، واسترداد جميع المكاسب ذات الأصل الحرام، وقد تم هذا تنفيذاً لقانون:

من أين لك هذا؟

وتلك سنة الله، ولن تجد لسنة الله تبديلاً. وإن ما قيل يومئذ في الحكم بمصر ينطبق على غيره في مختلف البلاد العربية.

وما كان للمغرب - دولة ومجتمعاً - أن يشذ منذ استقلاله، وقيام الحكم المسمى «بالوطني» فيه عن تلك القاعدة، فانضم بدوره إلى موكب الفساد إن لم يكن، بكل أسف، قد استطاع بسرعة «صاروخية» أن يحتل منه الطليعة والقيادة.

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا، وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا، إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا، ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَصْلِحُونَ﴾.

أزمة الصراع بين القديم والجديد في الحكم بالمغرب

لا يشك أن المغرب يعاني أزمة عامة تزداد مع الأيام تفاقماً وخطورة، ذلك أن أسبابها ترجع إلى أن تجارب الحكم في فترة الاستقلال فشلت في التوفيق بين عقلية وتقاليد الماضي وبين مقتضيات التطور ومتطلبات التحول في المجتمع المغربي بعد أن تحرر من سيطرة الاستعمار بفضل ثورة الملك والشعب.

فسبب الصراع القائم بين تيار الماضي وتيار العصر، وهو تيار جارف لأنه يجسم إرادة الشعوب ووثبة الأجيال الصاعدة فيها نحو الانتقال من أوضاع الماضي المتلاشية إلى حياة المستقبل المنشود إما بالتقدم والتطور، وإما بالثورة إن لزم الأمر.

هكذا يجب أن نفهم ما نلاحظه في مجتمعات اليوم من إيديولوجيات، ووثبات، وثورات بمختلف الوسائل والأساليب النضالية سلمية كانت أو انقلابية في سبيل خلق مجتمع عصري تطبعه روح التجديد والانقلاب، وإن فورات ووثبات الشباب في العالم لتدخل في هذا الإطار، بل إن قوى الشباب في عصرنا هذا لتعتبر بحق محور وأداة التحول البشري نحو غد أحسن،

وعيش أفضل، ومستقبل أضمن في ظل مجتمع جديد قوي الحركة دائب السير نحو المصير الذي ترسمه الأمانى والأحلام الإنسانية التي لا حصر لها ولا نهاية.

ولم يكن المغرب - في فترة الانتقال من عهد الاستعمار البائد إلى عهد التحرر والبناء، والتطور والارتقاء - ليشد عن التيارات الفكرية، والفورات الاجتماعية، والتحركات البشرية التي تتبع في مجتمعات اليوم. فليست حركة الشباب الذي يمثل نصف الشعب المغربي إلا جزءاً من نهضة الشباب، وصراع الأجيال قديمها وحديثها كما يتمثلان في الأزمة التي تهز اليوم المجتمع البشري العصري، وهي أزمة الصراع القائم بين القديم والجديد، وبين قوى التطور البطيء والتحول السريع. ومن المؤسف أن سياسة المغرب لم تدرك - فيما يظهر - هذه الحقيقة حق الإدراك فتعمل جادة للتوفيق بين الاحتفاظ بكل صالح جدير بالبقاء في تقاليد وأنظمة الماضي وبين الانطلاق بالإصلاح في مفاهيم العصر، وهو إصلاح بطبيعته جذري وتقدمي، بل انقلابي وثورى إذا ما عجزت السياسة عن تحقيقه بأسرع وأحسن ما يمكن من الوسائل السليمة التنظيمية والتشريعية.

وإن ما نشاهده في المغرب من حين لآخر من اضطرابات اجتماعية كإضرابات الطلبة، ومن محاولات التآمر على أمن الدولة لمن الأمثلة الناطقة بما يعانیه المغرب في الأعماق من أمراض وأزمات لا تنفع في عملية التخلص منها المسكنات أو المحاكمات. وغني عن البيان أن نهج سياسة القمع لا تستأصل الداء، ولا تصلح كدواء، وهي إن أجدت مؤقتاً في إخماد مصادر

الفتنة، وتهدئة الأجواء فإنها لا تقضي على الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هذا كله، كما تظهر الدولة في نظر الرأي العام الخارجي بمظهر لا يليق بها ولا ترضاه وهو الاختلاف مع الشعب، ومخاصمة القوى الحية في البلاد، ومحاولة عرقلة فكرة التجديد، وحرمة التطور والارتقاء في الأمة.

وإن الاعتماد على سياسة القمع ليس إلاً دليلاً على الضعف والعجز، كما أن اللجوء إلى هذه السياسة لا يكفي ولا يؤدي آخر الأمر بالدولة إلى مبتغاها، بل لا يسير بها عاجلاً أو آجلاً إلا لما لا تحمد عقباه، وما أكثر الأدلة على هذا في تجارب الدول ماضياً وحاضراً.

وكما أن سياسة القمع - بالقوة أو بالقانون - لا تجدي الدولة نفعاً في وقف حركة الإضراب والهيجان أو التآمر، فإنه لا يجدي كذلك نفعاً شن حملة الدعاية بوسائل النشر ضد المعنيين بالأمر لإظهارهم كعملاء ومسخرين لخصوم في الخارج أو كأناصر ومروجين لأيديولوجيات أجنبية غريبة عن مجتمعنا وتقاليدنا وأنظمتنا، وهادفة إلى التخريب والتحطيم لما ألفناه من أساليب الحياة، وأوضاع المجتمع، ومناهج الحكم. إن كل هذا يدخل في التقدير الزائف لحقيقة الوضع العام المتأزم في البلاد، كما يعتبر أسلوباً عقيماً وفاشلاً في التخلص من هذا الوضع، وللدولة تجارب عديدة ذات عبرة في هذا المجال.

فعلى العكس من ذلك يجب على الدولة - في نظرنا - أن تقتنع بأنه لا سبيل إلى التخلص مما تريد التخلص منه بقوة القمع

وبصرامة القانون إلا بشيء واحد لا ثاني له، وهو مراجعة الموقف السياسي بكل شجاعة، والعمل بجد لتصحيح الوضع الفاسد الذي يسيطر على الدولة والمجتمع، ونهج سياسة جديدة تهدف إلى خلق مجتمع جديد يساير روح العصر، وتقدم العلم والتقنية، وتطور البشرية، بفضل هذا كله وبزحف القوى الحية الواعية فيها، وبقيادة النخبة الصالحة المصلحة من رجالها النيرين الأوفياء.

وخلاصة القول، إن مشكلة المشاكل أو مشكلة الساعة في المغرب هي سياسية أكثر مما هي شيء آخر، ولا سبيل إلى حل هذه المشكلة السياسية ذات الأسبقية على كل مشكلة سواها إلا بإقامة حكومة من نوع جديد ذات أسس قوية، وأنظمة محكمة، واختصاصات واضحة، وسلط ومسؤوليات كافية للاضطلاع بالمهام الكبرى والشاقة المسندة إليها. وفي المذكرة التي قدمناها لجلالة الملك أعزه الله في 20 أبريل 1965 كجواب على المذكرة التوجيهية الملكية التي كانت موضوع الاستشارة مع الأحزاب والمنظمات قد فصلنا القول في نوع الحكومة المنشودة، ومن المهام الكبرى التي تضطلع بها هذه الحكومة في طليعة حركتها الإصلاحية القضاء على الفساد الذي يفتك بجهاز الدولة والذي ندد به الخطاب الملكي الكريم بمناسبة ذكرى 20 غشت 1970، كما تتولى تلك الحكومة الفريدة من نوعها تخطيط وتنفيذ الإصلاح الإداري الجذري الذي يضمن للدولة حياة جديدة وسيراً سليماً، وإنتاجاً وافرأ.

هذا ما يرجع للمشكل السياسي الأساسي ذي الأسبقية على غيره من المشاكل، أما بصفة عامة فينبغي أن يكون قيام تلك

الحكومة فاتحة عهد جديد في المغرب، هو عهد الإصلاح الانقلابي الشامل باسم ثورة الملك والشعب التي سبق لها أن حققت المعجزة، فخلصت المغرب من السيطرة الأجنبية، وأعدت له استقلاله وسيادته الوطنية، فتلك الثورة التي نخلد ذكرها المجيدة كل عام، والتي لم نحتفظ بها إلا كذكرى عزيزة من ذكريات التاريخ القومي يجب علينا أن نجعلها حقيقة ثابتة، وحركة مستمرة بدل أن تبقى مفرغة من كل مضمون إيجابي في عهد البناء، وتعتبر ميراثاً أجوف بعد أن كانت مليئة بأعمال النضال، وتوضيحات الكفاح في سبيل الحق والحرية، والعزة والسيادة.

فباسم ثورة الملك والشعب يجب أن يستأنف المغرب مسيرته في طريق الإصلاح الذي هو بطبيعته انقلابي وثوراني على كل فساد، وتخلف، وانحراف سواء في الدولة أو المجتمع. وبعبارة أوضح، يجب أن تتجدد ثورة الملك والشعب في شكل الثورة الباردة من الأعلى (Révolution à froid par en haut). فهي التي تقدر على إخراج البلاد من أوضاع الاستياء والتذمر، ومن حظيرة التخلف والفساد، ومن بحر الهيجان والفتنة متوجهة توجيهاً قاصداً نحو تحقيق مطامحه وآماله في الانبعاث لصالح الأمة والدولة.

وإذا كان الحديد لا يفلى إلا بالحديد - كما في المثل - فإن خطر الأيديولوجيات المستوردة لا يقاوم ولا يهزم بمجرد القمع وصرامة القانون، إذ هذا بالعكس من أكبر العوامل في نشرها ونصرها، وإنما تقاوم وتهزم في عصر الفلسفات السياسية

والمذاهب الثورية بإيديولوجيات أفضل وأقوى منها، وهذا ما يجب أن يدركه كل الإدراك المسؤولين في كل دولة تبثلي بتسرب الإيديولوجيات الدخيلة إليها وبزحف القوى الداعية إليها.

فإذا ما أدرك المغرب اليوم هذه الحقيقة سهل عليه أن يتخذ فوراً الأسباب الجدية، والوسائل المجدية للتخلص من كل إيديولوجية هدامة مستوردة، ولإحباط كل محاولة لزرع بذورها ونشر دعواتها بين الشعب.

وبكلمة وجيزة، نرى أن تبثث ثورة الملك والشعب من مرقدھا، وتواصل مسيرتها بعدما يعطاھا كل المشمول الإيجابي المطلوب، وتزود بسائر الوسائل اللازمة في عهدھا الجديد، عهد الثقة الشعبية والحماس الجماهيري والتعبئة الوطنية لجميع ما في البلاد من إمكانيات وطاقت في سبيل البناء والتنظيم، والإصلاح والتجديد، والتنمية والازدهار، ولا مناص في ذلك من أن تتخذ ثورة الملك والشعب الأسباب الكفيلة بإحداث الهزة النفسية في الشعب أول الأمر كما تتخذ في طورھا الجديد أسساً وأركاناً هي:

- 1 - إيديولوجية صالحة نابعة من واقعنا الوطني ومن قيمنا الأصيلة.

- 2 - برنامج مستمد من مطامحنا القومية، وكفيل بإيجاد أصلح الحلول لمشاكل الحاضر والمستقبل.

- 3 - نخبة مسؤولة صالحة (Une équipe dirigeante de choix). تسهر على سير ثورة الملك والشعب في أقوم الطرق نحو أهداف محددة.

4 - قوة سياسية منظمة تعبى العناصر الحية (Une force politique organisée au service de l'interêt public) لحرمة الصالح العام في نطاق ثورة الملك والشعب. كل هذا ميسور بل موجود إذا صحت العزائم ونشطت الهمم، واهتدت النفوس إلى أن هذا هو الطريق، ولا طريق سواه، لتحقيق الأهداف القومية المرسومة في جوّ السكينة والطمأنينة، وإحباط محاولات تسرب الإيديولوجيات الهدامة إلى الجماهير عامة، وإلى عناصر الشباب خاصة، والقضاء في المهد بجد وفعالية على أسباب المشاغبة والتحريض والفتنة في الداخل، والمحافظة على سلامة البيئة المغربية، وضمان الوحدة المعنوية والحصانة الفكرية في المجتمع القومي، وتأمين حياة الحكم والاستقرار والاطمئنان والعمل البناء الصالح الأمة جمعاء.

كل هذا يجب أن يتحقق بفضل ثورة الملك والشعب في طورها الإيديولوجي والإصلاحي الجديد، كما يجب أن يسبق ذلك كل الأحداث التي يخشى وقوعها أو استمرارها والتي ليس من شأنها أن تعكر صفو الجو السياسي وتتيح الفرص للمحرضين والمهيجين لاستغلال الاستياء الذي يهيمن على النفوس - بحق أو بباطل - والذي يجعلها سهلة التأثر بكل ناعق، وسلسلة الانقياد لكل مخادع.

تقييم المنصب الحكومي ورد الاعتبار لمنصب الوزير

جرت العادة عندنا - في عهد الاستقلال - أن ينادى على الشخص ويقال له إنه أصبح وزيراً، وفي نفس الوقت الذي كان أبعد الناس تفكيراً في هذه الهدية، وكثيراً ما يكون هذا الشخص غير مؤهل ثقافياً، وسياسياً، ونفسياً، وفتياً لشغل هذا المنصب، والأمر قلما يخضع لمقاييس ومعايير، وإنما تمليه اعتبارات شتى لا علاقة لها بالاقتدار والأهلية والصلاحية، ولهذا يباغت كل من الشخص المنادى عليه والرأي العام بهذا الصعود الصاروخي من الأسفل إلى الأعلى، ومن القاعدة إلى القمة، وقلما يجد الملاحظون لذلك تفسيراً أو مبرراً، ولهذا يكون تقلد منصب الوزارة من قبل المَلءِءِ، وهكذا انحط مستوى المنصب الوزاري، وانخفضت قيمته، وأصبح عديم الجدوى والاعتبار، وإذا كان بعض المنادى عليهم للوزارة من الشباب المثقف الحامل للشهادات العليا فإن سنهم وقلة تجربتهم وهندامهم وسلوكهم يجعلهم أقرب إلى الغلمان منهم إلى الرجال، وهذا كله من أكبر العوامل في فشل السياسة على الصعيد الوزاري.

المنصب الوزاري

هناك بعضهم لهم ماضٍ سياسي في الكفاح، ويعدون بسنهم من صنف الكهول، ولهم تجارب لا بأس بها، ولكن ثقافتهم لا تؤهلهم لشغل المناصب الوزارية، ولكنهم بسبب ما يملكونه من ذكاء، وحيلة، وقدرة على اللعب يقومون بأدوارهم بشيء من الإتيقان كما يفعل الممثلون الحاذقون فوق خشبة المسرح أمام النظارة. ومما يلاحظ أن الشخص يتنقل من وزارة إلى أخرى كأنه متعدد الثقافات والاختصاصات والأهليات، أو كأنه رجل صالح لجميع المناصب بقطع النظر عن الاستحقاق والفعالية، فهو شبيه في هذا بالمفتاح الذي يفتح جميع الأقفال (Passe - Partout) وكل هذا يبين أن المنصب الوزاري أشبه بالكرسي المعدّ لجلوس جميع الناس.

ولهذا حق لأي مواطن أن يؤمل أنه ربما يصير بقدرة الله وزيراً بين عشية وضحاها.

وكل ذلك ليس بطريقة سليمة ومثلى لاختيار رجال الدولة - كما يسمون - الذين هم بطبيعة الحال نخبة القوم، وكبار القادة في الدولة،... وهناك أشخاص فولكلوريون، وهناك الذين خلدوا في الوزارة كأنها وقف عليهم أو كأنهم خلقوا ليكونوا وزراء بالرغم عن كل شيء.

« هذه الحالة »

إن النتيجة التي آل إليها عهد الاستقلال في المغرب - من خلال أربعة عشر عاماً من التجارب، والبرامج، والوعود، والأمانى، والارتجالات - هي ما يعبر عنه بالخيبة، والنكسة. وهكذا فإن جميع المغاربة - تقريباً - ونقول: تقريباً لاستثناء الأقلية من المحظوظين والنفيعين الذين حولوا تدريجياً الاستقلال في صالح الشعب إلى الاستغلال لصالحهم، وبهذا أفرغوه في نظر الشعب وفي الواقع من كل معانيه وجرده من جميع مكاسبه وسخروه لمنفعتهم الخاصة كما اتخذوه وسيلة لتسخير الشعب لفائدتهم.

ومن البديهي أن يكونوا هم راضين عن استقلال صيرروه بكل وسيلة استقلالهم ولو لم يعملوا ويضحوا - ماضياً - من أجله، بل ولو أنهم كانوا - ماضياً - في صف خصومه وأعدائه. ومن البديهي كذلك - والحالة هذه - أن يكون غيرهم، وهم سائر المواطنين، من ضحايا ذلك الاستقلال الزائف، العقيم، وبسبب هذا فهم فرادى وجماعة ساخطون على ذلك الاستقلال الذي انقلب في واقع الأمر إلى تسخير واستغلال بالنسبة إليهم، وهكذا أصبحنا لا

نرى في صفوف الشعب إلا ساخطاً، وناقماً، ويائساً، ومتشائماً،
وثائراً... .

وإذا كان لهم من سلوة وعزاء في هذه الوضعية التي هي
وضعتهم، بعد أربع عشرة سنة من الاستقلال، فهي إنابتهم
إلى الله عز وجل، وانتظار الفرج منه، واليسر بعد العسر، وإلى
أن يتحقق هذا فليس لهم إلا أن يتعزوا بتلاوة قوله تعالى:

﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في
الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً. أولئك الذين
كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم
القيامة وزناً ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا واتخذوا آياتي ورسلي
هزوا﴾.

الفساد الداخلي

الإسراف والتبذير: الدولة تعيش فوق مستواها كثرة الوظائف والموظفين، الأطر الأجنبية تستنزف الميزانيات، الإكثار من الحفلات والمآدب والضيافات والتنقلات والرحلات في الداخل والخارج⁽¹⁾.

(ما نشرته جريدة الفيكّارو عن المغرب).

- العبث بأموال وأملاك الدولة، الإثراء غير المشروع.

- المحكمة الاستثنائية لمحاربة الرشوة - نظر هذه المحكمة في الفضائح المالية.

- المبالغات في المصاريف والسمرات.

- احتكار الثروات في أيدي الحكام والمحظوظين.

- لا مجتمع جديد، بل طبقة جديدة من السماسرة والمختلسين والمترفين على حساب غيرهم من الطبقات الكادحة التي لم تعرف من الاستقلال وعهده وحكمه وسياسته ورهطه غير التضحية

(1) L'état ne me paie pas pour que je me donne à des mondanités, mais pour que j'emploie mon temps à résoudre les problèmes essentiels. Peut - on m'en faire reproche (Salazar, Vacances, P. 21 - 22).

في سبيل الأسياد الجدد، والأغنياء الجدد، وحديثي النعمة،
والفئة المترفة الفاسدة المتعفة.

- ﴿لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد، متاع قليل، ثم
مأواهم جهنم وبئس المهاد﴾ (آل عمران).

- ﴿ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون، إنما تؤخرهم
ليوم تشخص فيه الأبصار، مهطعين مقنعي رؤوسهم لا يرتد إليهم
طرفهم وأفتدتهم هواء﴾.

- ﴿فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون
يوم يخرجون من الاحداث سراعاً كأنهم إلى نصب يوفضون،
خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة، ذلك اليوم الذي كانوا يوعدون﴾ (*).

(*) كأن المؤلف أعد رؤوس الأقسام هذه لتحريير مقال في الموضوع.

المساواة أمام القانون (من أين لك هذا؟)

نريد أن نلفت النظر إلى عنصر أصيل في تحقيق المساواة بين الناس أمام القانون، فنحن نلاحظ أن المزيّف الذي يختلس ويسرق لا يناله القانون بسوء بينما المواطن الذي تمتد يده لقروش تافهة يساق إلى مصير مظلّم كله عذاب ونكال، مردداً قول خليل مطران:

ما بين لصوص ولصوص
فرق في الأعلى والأدنى
لصغارهم الشنق المزري
وكبارهم الشرف الأسنى

وهذا التمييز هو أخطر أنواع التمايز الظالم البغيض الذي يقضي على هبة القانون وسمعته، ما أروع ذلك المبدأ الحر الذي أعلنه محمد بن عبدالله في رحاب الجزيرة: لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها، وحين جاءه أحد ولاته فرآه الرسول مشتملاً ببردة جميلة نفيسة سأله: من أين لك هذا؟ فلما أجاب بأنها أهديت له قال له: أرايت لو جلست في دارك لم

تبرحها أكان الناس يهدونك شيئاً؟ إن كل ما يأتيكم وأنتم لنا ولاة فإنما هو حق بيت المال، قم، فأودعها فيه! إن اللصوص الكبار أخطر على الأمة وعلى أرزاقها من صغار اللصوص، فالأولون يسرقون الملايين محتمين بالوظيفة الكبيرة التي يحتلونها، أو بالجاه العريض الذي يشتملون به، وما قصة إسماعيل المفتش الذي كان يلقب بالخدوي الصغير بغائبة عنا ولا بعيدة منا، لقد كان وزيراً للمالية، وما إن طرده الخديوي إسماعيل باشا حتى اكتشف سرقة أربعين مليون فرنك من الدولة.

ولقد وصف قنصل أمريكا في مصر يومئذ ملك هذا اللص العظيم فقال: لم يكن ملك سليمان يضم كل هذه القصور والحدائق والجواري والمجوهرات، كان في قصوره سبعمائة جارية، وله ثلاثون ألفاً من أجود الأفدنة، واشترى مرة لزوجته مروحة مرصعة بالجواهر استوردها من باريس بما يقرب من نصف مليون فرنك، كل ذلك غير الأربعين مليوناً المسروقة.

أتظنون أن إسماعيل المفتش هذا قد مات؟

لا إنه لم يمت ما دام يوجد بيننا من طرازه عشرات عشرات...

إن قانون من أين لك هذا؟ هو الوسيلة الناجعة للمساواة بين المواطنين أمام القانون، فهو الكلمة الرهيبة التي ستجلبجلب في روع اللصوص الكبار حين يحاولون السلب والنهب، فيكفوا أيديهم خوفاً وحذراً، فأين هذا القانون؟ وما مصيره؟.

إن الحاكم النزيه هو وحده القادر على أن يجعله حقيقة ماثلة

ونافذة وصارمة، فأين هذا الحاكم لنحييه تحية الولاء
والإعجاب؟.

هذا ما كتبه في مصر سنة 1950 أحد الكتاب من دعاة الإصلاح
الاجتماعي باسم الإسلام والقانون والصالح العام.

ولم تكذ تمضي غير سنتين اثنتين على ذلك حتى كانت ثورة
23 يوليوز 1952 التي تحققت في أول عهدها تشريع: من أين لك
هذا؟ حيث صدر في... (*).

(*) هنا يقف هذا المقال في مخطوطة المؤلف.

الإسلام والإثراء غير المشروع (من أين لك هذا؟)

قد يظن بعضهم أن ما يسمى في عرف الثورات العصرية «بقانون من أين لك هذا؟» شيء جديد وغريب عن حقيقة الحكم في الإسلام، والواقع أن تاريخ الإسلام يحدثنا عن وجود ذلك في عهود الحكم الصالح الذي عرفه المسلمون قديماً، فهذا سيدنا عمر بن الخطاب، ثاني الخلفاء الراشدين، قد سن قانون من أين لك هذا؟ وطبقه دون تردد ولا هوادة على ولاته الذين وقعوا في الانحراف عن الطريق المستقيم، ولم يمنعه أي شيء أو أي اعتبار من محاربة الإثراء غير المشروع لدى الولاة مهما كانت شخصيتهم ومكانتهم، مثال هذا ما جرى له مع واليه على مصر عمرو بن العاص، فقد بلغه أنه أثرى زمن ولايته فأرسل إليه مفتشه محمد بن مسلمة ليحاسبه على ثرائه ويسترد منه لبيت المال كل ما يعتبر من الكسب غير المشروع، وفعلاً كان التفتيش، وكانت المحاسبة، فاسترد مفتش الخليفة من واليه بمصر نصف ما كان يملك حتى نعليه أخذ منها واحدة وترك له الأخرى، فما أجدر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالكلمة التي قالها في سلفه أبي بكر الصديق كرئيس دولة الخلافة الإسلامية الأولى، فقد قال فيه: لقد أتعب من بعده.

البؤس والجوع أو المجال الحيوي للجريمة

هل نحن حريصون على سلام بلادنا وسلامتها؟

وهل نرغب في تجنبها ويلات الفتن والاضطرابات؟
إذن، فلنكافح الجريمة. فالوقاية - كما يقولون - خير من العلاج، وإنما حين نتبع سير الانتفاضات العنيفة التي وقعت في التاريخ لا نكاد نجد لها سوى سبب واحد هو: أمة تريد، وحكومة تأبى، والشعوب دائماً تريد، ثم تريد، وليس لما تطمح إليه غاية ولا نهاية، وتلك سنة الله، وإلهام الوعي الكامن في الحياة، والذي يدفعها بكل كائناتها إلى التغير والتطور والسير إلى أمام، فلولا طموح الأمم والجماعات، لَمَا انتقلت الإنسانية من عهد الهمجية المظلم، ولما خفق لحقوق الإنسان لواء، إذن فالشعب بطبيعته يريد دائماً أن يرقى، وهو على الدوام طالب حق... والحكومات الرشيدة تتفاءل دائماً بزحف مواطنيها نحو حقوقهم، ولا ترى الحكومة الحصيفة أي تشريب على الشعب ما دام للعقل والحكمة والنظام هم حداته إلى حقوقه، وما دَامَت هي نفسها تعينه على احترام النظام. أما الحكومة التي تبخل بالإصلاح والعدل على دافعي الضرائب، وتصدر في سياستها

الاقتصادية عن شح بغیض، تلك هي خالقة الجريمة وحامية حماها، بل إنها، وَمَنْ وَرَاءَهَا مِنْ أصحاب المصالح الكبيرة الخاصة لِيُمثّلون المجال الحيوي الذي تترعرع فيه الجريمة وتزدهر، وما أحرانا أن نتدبر حديث الرسول عليه السلام: اتقوا الشح، فإنه أهلك من قبلكم، دعاهم إلى أن يسفكوا الدماء فسفكوها، ودعاهم إلى أن ينتهكوا الحرمات فانتهكوها. فالشح إذن وباء، ولا سيما إذا كان، كما ذكرنا من قبل، شح الدولة على رعاياها الذين يدفعون لها الضرائب.

ونحن نمقت الجريمة مهما تكن بواعثها وأسبابها، ونعتقد أن عبور الحياة في زورق جميل مهما تطل رحلته خير من عبورها في مدرعة ولو أبلغتنا الهدف في لحظات... نحن نكافح الاستغلال الفردي لأنه مهيب كل عاصفة جائحة وكل إعصار وبيل.

إن الشعب القلق على لقمته عقله في بطنه، ومن أجل ذلك قال العرب: لا تنم بجوار جائع فيأكلك، لأن العقل آنثد لا يفكر في غير القضم، وتفسير الجريمة تفسيراً كافياً لإقناع الضمير بأنها واجب لا جريمة.

ولعل من أعراض هذه الفلسفة المتنامية تلك الصيحة المضحكة التي تصايح بها ثوار روسيا: شقوا بطن القيصر، وأخرجوا منه الكمثرى لنأكلها! فهم لم يتجهوا بتفكيرهم ووجدانهم وسخطهم إلا إلى مخزن الكمثرى في ذلك البطن السعيد.

ولدينا رجل من أجل من حملته الأرض على ظهرها، هو أبو ذر الغفاري صاحب رسول الله يصور مشاعر المجتمع الذي زابيلته

المساواة فيقول: عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه.

إنني رغم إعجابي الشديد بأبي ذر العظيم لا أتمنى ذلك الذي تمناه، وإنما أتمنى شيئاً آخر يسير التحقيق والتنفيذ لو وجدت الحكومة المجهزة بالإرادة والعزم، هو ألا يوجد بيننا جوع ولا جياع، وإنما على ذلك لقادرون إذا انتهجنا نهجاً صحيحاً شاملاً.

نحن نعيش في عصر ليس للحكومات فيه رسالة سوى تحقيق المنفعة الاجتماعية للشعوب، وإزاحة كل العوائق التي تعترضها وتصدها عن غايتها المقدسة. إن جماعة من أصحاب المصالح الكبيرة - وكثيراً ما يكون بعض الوزراء من أعضاء هذه الجماعة - يتربصون بكل وعي حر، وكل محاولة عادلة... إنهم يلعبون بالنار، ويتحملون مسؤولية مباشرة في كل جريمة تقترب ضد سلام المجتمع وسلامته، وإن الشريعة الإسلامية التي يحاولون استغلالها لحماية مصالحهم لتعتبرهم شركاء أصليين في الجريمة.

وإلى هذا تشير القصة الآتية التي برىء فيها مقترف الجريمة - وعوقب المُتَسَبِّبُ فيها:

سرق غلمة لحاطب بن أبي بلتعة ناقة رجل من مزينة واعترفوا بجنايتهم، ورفع الأمر إلى عمر فرأى نفسه أمام جريمة استوتف كل عناصر الإدانة من سرقة وسارق واعتراف لا ضغط فيه ولا إكراه، فبم يقضي؟.

ألقي على وجوه المتهمين نظرة، ثم تلا قول الله تعالى:

﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً
من الله﴾ .

ونادى كثيراً بن الصلت: يا كثير، قم فاقطع أيديهم، ومضى
بهم ابن الصلت إلى مكان التنفيذ، وقبل أن يبلغه نادى عمر: يا
كثير، ارجع إلي بهم، فعادوا ووقف الغلمان أمام عمر الذي راح
يفحص وجوههم من جديد، فماذا رأى؟ أبصر وجوهاً أملت من
الدم، وعيوناً انطفأ فيها كل ومض وبريق، وجسوماً خرعة أعيائها
البؤس والسغب، فسأل: من سيد هؤلاء؟ اثتوني به! فلما جاء
سيدهم عبد الرحمان بن حاطب قال له عمر: لقد هممت أن
أقطع أيدي هؤلاء، لولا ما أعلمه من أنكم تدبونهم وتجيعونهم
حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه لحل له! وإيم الله إذ لم
أفعل لأغرمنك غرامة توجعك وتزجرك. ثم سأل صاحب الناقة
المسروقة: كم تساوي؟ قال: أربعمائة، قال لعبد الرحمان سيد
الغلمان المتهمين: اذهب واعطه ثلاثمائة، ومرة أخرى ألقى على
الغلمان نظرة نابعة من فطنته ورحمته معاً وقال: أما أنتم فاذهبوا
ولا تعودوا لمثلها.

سلام على عمر في الأولين والآخرين، ولهؤلاء الذين يتخذون
من الإسلام «برافانا» يسترون به مظالمهم عزاًونا . . .

وفي هذا قال عالم كبير بلجيكي يحمل المجتمع في رحمه
جنين كل جرم يقترف فيه، فهو الوعاء الذي يحتوي الظروف التي
تيسر نشوء الجريمة، وتمهد لها الطريق، أما المجرم فليس سوى
آلة التنفيذ.

ظهير 29 يونيو 1935

نشر فيما يلي النص الكامل لظهير 29 يونيو 1935 الذي احتفظ به المغرب من تركت الاستعمار السياسية، ومن تشريعاته الاستثنائية وذلك بالرغم عن عهد الاستقلال والسيادة، وعن العهد الملكي وقوانين الحريات العامة الصادرة في 1958 وعن دستور 1962 ودستور 1970، هذا بصفة خاصة، وبصفة عامة، بالرغم عن حقوق الإنسان والمواطن في الدول المتحضرة، وعن ميثاق حقوق الإنسان الذي يحمل توقيع المغرب كدولة منخرطة في هيئة الأمم المتحدة.

والجدير بالذكر أن ذلك «الظهير» الذي نسأت حكومات الاستقلال في أجله إلى اليوم يتبنى صراحةً في حيثياته ونصوصه مقتضيات السياسة الفرنسية في عهد الحماية الاستعمارية وإن انقضت في بلادنا بفضل ثورة الملك والشعب، فبعد أربعة عشر عاماً مرت على إعلان الاستقلال ما زالت المحاكم المغربية تطبق ظهيراً يعلن في مقدمته الأساسية، وضمن مقتضياته التمهيدية أن التدابير المتخذة في المغرب إنما يملها ما يشغل بال الحكومة الفرنسية من هموم سياسية تدفعها إلى اتخاذ تدابير لحفظ النظام

والاطمئنان، والأمن (بالنسبة إليها طبعاً) وذلك في الممتلكات والمستعمرات التابعة لسلطانها، وعملاً - يقول الظهير - بالتعاون الوثيق مع الأمة الحامية رأى المشرع المغربي أن تلك المتطلبات الجديدة أصبحت تقتضي أن يليها تشريع ملائم لها.

وإذا كان هذا من محدثات عهد الاستعمار أفيكون، بعد الاستقلال، جديراً بالبقاء، وصالحاً للتطبيق باسم السيادة القومية، وبواسطة القضاء الوطني ضد الأبرياء من ضحايا القمع والاضطهاد كما وقع في المحمدية لطائفة من المواطنين منهم ثلاثة تلاميذ صغار يوم خامس شتنبر 1970؟ وقد حق لأولئك الضحايا ولغيرهم من المواطنين المهتدين في كل وقت ومكان بذلك الظهير - المعلق فوق رؤوسهم بشعرة كسيف داموكليس - أن يتساءلوا: هل هم في عهد الاستعمار أو الاستقلال؟ وهل هم في عهد قوانين الحريات العامة كما صدرت في 1958؟ وهل هم في حالة الاستثناء أو في عهد الدستور؟ ومن غير شك أن هذه الأسئلة تتوارد على المغاربة - سواء منهم المعتقلون كضحايا المحمدية أخيراً أو الذين يخشون باستمرار أن تنقطع الشعرة فيسقط السيف على رؤوسهم - وذلك من جراء ظهير 29 يونيو 1935 الذي يحظى بالحياة، ويفوز بالاستعمال حتى في عهد الاستقلال، والحريات العامة المقننة، والدستور القائم ماضياً وحاضراً.

ويقوم ذلك الظهير دليلاً على أن التشريع الموروث عن عهد الاستعمار تشريع غير سليم في كثير من قوانينه ومراسيمه، ولهذا كان من أوجب الواجبات، فور إعلان الاستقلال، أن يبادر المسؤولون المغاربة إلى الجد في مراجعة ذلك التشريع لتطهيره

مما لا يتلاءم مع العهد الجديد، ولكن لأمر ما لم يتحقق هذا وإن بذلت أحياناً بعض الجهود في ذلك الاتجاه، وهكذا بقيت مخلفات الاستعمار مندسة في التشريع كما كان الحال في العهد البائد، وخير دليل على هذا ظهير 29 يونيو 1935 الذي كان وما فتىء سيفاً مصلتاً فوق رؤوس المواطنين، ووسيلة من أفضع وسائل سياسة القمع والاضطهاد(*) .

(*) لم نجد نص ظهير 29 يونيو 1935 في مخطوطة المؤلف، وهو يشير في المقال التالي إلى عدد الجريدة الرسمية المنشور به (5 يوليوز 1935) والصحيفة 726.

مراجعة وتطهير

من المعروف أن الحكم الغاشم زمن الاستعمار كان في المغرب - كما كان في جميع الأقطار الخاضعة لسيطرة الاحتلال الأجنبي - حكماً ظالماً جائراً في سياسته، ولهذا كان يسخر القوة وجميع الوسائل التي منها التشريع لفرض سيطرته، وإدراك غايته، وخدمة مصلحته.

ومن ذلك أنه كان يعتمد في إخضاع الشعب، وتسخييره وعقابه على تشريعات وتقنيات تكسني في الظاهر صبغة عامة، وليست هي في الواقع إلا قوانين لا تطبق إلا على الشعب المغلوب على أمره، وهذا الرهط من القوانين الشاذة يجعل الشعب المقهور يعيش دائماً في حالة استثناء هي بالنسبة إليه حالة عادية يقاسي شروها، وأهوالها، وأخطارها في قهر وذلة وخضوع، وتؤلف تلك القوانين الشاذة الأسلحة الفتاكة التي يتسلح بها الاستعمار في سياسة القمع كلما أراد اللجوء إليها ضد ضحاياه من المغلوبين على أمرهم.

وفي المغرب كان التشريع في عهد الاستعمار غنياً بتلك

القوانين الشاذة، والنصوص الجائرة التي كانت تستهدف خدمة سياسة الضغط، والحرمان، والقمع بالنسبة للمغاربة عامة، ولِلوَطَنِيِّين المناضلين منهم خاصة.

وهكذا لما عجز الاستعمار عن صد تيار الحركة الوطنية الفتية، وأصبح يعاني ضغطها، ويخشى بأسها، فكر في إصدار قوانين جائرة تمكنه من تنفيذ خطط القمع والبطش متى شاء، وكيف شاء، وضد من شاء.

وهكذا، عقب قيام الحركة الوطنية بإعلان مطالبها وتقديمها إلى الحكومتين في المغرب وفرنسا، صدر ظهير بتاريخ 27 ربيع الأول 1354 هجرية موافق 29 يونيو 1935 باسم قمع المظاهرات المخالفة للنظام، وزجر أنواع المسّ بالاحترام الواجب للسلطة، وتحت هذا العنوان المثبت في الجريدة الرسمية بعدد 5 يوليوز 1935 صحيفة 726 نشر الظهير المذكور الذي يقول في عرضه للأسباب والمقتضيات: منذ وقت قليل اتخذت الحكومة الفرنسية في الممتلكات والمستعمرات التابعة لسلطتها تدابير ملائمة، وحرصاً على حفظ النظام، والطمأنينة والأمن في المملكة، وذلك بتعاون وثيق مع الأمة الحامية فإن جلالة الملك رأى أن هذه المتطلبات الجديدة تقتضي حتماً تشريعاً مطابقاً لها.

ونكتفي هنا بذكر هذه الحثيات من الظهير الذي كُتب له البقاء في عهد الاستقلال. ومما تجدر ملاحظته أن تلك الحثيات كانت - في العهد البائد - تستمد مبرراتها من نظام الاحتلال، والاستعمار، والسيطرة الأجنبية، وللحكم عليها لا نجد أحسن من

المثل العربي: من جاء على أصله فلا سؤال عليه.

ذلك أن سياسة «الحماية» أو الجناية على الأصح كانت سياسة ظلم واضطهاد، وعسف وقمع، وبطش وانتقام، وقد تحمل الوطنيون خاصة من أذى ومكر تلك السياسة ما لا يعد ولا يحصى دون أن يُفتَّ هذا في عضدهم أو ينال من إيمانهم ومعنويتهم أو يثنيهم عن طريق الكفاح والتضحية، والسير قدماً إلى الأمام نحو الهدف الغالي الذي هو التحرير والاستقلال. ولقد كان من الطبيعي والضروري أن لا تشرق على المغرب شمس الحرية والاستقلال حتى يتلاشى ذلك التشريع الاستعماري، ويضمحل مع السيطرة الأجنبية، ويصبح أثراً بعد عين، ومن ذلك التشريع الباطل «الظهير» المذكور الذي صدر في عُنفوان الحركة الوطنية وكفاحها في سبيل الحق، والحرية، والعدالة، فاستعملته السلطات الأجنبية ضد الوطنيين الأحرار، وهم من الرجال الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

ولكن شيئاً من ذلك لم يكن بعد الاستقلال، وعلى عهد الحكومات «الوطنية» التي تعاقبت على كراسي الوزارة والحكم في بلادنا.

وهكذا احتفظت الدولة المغربية - في عهد الاستقلال - بتشريعات كثيرة خلفها الاستعمار تركة موروثة كأنها صالحة للبقاء، وجديرة بالتطبيق والاستعمال كأن شيئاً في المغرب بالنسبة للشعب لم يتبدل وإن تبدل الاستعمار بالاستقلال، والحكم الأجنبي بالحكم الأهلي الذي يمكن أن يقال في حقه استناداً

على بقاء واستمرار ذلك التشريع - ما قاله الشاعر العربي :

وظلم ذَوِي القُرْبَى أشدُّ مضاضةً

على المرء من وقع الحُسام المهنّدِ

وإذا كان ذلك هو موقف الحكومات المغربية من تشريع هو وصمة في جبين عهد الاستقلال فإن موقفنا منه كان دائماً الاستنكار له، والتنديد به، والمطالبة بإلغائه، وتطهير مجال التشريع المغربي من آثاره، وأضراره، ووصماته، وكمثال لموقفنا منه نقتطف ما ورد في مذكرتنا إلى الحكومة بتاريخ ثالث مايس 1958، وفي ذلك قلنا بالنص :

(مطالبتنا بالتعجيل بإلغاء التشريع الاستعماري الذي خلّفته الحماية في المغرب والذي يتنافى مع مصالح البلاد والمغاربة في عهد الحرية والسيادة والاستقلال، فينبغي التعجيل بإلغاء جميع القوانين التي ألغى أو قيد بها الاستعمار حقوق وحرّيات المغاربة زمن العبودية الأجنبية المفروضة عليهم).

أما مطالبنا فقد تكللت بالنجاح بفضل جلالة الملك المرحوم محمد الخامس، ونتيجة لجهودنا المبذولة في سبيل إصدار ميثاق الحريات العامة، وفعلاً صدرت قوانين هذه الحريات بتاريخ 15 أبريل 1958، وهي القوانين التي يجري بها العمل حالياً في المغرب، غير أن ظهير 29 يونيو 1935 بقي قائم الوجود، نافذ التطبيق في كل حين ومناسبة، وهو لا يتعارض فقط مع قوانين الحريات العامة نصاً وروحاً، بل يتناقض كل التناقض مع نصوص الدستور ماضياً وحاضراً، هذا الدستور الذي تأكّدت فيه حقوق

وحرريات المواطنين، والذي اختفت معه كذلك «حالة الاستثناء» دون أن يختفي معها التشريع الاستثنائي كالظهير المذكور، وهكذا أصبح المغرب يعيش في وضع تشريعي، ونظام قانوني، ومجال دستوري أساسه التناقض التام المطلق.

فمتى تنتفي جميع المتناقضات عن حياتنا وسياستنا في ظل قوانين الحريات العامة، وفي عهد دستور 1970؟

إن المغرب لم يودع «حالة الاستثناء» ليقبى مغلولاً بأي شيء من تشريع الاستثناء كما أراده وسنه الاستعمار الغاشم للقمع، والبطش، والانتقام. وقبل ذلك إن المغرب لم يعد تلك البلاد التي كانت خاضعة لسلطة الاستعمار باسم الحماية، بل أصبح، منذ أربعة عشر عاماً، دولة مستقلة ذات سيادة قومية، فأبي مبرر مع هذا لأي قانون أو «ظهير» استعماري نصاً، وروحاً، وغاية؟ إننا نطرح هذا السؤال باسم حقوق الإنسان والمواطن، وباسم حقوق الاستقلال والسيادة، وباسم العهد الملكي وقوانين الحريات العامة الصادرة في 1958، وأخيراً باسم الدستور القائم؟ فماذا ستفعل الحكومة في عهد هذا الدستور نفسه الذي كانت ميزته الأساسية أنه مكن الشعب من الانفلات من حالة الاستثناء، والعودة إلى الحياة الدستورية، والتجربة الديمقراطية؟ إن الشعب لبالمرصاد.

أزمة النمو

لا شك أن المغرب يعاني أزمة عامة لا تزداد مع الأيام إلا نفاقاً وخطورة، وهي ترجع في أساسها وحقيقتها إلى ما يسمى «بأزمة النمو» في البلاد المتخلفة، كما ترجع إلى ما آلت إليه تجارب الحكم، منذ الاستقلال، من فشل ذريع في التوفيق بين عقلية وتقاليد الماضي وبين مقتضيات التطور ومتطلبات التحول في المجتمع المغربي بعد أن ظفر بحريته، وانطلق في مسيرته الحثيثة نحو المستقبل كما ترسمه الأمانى في المخيلات، وتنعشقه النفوس التي طالما كانت مغلوبة ومحرومة والتي لا تجد صبراً على نيل مبتغاها مهما كلفها من ثمن وتضحية.

وهكذا يحتدم الصراع القائم بين تيار الماضي وبين تيار العصر أو المستقبل، وهو تيار جارف لأنه يجسم إرادة الشعوب التي يقال إنها لا تغلب ولا تقهر لأنها من إرادة الله، كما يشخص وثبة الأجيال الصاعدة لتنتقل في طفرة التحرر والانعقاد من أوضاع الماضي المتلاشية إلى ما تطمح إليه من حياة متجددة، وتتوق إليه من مستقبل متطور يساير متطلبات عصر الفضاء ومكاسب التكنولوجيا التي أضحت تحقق بنجاح بعض الأحلام البشرية

والمعجزات والخوارق الدالة على عبقرية العقل الإنساني وقدرته
بالعلم الكشاف، وبالتقدم السريع.

وإن الأجيال الصاعدة الساعية إلى الانطلاق بجد وسرعة وبطي
المراحل نحو المستقبل المنشود لتجد نفسها مدفوعة إلى التماس
مطالبها بكل الوسائل بما فيها الثورة إن لزم الأمر، وإن القوة التي
تحاول وقف وثبة الأجيال نحو آمالها المرسومة لا تستطيع أكثر من
عرقلة سيرها بعض الشيء وبكيفية مؤقتة، ولكن هذا - والحق
يقال - لا يجدي نفعاً في التخلص نهائياً مما يعتبره بعضهم من
آفات وأمراض المجتمع العصري.

ومن الملاحظ أن المغرب لم يكن لتشد حركة أجياله الحاضرة
نحو التقدم والحياة المفضلة عما يهز المجتمعات الأخرى من
فورات ووثبات يقوم الشباب فيها بدور المحور والمحرك سعيًا في
غد أحسن، وعيش أرغد، ومصير أفضل، ومستقبل أسعد.

وإذا علمنا أن الشباب المغربي يمثل نصف الأمة أدركنا أهمية
ما يتمخض عنه المجتمع القومي - رَغماً عن كل شيء - من تقلبات
وتطورات، وغني عن البيان أن كل هذا يرجع في الأصل وقبل
كل شيء إلى الصراع بين القديم والجديد، وبين التطور البطيء
والتحول السريع في المجتمع المتحرك الطموح الذي لم يجد
بعد طريقه القاصدة نحو حياة الجدة والنمو والازدهار.

ومن المؤسف أن سياسة المغرب لم تدرك - فيما يظهر - تلك
الحقائق حق الإدراك فتعمل جادة من أول الأمر للتوفيق بين
ضرورة الاحتفاظ بكل صالح جدير بالبقاء من تقاليد وأنظمة

الماضي وبين حتمية الانطلاق بالإصلاح الجوهرى الشامل طبقاً لمفاهيم العصر، وهو إصلاح بطبيعته تغييرى وتجديدي أى جذري وجريء، بل انقلابى وثورى سواء تحقق بالوسائل السلمية من تشريعية وتنظيمية أو بوسائل العنف والانقلاب إذا ما تعذر غيرها نتيجة التصلب والرفض أو البطء وقلة الاستجابة.

إن ما يحدث فى المغرب مرة بعد أخرى من اضطرابات ومؤامرات على أمن الدولة ينبغى أن لا يفسر بمجرد محاولات طائشة أو مدبرة فى الخارج من لدن خصوم حاسدين، أو فى الداخل بواسطة محرضين تارة، ومسخرين للغير تارة أخرى، بل إن تلك الأحداث ترجع فيما ترجع إليه من أسباب إلى ما هو أشد عمقاً وأبعد غوراً، وهو التيار الفكرى الذى يغذى ويحرك الأجيال الساخطة فى الواقع على الأوضاع العامة والمتطلعة بشتى الوسائل إلى قلبها رأساً على عقب باسم المجتمع الجديد المنشود، ولهذا فإن مجابهة ذلك التيار بقوة القمع وردعه بصرامة القانون، ليس إلا محاولة إن لزمتمت فهى أعجز ما تكون عن التأثير والجدوى باستئصال الداء الذى لا دواء له بعد التشخيص إلا بعملية جراحية تقتلع جرثومته من جسم المجتمع العانى حتى يصبح متوفراً على الصحة حقاً والسلامة يقيناً كمجتمع جديد صالح للبقاء بفضل مسيرته لروح العصر والتطور. وكل حكومة تعتمد فى معالجة أمراض المجتمع على محاولات ومسكنات القمع بالقوة والقانون إنما تعرض نفسها مؤكداً لتهمة الاختلاف مع الشعب، ومعاداة القوى الحية فى البلاد، ورفض مطالب الأجيال فى التقدم والتحول، كما تعطي بذلك الدليل على

ضعفها وعجزها أمام التيار التقدمي الجارف نحو المستقبل المأمول، وليس من شأن هذا كله أن يؤدي آخر الأمر إلا لما لا تحمد عقباه، وما أكثر الأدلة على هذا في تجارب الدول ماضياً وحاضراً.

من المحقق أن سياسة القمع تترك النار ملتهبة تحت الرماد فهي إذاً وخيمة العواقب، وكل دعاية تعزز هذه السياسة بحملة التفسير فتتهم الإيديولوجيات الأجنبية الهدامة وأنصارها ومروجيها بإثارة الفتنة في المجتمع، وبالتحريض على تقاليدته وأنظمتها، وبالنيل من قيمه ومقدساته، إنما هي دعاية تعترف بالأسباب ونتائجها، ولا تغالط إلا نفسها، بل لا تزيد الطين إلا بلة، والطنبور إلا نغمة، وهي لا يملئها إلا تقدير خاطيء لحقيقة الأوضاع المتأزمة في البلاد، ولا تعد إلا أسلوباً عقيماً وفاشلاً، أولاً وآخراً، في علاج الموقف الحرج وتصحيح الوضع الفاسد، وتجارب الدول في هذا المجال ذات عبرة لمن يعتبر من الحكام والسياسيين.

لذلك كله يجب على الدولة - في نظرنا - أن تقتنع بأنه لا سبيل إلى التخلص مما تريد التخلص منه سطحياً بقوة القمع وبصرامة القانون، إلا بمراجعة السياسة العامة بكل جرأة وشجاعة، والعمل بجد وسرعة لتصحيح الوضع السيء في الدولة والمجتمع، ونهج سياسة رشيدة جريئة تهدف بالإصلاح الجوهرى الانقلابى العام إلى خلق مجتمع جديد مطابق لروح العصر، ومسائر لتقدم العلم، وآخذ بحظه من مكاسب التقنىة الغازية، وذلك في نطاق الطور الجديد لثورة الملك والشعب وتحت القيادة

السامية لجلالة الملك ومن حوله نخبة مخلصه واعية، حازمة عاملة من رجال جدد أكفاء جديرين بكل ثقة وتقدير في البلاد وفي الخارج أيضاً.

ومن المعتقد أنه لا مناص من ذلك للأسباب الأنفة الذكر، وخصوصاً بسبب حقيقة أخرى تفرض نفسها فرضاً، وهي أن المغرب يعتبر جزءاً من عالم متخلف تحكمه أنظمة ثورية ذات إيديولوجيات ومذاهب وسياسات وأساليب انقلابية، بل إن المغرب محاط من كل جهة بل متصل بحكم الجوار والروابط بدول ذات حكومات وقيادات ثورية متفاهمة ومتجانسة ومتعاونة ومتواطئة حسب الظروف إلى أبعد حد ممكن، فالمغرب يوجد بالنسبة إليها في وضع جزيرة عائمة في بحر هائج، فهو معرض دوماً لمؤثراته الطبيعية وكذلك لكل ما يحدث فيه من حين لآخر من التقلبات والتموجات والاضطرابات، ومعنى هذا أن المغرب يعيش تحت ضغط هذا الطقس رطوبة وندى ومدا فلا يجديه أبداً أن يستطيب هذا الموقف راضياً بعزلته، غافلاً عن وضعيته، غير مبال بما يجري من حوله، كما لا يجديه أن يحتمي من ذلك ويتقيه بغير استعمال نفس السلاح، والانسحاق مع تيار العصر، باتخاذ سياسة إيديولوجية ثورية وخطة إصلاحية انقلابية تسيير بالمغرب نحو مجتمع جديد راق، وكل هذا في نطاق النظام الملكي المغربي الذي سبق له أن التحم مع الشعب في ثورة التحرير والانعقاد، فهو قادر على أن يقود الشعب من جديد في طريق ثورة الانبعاث

ولهذا فإن مشكلة المشاكل أو مشكلة الساعة في المغرب

سياسية أكثر مما هي شيء آخر، والسبيل لحل هذه المشكلة ذات الأسبقية على غيرها هو إقامة حكومة من نوع جديد بعناصرها وأسسها وأنظمتها واختصاصاتها وسلطها ومسؤولياتها التي تكفل لها الاضطلاع بالمهام الشاقة الكبرى المسندة إليها في مجال الإصلاح الجوهري لكل من الدولة والمجتمع. وفي المذكرة المرفوعة إلى جلالة الملك في 20 أبريل 1965 جواباً على المذكرة التوجيهية الملكية المعروضة على استشارة الأحزاب والمنظمات قد فصلنا القول في نوع الحكومة الجديدة المنشودة، ومما تضطلع به هذه الحكومة - بعدما توجد - القضاء على الفساد الذي ما زال يفتك بجهاز الدولة والذي ندد به الخطاب الملكي الكريم بمناسبة ذكرى 20 غشت 1970، هذا بصفة خاصة، وبصفة عامة يكون قيام تلك الحكومة فاتحة عهد جديد في المغرب، هو عهد الإصلاح والتنظيم على غير مثال سابق وذلك باسم ثورة الملك والشعب في طورها الجديد، هذه الثورة التي حققت ما كان من قبيل المعجزة فحررت الوطن من الاستعمار، والتي يجب أن تظل مستمرة في عهد الحرية، والبناء، والإصلاح، والتجديد فلا نحتفظ بها - كما فعلنا لحد اليوم - كمجرد ذكرى عزيزة من ذكريات تاريخنا الوطني، بل يجب أن تعاد إليها الحياة والقوة، ويعطاها المشمول الإيجابي كثورة على الفساد والتأخر، وكانطلاقة جبارة في مجال الإصلاح والتنمية.

وهكذا تكون ثورة الملك والشعب في طورها الجديد «ثورة باردة من الأعلى بمساندة الأسفل ولصالح الجميع» (une révolution à froid par en haut et avec L'appui en bas) كما تكون

الأداة الفعالة لتوجيه البلاد توجيهاً قاصداً في طرق الانبعاث والنجاة.

وإذا كان الحديد لا يفله إلا الحديد كما يقال فإن خطر الإيديولوجيات المستوردة لا يمكن أن يقاوم ويهزم بمجرد سلوك خطة القمع بالقوة أو بالقانون، وإنما يتم ذلك في عصر الفلسفات السياسية، والمذاهب الثورية بسلاح أقوى وأمضى هو التذرع في مجابقتها ومقارعتها بإيديولوجية أفضل فحوى وأبلغ أثراً، وأجدى نفعاً، فهي التي تقدر على مواجهة ومعارضة كل إيديولوجية دخيلة، وعلى إخراج وإحباط كل محاولة لترويجها في المجتمع مهما بذل من الخارج أو في الداخل من جهود في هذا السبيل.

فلكي تستطيع ثورة الملك والشعب - في مرحلتها الجديدة - الوقوف في وجه الإيديولوجيات الثورية المستوردة، وسد الطريق أمامها، وحفظ الشعب عامة، والشباب خاصة من تسرب أخطارها إليهما، لا مناص لها من أن تتسلح بأسلحة الثورات المذهبية العصرية فكرة، ومنهجاً، وعملاً. ومن أجل هذا يتحتم على ثورة الملك والشعب في حركة بعثها من جديد أن تقوم على الأسس الآتية:

1- (Idéologie) إيديولوجية انقلابية صالحة تكون نابعة من صميم واقعنا القومي، ومن تراثنا الحضاري، ومن قيمنا الأصيلة الخالدة.

2- (Programme) برنامج معجل ومؤجل مستمد من صلب المشاكل القائمة في مجتمعنا ومساير لمطامحنا القومية الرامية إلى

تغيير جوهرى شامل للأوضاع الاجتماعية الفاسدة وإبدالها بأوضاع سليمة تلائم حياة العصر حساً ومعنى .

3 - (Equipe valable) هيئة مسؤولة تكون أداة حكم قويم صالح في خدمة السياسة الإصلاحية المثلى .

4 - (Force politique) قوة سياسية منظمة تتولى العمل على الصعيد الشعبى لصالح العهد الجديد وسياسته الرشيدة . تلك هي عناصر المشمول الإيجابي الذي تحتاج إليها ثورة الملك والشعب في حياتها الجديدة، ولا داعي الآن إلى تفصيل محتويات ما تحمله تلك الخطوط الرئيسية على سبيل الإشارة فحسب، فإذا ما صحت العزائم، ونشطت الهمم، واهتدت النفوس إلى أن ذلك هو الطريق، ولا طريق سواه لتحقيق المطامح القومية وإحباط مجادلات الإيديولوجيات المستوردة، وقطع السبل عن تسربها إلى الداخل بكيفية وبأخرى، وتحصين سلامة البيئة المغربية من أخطارها، وحفظ الوحدة المعنوية لمختلف عناصر المجتمع القومى من أن تصاب بسوء من جراء تلك الإيديولوجيات الدخيلة، كان ذلك هو الفتح المبين في حياة الأمة المغربية التواقفة إلى غد أفضل، ومصير أسلم .

وليس من المبالغة القول بأن المسألة أصبحت مسألة سبق الأحداث في صراع يدور سراً وعلانية لفرض أنظمة وخدمة مصالح من وراء وباسم إيديولوجيات ساحرة ماكرة، ومغرية فاتنة .

حول حوادث الحدود
والخلاف القائم بين المغرب والجزائر حولها
نوفمبر - 1963 -

مقدمة

إن المغرب يواجه في نزاعه مع الجزائر على الحدود والأراضي المغتصبة، كتلة من الدول هي مصر، وكوبا، وسوريا، والعراق والصين الشيوعية، وغينيا، وغيرها من الدول الخفية كروسيا الشيوعية.

ومن الواضح أن المغرب لا يواجه هذه الدول المتكتلة ضده لمجرد خلاف خاص بالحدود مع الجزائر، بل يواجه كذلك في جميع الميادين وبكل الوسائل معركة مذهبية ذات أهداف جلية تولى الجزائريون والمصريون وغيرهم الإعلان عنها بما أبرز المؤامرة الكبرى التي ما فتئت مدبرة على المغرب ومصيره كوطن ودولة ونظام.

وإذا استطاع المغرب أن يخوض المعركة ضد هؤلاء المتآمرين والمعتدين، وأن يردهم على أعقابهم خاسرين، فليس معنى هذا أنهم ارتدوا عن خطتهم المبيتة، وأنهم تخلوا عن تآمرهم وعدوانهم، بل إنهم ما يزالون - وما ينشر ويصدر في مصر خير دليل على هذا - يصممون العزم على مواصلة تنفيذ المؤامرة والعدوان. وليس من شأن وقف الحرب على الحدود، وتدخل

الدول الإفريقية بالأمر الذي يكفل استمرار الهدنة، وإقرار السلام الدائم، وتسوية النزاع على الحدود والأراضي المغتصبة، إن كل هذا لا يعدو أن يكون محاولة قد لا تأتي بالنتائج المرضية للمغرب.

ولهذا لا يمكن للمغرب أن يطمئن إلى الوساطة الإفريقية ويعتمد عليها في حل المشكلة الأساسية، وإبعاد خطر العدوان عليه.

ومن هنا يتضح للمغرب كل الخطر الذي يواجهه، وهو تكتل دول مع الجزائر في الحرب والسياسة والدبلوماسية بجميع الوسائل والإمكانيات، كما يتضح له واجبه الأكبر نحو نفسه، وهو واجب الدفاع المشروع عن وطنه، وأمته، ودولته، ونظامه في الحاضر والمستقبل.

والمغرب في هذا لا يمكنه أن يعتمد على نفسه فقط، وعلى ما لديه من رجال ووسائل وإمكانيات، فإن كان هذا هو الأساس في الدفاع عن النفس، فإنه قد لا يكفي لمواجهة كل الأخطار، ورد كل عدوان، وتأمين سلامة البلاد وأمنها ونظامها، وصيانة حقوقها ومصالحها، واسترجاع ما لا يزال منها في قبضة الغير.

وإذا كان كذلك اللجوء إلى المنظمات الدولية قد يفيد أحياناً بعض الشيء، فإنه قلما يحق حقاً وبطلاناً. فبسبب هذه الاعتبارات كلها يتحتم على المغرب أن يفكر جدياً فيما يقوي جانبه، ويشد أزره، ويحمي كيانه بجميع ما يمكن من

الوسائل والإمكانات في الداخل والخارج، ومن أجل هذا يجب عليه أن لا يعتبر أي شيء غير مصلحته الوطنية الدائمة، كما يجب عليه أن يتخلى عن سياسة العواطف، والمجاملات، والخيالات، والأهواء فهي سياسة فاسدة وباطلة قد جرب المغرب في الماضي ويجرب كذلك في الحاضر كل ما فيها من أخطاء، وشورور، وأفات، وما قضية الجزائر، ومصر، وسوريا، والعراق، وغينيا، وغيرها إلا دليل قاطع على فساد وبطلان كل سياسة لا تعتمد على الواقع، ولا تتقيد بصالح البلاد دون سواه، وإنه ليكون من العمى السياسي أن لا يتعظ المغرب بكل ما جرى ويجري من أحداث وتقلبات، وأن لا يعتبر بكل التجارب القاسية التي تحملها وما يزال من جراء سياسة عاطفية وغريرة تجاه الجزائر وحلفائها الشرقيين خاصة.

ضرورة تغيير السياسة الخارجية

ولهذا آن الأوان لنبد هذه السياسة كلية ونهائياً، وإبدالها بسياسة واقعية حازمة، رشيدة هي سياسة الواجبات الوطنية، والمسؤوليات القومية، والمصالح المغربية الصميمة، وكلها تقضي باتخاذ كل الوسائل لضمانة وحدة المغرب، وسيادته، واستقلاله من كل أذى بالقوة إن كان لا يجدي غيرها.

وإذا أمعناً النظر في حقيقة الوضع الخطير الذي يواجهه المغرب تبين لنا أن مسألة الدفاع المشروع عن النفس بالنسبة إليه ليست مسألة سياسة دبلوماسية فحسب، بل هي قبل كل شيء مسألة قوة، ولهذا يجب على المغرب أن يوفر لنفسه ومن أجل

دفاعه الوطني كل ما يمكن من القوة، وأكثر ما يمكن من وسائلها في كل ميدان.

وهذا يقضي على المغرب بأن يعيد النظر في سياسته الخارجية، وأن يدخل عليها كل ما يلزم من التغيير الذي تتطلبه الظروف والأحداث، والذي يتفق مع ما أصبح للمغرب من ضرورات في مجال الدفاع الوطني، وصيانة التراب القومي، وحماية الاستقلال السياسي.

وكل هذا يحتم، كما قلنا، مراجعة أساسية لسياسة المغرب الدولية، وجعلها مطابقة للواقع المغربي، وملائمة لمصالحنا العليا في الحاضر والمستقبل، لأن تلك السياسة قد تجاوزتها الأحداث كما هي اليوم بالمغرب بسبب النزاع مع الجزائر وما ورائها من دول العداة والعدوان في الشرق والغرب.

وبعبارة أوضح نرى أن المغرب قد أصبح مضطراً إلى التعجيل بتصحيح سياسته الخارجية، وإقامتها على أسس جديدة، وأهداف حقيقية، هي التي يتطلبها واجب الدفاع المشروع عن النفس، فمنه ومنه وحده، يجب أن يستمد المغرب سياسته الدولية الجديدة ليكون في مستوى الأحداث، وقادراً على مواجهة كل موقف خطير، ومقاومة كل عدو مغير، وليس من سبيل إلى هذا - في نظرنا - إلا أن يبحث المغرب عن أصدقائه، بل عن حلفائه في السلم والحرب مثلما للجزائر اليوم. ومعنى هذا أن المغرب لا يمكنه أن يبقى وحده تجاه دول متكنتة مع الجزائر، بكل وسائلها الحربية في نزاعها معه على الحدود وغيرها، وعليه

فمن الضروري للمغرب أن يوفر لنفسه كل وسائل وإمكانيات الدفاع عنه ضد المتآمرين والمعتدين عليه، ولا سبيل إلى تيسير هذا إلا بالتحالف مع دول صديقة تتفق مصالحها مع مصالحته في السلم والحرب معاً. وأجدى وسيلة تمكن المغرب من هذا هي أن يبرم معاهدات العون المتبادل (Pactes d'assistance mutuelle). باسم حق الدفاع المشروع عن النفس، وينبغي أن تقوم هذه المحالفات الدفاعية على أساس تبادل العون والتضامن في مجال الدفاع الوطني.

وليس معنى هذا أن المغرب سينضم إلى كتلة ضد أخرى، وكل ما في الأمر أنه سيختار بعض الدول ليتفق معها على حدة من أجل الدفاع عن النفس وعلى أساس معاهدات ثنائية تكون إيجابية بقدر ما تكون سليمة، وهذا أمر يجوز ما دام المغرب يستمد العون من الدول الصديقة في مجالات المعونة الفنية بما فيه العسكرية ضمن نطاق الاحترام التام لاستقلاله وسيادته. فأمام الأحداث وتطوراتها، وتجاه ما قد يفاجئ من طوارئ واحتمالات يجب على المغرب أن يتجه نحو أصدقائه الحقيقيين، وأن يرتبط معهم بروابط الحلف نظراً لما تقتضيه وضعيته الجغرافية السياسية، وخطته الاستراتيجية الجديدة، ووجهته السلمية القومية والدولية، وكل هذا يدفع به حتماً إلى الترابط بمعاهدات دفاعية مع دول كإسبانيا، والولايات المتحدة، وإنجلترا (جبل طارق ومجاز البحرين)، وفرنسا نفسها، وكل هذه الدول يعينها من أمر الدفاع عن السلم في غرب الشمال الإفريقي والبحر الأبيض المتوسط خاصة ما يعني المغرب سواء من الواجهة العسكرية أو

السياسية أو الاقتصادية أو الأيديولوجية، ولهذا يتحتم على الدبلوماسية المغربية أن توجه جهودها نحو تحقيق تلك الأحلاف وتبرر الوسيلة، وإن الشعب ليرحب بكل ما يقوي المغرب في مجال الدفاع الوطني، ويجعل في متناوله الخبراء العسكريين والأسلحة، والذخائر، ويمكنه من التعاون مع دول صديقة لحماية السلم، ولرد العدوان براً، وجواً، وبحراً.

سياسة الدفاع والدبلوماسية

وبالإضافة إلى ذلك يجب على المغرب أن ينصرف من الآن - وعلى ضوء المعارك السالفة - إلى تنظيم جهازه الدفاعي بما يجعله قادراً على تحمل كل شيء (un système défensif à toute épreuve). وباختصار يجب أن يصبح المغرب، في أقرب أمد ممكن، بمثابة حصن منيع، ومستودع حربي ضخم، (une forteresse bien défendue et un inépuisable arsenal de guerre). كما أن على دبلوماسية المغرب:

1 - أن ترفع الشكوى لدى هيئة الأمم المتحدة بالتدخل المسلح لكل من كوبا ومصر في النزاع مع الجزائر، وذلك طبقاً للفقرة الرابعة من الفصل الثاني لميثاق الأمم المتحدة، ونصه:

«Les membres de l'organisation s'abstiennent, dans leurs relations internationales, de recourir à la menace ou à l'emploi de la force soit contre l'intégrité territoriale ou l'indépendance politique de tout état, soit de toute autre manière incompatible avec les buts des nations Unies».

وهذا ينطبق تماماً على الجزائر، ومصر، وكوبا.

2 - أن تطالب الولايات المتحدة وفرنسا وغيرها بقطع المساعدة المالية والاقتصادية على مصر والجزائر حتى لا تستعمل في الحرب ضد المغرب .

3 - أن تطالب الدول الإفريقية خاصة بحمل مصر وكوبا على سحب قواتها من الجزائر .

4 - أن ترفع قضية الحدود إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي لتحكم فيها من الوجهة القانونية، وهذا يفيد جداً هذه القضية في المجال الدولي والإفريقي .

وإذا كان لنا أن نتحدث عن وجهة نظرنا بشيء من التفصيل وأن ندعمها باقتراحات عملية تكون بمثابة برنامج الساعة بالنسبة للمغرب فإننا نرى من الواجب، ومن الحزم في القيام به أن يتخذ وطننا المنهاج الذي نشير إليه فيها يلي :

برنامج الساعة

في الميدان العسكري :

1 - اتخاذ جميع التدابير الفعّالة أيّاً كان نوعها لصد كل اعتداء جديد على التراب بالقوة، لأن القوة لا تقابل إلا بمثلها، وتوفر المغرب على القوة ليس من شأنه إلا أن يثبط عزم المعتدين، وقد قيل : إن إظهار القوة قد يغني عن استعمالها، كما أن من لا يفهم غير لغة القوة، ولا يتحدث إلا بلغة القوة لا ينفع معه إلا ما هو أشدّ من قوته والجزائريون ومن لف لفهم من خصوم المغرب هم طبعاً من هذا النوع كما دلت عليه الحوادث، وأثبتته التجارب .

ومن بين تلك التدابير الفعّالة:

أ - تجنيد جميع المواطنين القادرين على حمل السلاح والمساهمة ضمن الجيش أو بجانبه في الدفاع عن الوطن.

وحتى إذا لم يمكن التجنيد العام فيعجل على الأقل بإحصاء أولئك المواطنين وإعدادهم بالتدريب لحمل السلاح، والانضمام إلى صفوف الجيش عند الحاجة.

ب - سحب جميع القوات المغربية من الجيشين الفرنسي والإسباني وضمهما إلى الجيش الوطني.

ت - إعداد غير المجندين من المدنيين لمساعدة الجيش في مهام الدفاع الوطني.

وبصفة أكيدة يتعين على المغرب أن يعجل بتطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية: تنفيذاً لما في الدستور الذي يفرض على جميع المواطنين المساهمة في الدفاع عن الوطن.

ث - تسليح المغرب على أوسع نطاق بجميع الأسلحة الحديثة، وتنويعها حسب المناطق التي تستعمل فيها، وتكوين مستودعات المؤونة، والذخيرة، والأسلحة الاحتياطية في مختلف المناطق العسكرية، والتعجيل بإقامة مصانع الأسلحة والذخيرة داخل المغرب.

ج - إعداد إطارات الجيش داخل المغرب وخارجه، وتشجيع الشباب على الانخراط في المدارس الحربية التي يجب أن تتعدد، وتتنوع ويرتفع مستواها الفني والتدريبي.

ح - استدعاء بعثات الخبراء العسكريين سواء للتدريس بالمعاهد الحربية ، أو لتدريب الجيش على السلاح وفنون وخطط الحرب العصرية بما فيها حرب الصحراء .

خ - إنشاء جيش خاص بالحدود والصحراء، وإقامة الحصون والقلاع للحراسة والدفاع، وإحداث شبكة الطرق لربط مناطق الحدود بالداخل وتسهيل المواصلات فيها، وحفر الآبار، وتنظيم الحراسة الدائمة بواسطة فرق جواله من الجمالة (méharistes)، والسيارات السريعة (groupes motorisés) وإعداد مطارات حربية (terrains d'aviation de secours)، وتجهيز المراكز العسكرية في الصحراء بآلات الاتصال (appareils de radio à grande portée)، وغير هذا مما يحتاج إليه الدفاع الوطني في الحدود والصحراء .

د - تكوين فرق نسوية تابعة للجيش يعهد إليها بالأعمال المناسبة للنساء المجندات كقوات مساعدة، وبهذا تشارك المغربية كمواطنة متساوية في الحقوق السياسية مع المواطنين في مهام الجيش زمن السلم والحرب، ويوفر الرجال لما هم أقدر عليه من النساء، وهو حمل السلاح وخوض المعارك في واجهة القتال .

ويمكن استدعاء الخبراء من أمريكا، وألمانيا الغربية، وإنكلترا بالإضافة إلى الخبراء الفرنسيين وغيرهم، وتستعمل كل بعثة عسكرية فيما تصلح له من المساعدات والأعمال الفنية .

2 - العمل بكل الوسائل ليوضع حد لمواصلة بعض الدول

لتسليح الجزائر ضدنا وإمدادها بالجنود، وتحريضها على العدوان، ومن ذلك القيام بفضح كل ما لدى المغرب من أخبار ومعلومات، ومستندات، والاحتجاج على ذلك واستنكاره لدى الحكومات والمنظمات الدولية، وحملها على اتخاذ تدابير اقتصادية وغيرها للضغط على تلك الدول المشاركة في العدوان على المغرب بالسلاح والرجال.

3 - قيام المغرب بوسائله الخاصة من طائرات وبواخر حربية للتعرض للبوأخر الحاملة للسلاح وسوقها إلى الموانئ المغربية أو إغراقها حتى لا تتابع سيرها إلى أرض العدو وذلك في حالة قيام عدوان جديد.

4 - تنظيم التعاون مع مكاتب المخابرات التابعة للدول الصديقة ليتوفر المغرب على أكثر ما يمكن من الأخبار والمعلومات السرية التي تفيد سياسته العسكرية في الحرب والسلام.

في الميدان الدبلوماسي:

1 - شن هجوم واسع النطاق عن طريق الندوات الصحفية في الداخل والخارج، والوكالات الإخبارية، والإذاعات والتلفزات الأجنبية، والاحتجاجات الكتابية بواسطة السفارات والبعثات المغربية، وذلك على الدول المتألمة مع الجزائر ضدنا بالسلاح، والرجال، وحرب الكلام.

2 - تزويد السفارات المغربية بملفات الحدود وحوادث العدوان عليها، وتضاف إليها خرائط تثبت حقوق المغرب، وصور تظهر وحشية العدوان الإجرامي على الأبرياء والأمنين من السكان

رجالاً ونساء وأطفالاً، كما تُظهر آثار التخريب للدور، والمستشفيات، والنخيل بالواحات.

وتسليم نسخ من تلك الملفات أو ما يهم منها إلى الحكومات وإلى وفودها في الأمم المتحدة، وإلى الكتابة العامة لهذه الهيئة، وإلى الصحافة العالمية.

3 - رفع الشكوى إلى الهيئات الدولية المختصة بهذه الدول المشاركة في العدوان علينا، والعاملة بالدعاية وبالتدخل لإجباط نتائج مؤتمر باماكو، وفي مقدمة تلك الدول: مصر، وكوبا.

4 - مراجعة السياسة الخارجية للمغرب على أساس ما جد من أحداث وتطورات الحرب بالحدود، وجعلها ملائمة للظروف الخطيرة التي يجتازها المغرب، ولمصالحه العليا الدائمة، ولمقتضيات الدفاع عن كيانه، وسلامة ترابه، وتأمين مصيره كوطن حر مستقل وكدولة لها نظامها وقيمتها.

5 - اتخاذ تدبير صارم ضد الجامعة العربية التي تعد مسؤولة عن كثير من الأوضاع في البلاد العربية، والتي كانت وما تزال وستظل أداة مسخرة لمصر وسياستها التوسعية على حساب الأقطار العربية في المشرق والمغرب. فنظراً لهذا وذاك، ونظراً للموقف المتحيز المخزي الذي وقفته ضدنا في الخلاف مع الجزائر على الحدود يتحتم على المغرب أن يقاطع الجامعة العربية المزعومة، ويتخلى عن عضويتها احتجاجاً على مواقفها، وعقاباً لها على تدخلها العدائي ضدنا ولفائدة الجزائر المعتدية.

6 - انسحاب المغرب من معاهدة الدفاع العربي المشترك

الممضاة من طرفه في يونيو 1961، فلا معنى لأن يبقى المغرب مرتبطاً بهذه المعاهدة، ومقيداً بالتزاماتها العسكرية وغيرها تجاه دولة شاركت في العدوان علينا مع الجزائر، وهي مصر، ودول أخرى أيدت الجزائر ضدنا وناصبتنا العدا، كسوريا والعراق. ومن الواضح أن هذه الدول بموقفها ضدنا خرقت هي الأولى المعاهدة ونكثت عهودها والتزاماتها المشتركة.

في الميدان الخارجي:

1 - بما أن فرنسا هي المسؤولة الأولى والمباشرة عن وجود قضية الحدود والأراضي المغتصبة الملحقة بالجزائر فيجب على المغرب أن يحاول معها بكل وسيلة لتخرج من عزلتها وحيادها تجاه الخلاف المغربي الجزائري، وتقول كلمتها بشكل من الأشكال في مغربية ما تطالب به بلادنا من حدود حقة، وأراضي خارجة الآن على سيادتها، ويمكن أن تتدخل فرنسا، كما يجب على المغرب أن يسعى لدى الحكومة الفرنسية للحصول على معلومات ومستندات واعترافات تؤيد مطالبه الترابية على الجزائر، وفي أرشيف وزارات الخارجية، والحربية، وفرنسا ما وراء البحار والصحراء ما لا غنى عنه للمغرب في الدفاع عن حقوقه المغتصبة.

2 - محاولة إدخال الحكومات المتاخمة للصحراء في تصفية مشكلة الحدود، والمساهمة في استثمار خيراتها الطبيعية، وبهذا يتقوى جانب المغرب ويقف صفاً واحداً مع تلك الحكومات تجاه مطامع التوسع الجزائري على حساب الأقطار المجاورة للصحراء الكبرى.

3 - التعاون مع جميع الحكومات التي هي في خلاف مع حكومة جمال عبد الناصر للوقوف في وجهه، وإحباط سياسته، وتحطيم سمعته ونفوذه، وتشجيع كل حركة مناوئة له ترمي إلى صد تدخله في شؤون غيره وإلى الإطاحة بحكمه.

في الميدان الداخلي:

1 - العمل لتلاشي (neutraliser) كل العناصر العميلة والدخيلة التي يشتهب في موقفها من المغرب ونظام الحكم فيه سواء كانت تلك العناصر من المغاربة أو الأجانب، فإن المغرب ملزم بتأمين سلامته التامة الدائمة في الواجهة الداخلية التي لا تقل أهمية عن واجهة القتال بالحدود والتي يجب أن تظل آمنة مطمئنة لتعزيز معركة الجيش بالحدود، والحكومة في المجال الدبلوماسي والدولي، ومن أجل هذا يجب اتخاذ جميع التدابير الزجرية والوقائية الجريئة الكفيلة بحفظ الأمن والنظام والاستقرار في البلاد كلها، إذ بغير هذه التدابير لا يمكن شل العناصر المريبة في الداخل. وبهذه المناسبة نلفت نظر المسؤولين إلى وجوب الحذر من تسرب العناصر التابعة لبعض الهيئات السياسية وغيرها إلى صفوف الجيش باسم التطوع وحمل السلاح للدفاع عن البلاد، كما يجب التأكد من إخلاص الأطباء المكلفين بالفحص الصحي للمتطوعين حتى لا يتخذوه وسيلة لإبعاد كثير من الرجال القادرين على حمل السلاح بدعوى عدم صلاحيتهم الجسمية، وهذا «سابوطاج» من شأنه أن يشل حركة التطوع، ويسيء إلى الدفاع الوطني، ويحدث الاستياء والقلق لدى جميع المتطوعين الأصحاء المرفوضين طبيياً.

2 - القضاء على الطابور الخامس الذي يتألف من الجزائريين الذين لا يزالون كثيرين ومنبشين في كل مكان وكل ميدان، والذين يوجدون مهندسين بكثرة في مناصب السلطة والمسؤولية والمراكز الحساسة داخل جهاز الدولة، بما فيه الأمن العام، وهذا خطر عظيم. وإذا جاز غض الطرف عنهم في الماضي فإنه صار من المتحتم الآن إخراجهم من المناصب كلها وتعويضهم بالمغاربة وحتى بالأجانب من الفنيين باسم مغربة الإدارة أو المعونة الفنية، إذ إن وجودهم في الوظائف يشكل خطراً مستمراً، ويحرم المغاربة في بلادهم نفسها من هذه الوظائف. وباختصار يجب على المغرب أن يشل الوجود الجزائري وخطره داخل الدولة والمغرب معاً، ويجب عدم التفريق بين الجزائريين، فكلهم رعايا دولة معادية لنا، وقد كانوا عوناً وظهيراً لاستعمار فرنسا في بلادنا، ثم تنكروا لنا واعتدوا علينا بالحديد والنار، وبوحشية فظيعة، فكيف مع هذا كله تبقى للجزائري في أرضنا ومجتمعنا ودولتنا حرمة ومكانة وميزة. إن ما فعلناه مع المصريين يجب أن نفعل على الأقل مثله مع الجزائريين وهو شل نشاطهم وطردهم من المناصب وعرقلة حركتهم الاقتصادية والفلاحية والملكية في بلادنا حتى لا يثروا على حسابنا في بلدنا.

3 - العمل بسرعة للقضاء على كل أسباب الاستياء لدى السكان بالداخل، وخاصة في مناطق الحدود، وحتى لا تعرضهم لاستغلال عناصر الشغب والفتنة من العملاء والدخلاء. ومما ينبغي استعماله في ذلك السبيل التعجيل بإصلاحات إدارية لتزويد تلك المناطق بحكام وموظفين صالحين، ويدخل في هذا إصلاح

السير بالمحاكم، كما ينبغي الاعتناء بسكان مناطق الصحراء والأراضي الفقيرة من حيث التموين وأنواع الإسعافات والمساعدات التي من شأنها أن ترفع مستوى العيش. وبكلمة مختصرة يجب الاهتمام بتلك الجهات خاصة من حيث توفير حسن الإدارة، والحكم، والعيش فيها، وهذه مسألة هامة جداً نظراً للظروف والأخطار.

4 - اتخاذ موقف صارم من الصحف الصادرة في الداخل والمالية بشكل من الأشكال لنظام الحكم بالجزائر، ومنها الصحف الشيوعية التي يجب أن يوضع حد لها، فلا معنى لأن يمنع الحزب الشيوعي ويترك له نشاطه الصحفي والدعائي باسم حرية الصحافة، لهذا يجب اعتباره هو وصحافته خارجين عن القانون (hors la loi).

في الميدان السياسي:

1 - تحقيق التعبئة الفكرية والسياسية العامة في البلاد كلها حتى يتوحد الرأي والاتجاه، من غير أي احتراز ولا شذوذ أي فرد أو جماعة، في قضية الحدود والأراضي المغتصبة، وحتى تبقى لهذه القضية صبغتها القومية المغربية الإجماعية دون محاولة انفراد أحد أو هيئة بموقف متصلب أو متطرف للمغالاة السياسية والديماغوجية المهرجة كما هو شأن هيئة معينة.

2 - تزويد الرأي العام المغربي بواسطة الصحف والإذاعة والتلفزة، والأحاديث العامة والتصريحات الرسمية والمحاضرات والدروس والأفلام الاستطلاعية، بكل المعلومات والتفاصيل عن

قضية الحدود والأراضي الخارجة عن السيادة المغربية، وبهذا يصبح الشعب المغربي مطلعاً على تلك القضية، ويزداد اقتناعاً وتمسكاً بحقوقه وبواجب الدفاع عنها والتضحية بكل شيء في سبيلها، ولا يظل موقف الأكثرية من المواطنين من قضية الحدود قائماً على مجرد شعور وطني .

3 - تنظيم حملة إذاعية وصحفية في الداخل لتعريف الشعب المغربي بأسباب وأسرار وأهداف التدخل المصري في الحرب ضدنا بجانب الجزائر، وكذلك بحقيقة نظام الحكم في مصر، وبكل ما قام به من التدخلات، وأثاره من الخلافات والفتن، ودبره من المؤامرات والمعارك في البلاد العربية كالجزائر لإضعاف دولها، ومحاولة السيطرة عليها باسم أكاذيب القومية العربية، والوحدة العربية، والاشتراكية العربية التي هي ستار للفرعونية المصرية الجامحة .

في الميدان القضائي:

1 - التعجيل بمحاكمة الخونة المارقين وإنزال العقاب الصارم بهم جزاء خيانتهم الكبرى، وليكونوا عبرة لكل من تحدثه نفسه باتباع طريق الفسوق والعصيان والخروج على الوطن بدافع وتسخير من الأجنبي المناوىء للمغرب .

2 - التعجيل بمحاكمة الضباط المصريين وفضح أسرار نشاطهم بالجزائر وبالمغرب، ويجب عقابهم بلا هوادة ولا تساهل، ويدخل هذا في حملة فضح نظام الحكم بمصر وتدخلاته ومؤامراته في الخارج .

خلاصة

إن المغرب أصبح يواجه مسؤوليات وطنية جسيمة بسبب ما تعرض له من عدوان خارجي على ترابه الوطني، هذا العدوان الذي كشف عن مؤامرة كبيرة دبرتها الجزائر مع دول متحيزة وموالية لها هي مصر، وكوبا، وسوريا، والصين الشيوعية، وغيرها من الدول التي تختفي من وراء الستار، بل إن المغرب لم يتعرض لمجرد عدوان عسكري اكتسى من الوحشية والفظاعة والإجرام ما يندى له جبين الإنسانية المتمدنة، وما سجله التاريخ بمداد العار الأبدي، بل إن المغرب تعرض كذلك لعدوان سياسي وعقائدي لا يقل شدة وخطراً عن العدوان العسكري بالحديد والنار.

وقد استطاع المغرب أن يرد العدوان في جميع أشكاله بكل ما يلزم، ولكن المغرب لا يمكنه بعد هذا أن يطمئن إلى أن العدوان لن يتجدد على ترابه، كما أنه لا يمكنه أن يركن إلى المنظمات الإفريقية والدولية في تأمين سلامته ووحدته، وصيانة سيادته ونظامه، فمع ما قد يكون في هذه المنظمات من فوائد فإنها تعد ثانوية وليست أساسية في الدفاع عن الوطن.

وبكلمة واحدة إن الأحداث التي استهدفت لها المغرب أخيراً وما كشفت عنه من مطامع ومؤامرات، ومن أحقاد وعداوات، ومن نزوات وانتقامات، ومن شرور وأخطار، لتحتم على المغرب أن يتبصر في كل هذا، ويتأهب لمواجهة الخطر بكل ما يستطيع من وسائل وإمكانيات، كما تحتم عليه واجباته ومسؤولياته تجاه تلك

الأحداث وتطوراتها في الداخل والخارج أن يستخلص بكل جرأة وشجاعة، وبكل حزم وواقعية كل الدروس والعبر التي أملتها وتمليها عليه خطورة الأيام الماضية، والساعات الراهنة. ومما يتحتم على المغرب أن يتخلى بالمرّة ونهائياً عن سياسة العواطف التي قادته إلى ارتكاب أفدح الأخطاء السياسية التي عادت عليه بالويل والندم، ولات ساعة مندم. وبعبارة أخرى إن سياسته تجاه الجزائر، والجامعة العربية، وبعض الدول العربية كمصر، كانت سياسة خاطئة لأنها كانت عاطفية، أي غير متبصرة، ولا حذرة، ولا حازمة، بل إن المغرب بالغ، وغالى، وعاند في تلك السياسة بما أصم أذنيه، وعصب عينيه، وأوثق يديه، وجعله حسن النيّة مع كل واحد، ومع كل الناس، وقذف به في حلبة إطلاق العنان للعواطف، وسار به في هذه الحلبة وهو لا يفتأ يصيح: وفي مثل هذا فليتنافس المتنافسون! وقد اختبر المغرب اليوم كل ما جرته عليه تلك السياسة الخاطئة الفاشلة التي أدى وما زال يؤدي ثمنها غالباً في أرضه وفي لحمه ودمه.

وقد آن الأوان - بعد ذلك كله - أن يتخلى عن تلك السياسة التي كانت تتخذ من الأعداء إخواناً وأشقاء، وتعتمد على أوهى العهود، وتنخدع لأكذب الشعارات والعناوين، وتغتر بالأوهام والخيالات، وتنجذب وراء السراب يحسبه الظمآن ماء وما هو بماء.

نعم، لقد آن الأوان - بعد المآسي التي انصبت على المغرب من الجزائر وبواسطة الجزائر - أن يقلع فوراً ونهائياً عن سياسة العواطف الكاذبة، والأمال الزائفة، وأن يتخذ بدلها سياسة جديدة

قائمة على الواقع والمحسوس، وعليمة بحقيقة الناس والدول،
ومشبعة بالتبصر والحزم، وآخذة لكل أمر عدته، وحاسبة لكل
شيء حسابه، ومدركة لكل فعل عاقبته.

وبديهي أن خير المغرب في نهج هذه السياسة الواقعية
الحميدة، ولا يمكنه أن يتخذها إلا بعدما يقوم على ضوء
الأحداث والماجريات في المغرب والخارج - باختبار الضمير،
وإذا كان صادقاً مع نفسه في هذا فإنه سيخرج منه نير الفكرة،
واضح الوجهة، قوي العزيمة، رشيد الخطة، وسيراجع سياسته -
أساسياً - بما يقوم أودها، ويصحح خطأها، ويهديه بها سواء
السيبل.

وبعبارة أوضح يجب على المغرب أن يطلِّق السياسة التي
قامت البراهين من خلال الأحداث على أنها فاسدة فاشلة، وأن
يعوضها بسياسة تتفق مع الواقع، ومع المصلحة المغربية العليا
في الحاضر والمستقبل، وهي السياسة التي تقتضيها ضرورة
الاستعداد لكل الطوارئ، ويتطلبها حق الدفاع المشروع عن
النفس، ومقاومة قوة العدوان بمثلها.

الدولة والتخطيط الاقتصادي

- لا جدال اليوم في أن الدولة هي المسؤولة عن النهضة الاقتصادية، وهذه المسؤولية تفرض عليها أن تتدخل في توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد، كما تفرض عليها أكثر من هذا وهو القيام بدور التشجيع (Stimulant) والاستعاضة (Suppleance) والإدماج (Intégration).

- ويتخذ تدخل الدولة في الاقتصاد شكل برنامج متناسق ومتكامل الأجزاء، هو التخطيط.

- وحقيقة التخطيط أنه مجموعة من الخطط الحربية ضد العدو المسمى بالتخلف، ومقاومة التخلف حرب تارة دفاعية، وتارة أخرى هجومية. ولهذا يعتبر التخطيط بمثابة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنفيذ هذه الاستراتيجية تقتضي السيطرة على الرجال وعلى الأشياء في ميدان المعركة السلمية للبناء والتطوير.

- وبما أن التخطيط عبارة عن برنامج اقتصادي قومي فإنه يهدف إلى رفع مستوى الانتاج، وإنماء الثروة العامة، وإيجاد

التوزيع من أجل إقامة عدالة اجتماعية بقدر المستطاع. ومن هنا ندرك أنه لا غناء لأي تخطيط اقتصادي عن الاقتران بتخطيط اجتماعي حتى تكون المعركة مزدوجة ضد التخلف بشقيه الاقتصادي والاجتماعي.

ضرورة التخطيط:

هل التخطيط ضروري؟.

- قال الملك في خطابه (68/3/12): إن التخطيط ليس بمصاحفة سحرية.

- كما قال: إنه لا يمكن لأي بلد اليوم أن يواصل تقدمه بدون تخطيط.

- قال: التخطيطات تختلف بحسب الأقطار، والأنظمة السياسية، والوسائل المالية - والطاقت البشرية، كما تختلف بحسب الأهداف السياسية التي يتوخاها رؤساء الدول وحكوماتهم.

- وجود تخطيط ليس معناه دائماً أن تحقيق أهدافه أصبحت مضمونة.

- التخطيط عمل بشري يحتمل الصواب والخطأ.

- توجد أقطار أصبح لها التفوق في مجال التخطيط، ومع هذا لم تتحقق جميع الأهداف لأن حسن الحظ لم يصحب دائماً مجهوداتها.

- ولهذا يلزم العمل بتبصر وحيطة وحكمة. وقال في خطابه
(64/12/21) بالمجلس الأعلى للتصميم (بمناسبة التصميم
الثلاثي):

- التصميم ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو إحدى الوسائل
للوصول إلى غاية معينة من بين ما تتجلى فيه مضاعفة التنمية
وعملة قوية ثابتة. وهذه الغاية لا يمكن أن تتحقق إلا بإجماع
الأفكار والآراء حول تخطيط مطبوع بطابع شخصيتنا ومساهمة
جميع ذوي الإرادة الحسنة في تحقيق التقدم المنشود.

مشاكل التخطيط

- وإذا نظرنا إلى المجال الخاص بالأقطار المتخلفة نجد أن
للتنمية والتخطيط فيها مشاكل يحسن أن نشير إليها.
- فإذا كان كل قطر متخلف يشعر بضرورة محاربة التخلف عن
طريق التنمية فإن التنمية لا تقتضي التخطيط حتماً ولزوماً.
- غير أن التجربة برهنت، بدون جدال ولا اعتراض، على أن
اللجوء إلى التخطيط يمكن من رسم خطط وطرق المستقبل في
أحسن الظروف والأحوال (prévoir dans les meilleures
conditions).

- وبقدر ما يتوفر القطر المتخلف على الثروات المادية غير
المستثمرة، والطاقات البشرية غير المستعملة تعظم حاجاته إلى
التخطيط، ولكن بشرط أن تسير تنميته إلى الإمام بكيفية معقولة
ومن غير أن تصطدم بالعراقيل، ففتجه نحو الغاية المتوخاة من

الجميع، وهي رفع الدخل القومي، ومستوى العيش، وتحقيق العدالة الاجتماعية على أحسن مثال وأوسع نطاق.

- وبمجرد ما يفكر القطر المتخلف في التخطيط يجد نفسه أمام صعوبات ومشاكل، أولها: اختيار نوع التخطيط، ثانيها: اختيار الأسبقيات بين الأهداف الأساسية، ثالثها: تيسير الوسائل والإمكانات.

- وبصرف النظر عن هذا فإنه يتحتم على القطر المتخلف أن يهتم اهتماماً خاصاً بوضع وتنفيذ التخطيط، لأن نجاحه رهن بإجادة الأول، وبإتقان الثاني.

- وبالإضافة إلى هذا فإننا نشير إلى ما يهـم العالم المتخلف اليوم من عوامل النجاح في التخطيط.

- أحدها: الاستقرار السياسي، وهو يتعلق بظاهرة (Phénomène) سياسية واجتماعية ترجع إلى القيادة، فبقدر ما تكون هذه القيادة حكيمة، ورزينة، وثابتة، ومسددة تكون النهضة الاقتصادية متوفرة وسريعة، ولا يتحقق الاستقرار السياسي الملائم للتنمية بمجرد حفظ النظام واستتباب الأمن في البلاد، بل لا بد مع هذا من التفاهم، والتجانس، والتجاوب، والتساند بين الحاكمين والمحكومين حتى تسود الطمأنينة في البلاد وفي النفوس على السواء.

- والعامل الثاني هو الاستقرار النقدي الذي هو نتيجة كل سياسة مالية رشيدة وسليمة.

- والعامل الثالث هو: الإصـابة في اتخاذ القرارات من طرف

المخططين والمشرفين الإداريين على السياسة الاقتصادية
(adoption de décisives correctes).

- والعامل الرابع هو: عدم تقليد الغير في التخطيط - ونعني
التقليد الأعمى لا الاستفادة من التجارب، فكل تخطيط قائم على
تقليد غيره إنما يكون مليئاً بالأخطار، والأشواك، والآفات.

- والعامل الخامس هو: الفعالية العامة للجهاز الإداري، فهي
لا تستورد من الخارج كما يمكن أن يستورد المال، والمعرفة،
والتقنية.

- تلك هي أهم العوامل التي يحتاج إليها نجاح النهضة
الاقتصادية بواسطة التخطيط في البلاد المتخلفة، لهذا يتعين على
هذه الأخيرة أن تجيد خلق الظروف المواتية للنهضة الاقتصادية،
وإلى أن تيسر هذه الظروف بكيفية مرضية فإن سير النمو
الاقتصادي لا يمكن أن يكون إلا بطيئاً جداً.

أسس سياسة التخطيط

- وبالإضافة إلى ذلك فإن تخطيط كل تنمية اقتصادية يتطلب
أن تتوفر له عدة أسس خصوصاً إذا كان التخطيط لأمد طويل.

1- فأول أساس: هو أن يقوم التخطيط على توجيه دقيق
(Orientation Précise) وعلى رغبة حقيقية في تحقيق بعض الآمال
والمطامح الأساسية (Souci réel de réaliser certains espoirs et
aspirations fondamentaux).

2- والأساس الثاني: هو أن يتخذ التصميم كغاية: مضاعفة

التشغيل (Accroissement de L'emploi)، والتقليل ما أمكن من أنواع الاختلاف والتباين في المداخيل والثروات (réduction des disparités de revenus et de richesses)، وتوزيع الطاقة الاقتصادية بكيفية تكون أكثر إنصافاً وعدالة (Distribution plus équitable du pouvoir économique).

3- والأساس الثالث: هو اهتمام التصميم ببذل مجهود خاص سواء في مجال الفلاحة أو الصناعة - من أجل صرف عناية الجماهير القروية والعمالية إلى إنجاز مشاريع الإنتاج المحلي، وبرامج الريّ، ووقاية الأرض، والتشجير والتسميد وغير هذا من أساليب الفلاحة الحديثة.

- والأساس الرابع: هو أن يعتمد التصميم، كأحد أهدافه الأساسية، على تعبئة جميع مصادر الطاقة البشرية المتيسرة (ressources en potentiel humain disponibles) في المناطق الفلاحية.

والأساس الخامس: هو أن يهتم التصميم اهتماماً كبيراً بالتنمية الاجتماعية من تعليم، وصحة عمومية، وغيرهما من الأهداف الاجتماعية، إذ كل تنمية اقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا مقرونة بالتنمية الاجتماعية الملائمة التي يتضاءل معها تخلف العنصر البشري الذي هو أساس في كل إنتاج، وكل نهضة، وكل ازدهار.

والأساس السادس: هو أن يقوم التصميم على الاستفادة من التجارب المكتسبة أثناء تطبيق التصميمات السابقة سواء داخل البلاد أو خارجها وذلك من أجل تحسين تقنيات التخطيط في

مختلف ميادين النشاط الاقتصادي، وبهذا يتمكن من تلافي الأخطاء، والإبطاءات (ralentissements insuffisances).

والأساس السابع: هو أن التخطيط يجب أن يعتبر كعمل متسلسل متواصل (Processus continu) بحيث لا يطرأ عليه فتور أو انقطاع بعد ما يوضع موضع التنفيذ.

والأساس الثامن: هو ضرورة العمل باستمرار لتحسين مناهج وأساليب الإنجاز (Améliorer constamment les méthodes et les manières de faire).

- فإذا ما توفرت جميع هذه العوامل للتخطيط فإن حظوظ نجاحه تتكاثر وتقوى فيصبح أقدر على تحقيق هدفه الأساسي الذي هو إقامة نهضة اقتصادية بأسرع ما يمكن، هذه النهضة الاقتصادية التي من شأنها أن تضمن حياة كريمة لسائر المواطنين دون تخصيص أو تمييز.

- ولكن مع توفر تلك الأسس فإن التخطيط لا يسلم من عثرات وآفات نتيجة أعراض طبيعية، أو أخطاء تطبيقية، أو طوارئ داخلية، أو تقلبات خارجية.

- ومهما يكن من الأمر، فإن كل سياسة تخطيطية يجب أن تكون جريئة وطموحة في حدود العقل والإمكان.

- وهذا لا يتنافى مع حرص التخطيط على إنجاز تنمية اقتصادية سريعة في غير عجلة ولا ارتجال. كما أن السرعة لا تتنافى مع سلوك المراحل في تحقيق المشاريع المخططة في سبيل الصالح العام.

المغرب وسياسية التخطيط

- يعد المغرب من الأقطار المتخلفة فكرياً، واجتماعياً، وسياسياً، واقتصادياً.

- ولهذا فإن المعركة التي كان عليه أن يخوضها، منذ استرجاع الاستقلال السياسي والسيادة القومية، هي في جوهرها معركة تصفية آثار الاستعمار، ومعركة البناء والتنمية على أوسع نطاق.

- ذلك أن حركة التحرير لم تكن ترمي إلى إعتاق المغرب من نير الاستعباد والاستغلال الأجنبي فحسب، بل كانت تهدف كذلك إلى اتخاذ الحرية المسترجعة وسيلة لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية ضرورية لتحرير الجماهير المغربية من الفقر، والجوع، والبطالة، ومن أجل هذا أصبح من اللازم في عهد الاستقلال الجديد أن يفكر في وضع برنامج محكم لتجديد البناء الاقتصادي والاجتماعي لفائدة المواطنين في الحواضر والبادي.

- وعملاً بذلك لم يكن المغرب ليشذ عن غيره من أقطار «العالم الثالث» الذي يعتبر عالم التخلف، والذي اضطرت كثير من أقطاره إلى شن حرب منظمة ضد عوامل التخلف، خصوصاً في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وقد حملها هذا على نهج سياسة تخطيطية تختلف باختلاف الأمصار، والأهداف، والوسائل.

- وهكذا انساق المغرب بدوره إلى سياسة التخطيط متأثراً في هذا بما كان متبعاً في عالم اليوم بصفة عامة، وفي دنيا التخلف بصفة خاصة.

وكان أول ما أنجزه في ذلك هو التصميم الخماسي الأول، هذا التصميم الذي لم يكتب له التحقيق إلا في جزء منه وذلك لأسباب لا حاجة إلى ذكرها هنا.

- ثم كان التصميم الثلاثي فلم يكن أحسن حظاً من سلفه، وقد اهتم التصميم الخماسي الجديد بذكر بعض الأسباب التي حالت دون تحقيق التصميم الثلاثي بأكمله، ونرى أن نضيف إليها أسباباً أخرى ذات أهمية بالنسبة لكل سياسة تخطيطية في أي قطر متخلف.

- أولاً: إن التصميم الثلاثي لم يكن محكم وسليم الوضع (bien construit) حتى يضمن تنفيذ التنمية الاقتصادية المنشودة، وبسبب ذلك لم يوفق إلى وضع الأسس المتينة الصالحة لنهضة اقتصادية ولتقدم صناعي في النطاق المرسوم وفي الأمد المحدد.

- ثانياً: إن التصميم الثلاثي لم يهتم - في نطاق التنمية الاقتصادية المخططة - بإنجاز الإصلاحات الاجتماعية والتنظيمية (Réformes sociales et institutionnelles) التي كانت ضرورية لتجديد الحياة، وتطوير الأوضاع العامة.

- ثالثاً: إن الدولة أهملت إنجاز الإصلاح الزراعي للخروج بعالم الفلاحة وبقوى الإنتاج الاقتصادي من أوضاع وتقاليد، وأنظمة عتيقة (Désuet) كانت تعرقل (Paraliser) حياة السواد الأكبر من المنتجين عموماً، والفلاحين خصوصاً.

- رابعاً: إن الدولة لم تنجز إصلاح الأجهزة الإدارية لتجعلها

قدرة على الاضطلاع بمهام التصميم على الصعيدين المركزي والمحلي .

- خامساً: إن تنفيذ مشروعات التصميم الثلاثي لم يكن قائماً على قاعدة التعبئة الشعبية، وعلى التعاون الوثيق بين جماهير المنتجين المعنيين بالأمر وبين المكلفين بالتنفيذ من الموظفين والأجهزة المختصة إذاك على مختلف المستويات المركزية والمحلية .

- سادساً: إن كثيراً من شروط، وظروف، وعوامل التخطيط الملائم الناجح لم تتوفر للتصميم الثلاثي سواء في الوضع، أو التطبيق، أو الرقابة من الأعلى إلى الأسفل .

وجدير بنا، ونحن اليوم أمام مشروع التخطيط الخماسي الجديد، أن ندرك حقيقة الأسباب التي عرقلت تنفيذ التصميمين السالفين إلا في بعض أجزاء منها وذلك بالرغم عما توفر لهما من وسائل وإمكانيات، وبذل في سبيلهما من جهود وتضحيات، وتحملت البلاد من أجلهما من أعباء وتكاليف .

- فإذا ما أدركنا أسباب العجز، والتقصير، وال فشل في سياستنا التخطيطية السالفة أدركنا في نفس الوقت الأخطاء التي ارتكبت، واستطعنا أن نعمل لتلافي الوقوع فيها مرة أخرى، وبهذا نوفر للتخطيط الخماسي الجديد أكثر ما يمكن من حظوظ النجاح، ونجعل مشروعاته لا تتعرض في ميدان التطبيق إلا لأقل العثرات والآفات .

الدولة والأمة أمام التخطيط

لقد حدد الدستور المغربي في بابه السابع مسطرة وضع مشروع التخطيط، فنص فصله 97 على إصدار قانون تنظيمي للمجلس الأعلى للتصميم والانعاش الوطني، كما نص الفصل 98 على أن هذا المجلس هو الذي يتولى وضع مشروع التصميم، وتحديد مبلغ النفقات اللازمة لإنجازه.

وفيما يخص مشروع التخطيط الخماسي الجديد فقد وقع العدول عن المسطرة الدستورية، مع أن الدستور- بالرغم من حالة الاستثناء واختفاء البرلمان- لم يعطل العمل به بالنسبة لكل ما عدا الحياة النيابية، وهكذا تولت الدولة اختصاصات المجلس الأعلى للتصميم، فعهدت إلى مصالحها المختصة الإدارية والفنية بأن تضع مشروع التخطيط الخماسي، بحيث لم يبق للمجلس الأعلى للتصميم إلا دور ثانوي لا أساسي وهو دور استشاري محض. ومن غير التقليل من أهمية هذا الدور نرى أن المجلس الأعلى للتصميم سيتحمل نصيبه من المسؤولية نتيجة مشاركته في دراسة مشروع التخطيط وإبداء الرأي فيه سواء كان لهذا الرأي تأثير أو لم يكن.

وهي مسؤولية جسيمة نظراً لأهمية المشروع من حيث المحتويات والنفقات، ومن حيث الجهود والتضحيات التي سيتطلبها إنجازه خلال خمس سنوات.

نظام المجلس الأعلى للتخطيط

من المعلوم أن الدستور المغربي نص في بابه السابع على تأسيس مجلس أعلى للتصميم والإنعاش الوطني وإصدار قانون تنظيمي خاص به.

وإن التعديل الذي طرأ على تركيب المجلس الأعلى للتصميم لتعديل ينبغي أن نقدره حق قدره، لأنه فتح المجال لعدد غير قليل من العناصر المشاركة، بمختلف الصفات والحيثيات، ومكنها من المساهمة في نشأة المجلس الخاص بسياسة التخطيط الجديد، ومن التعاون مع الأجهزة الإدارية والفنية في سبيل تحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة.

وحتى يتمكن الأعضاء من القيام بدورهم الاستشاري أحسن قيام لصالح المشروع المعروض عليهم ينبغي أن يحاطوا علماً بادية ذي بدء، بما أسند إليهم من اختصاصات، وأنيط بهم من مهام، وعهد به إليهم من مسؤوليات، وهكذا يكونون على بينة وبصيرة من أمرهم، ويعرفون ما لهم وما عليهم كأعضاء.

ومن هنا تتضح حاجة الأعضاء إلى الاطلاع على نظام المجلس من خلال قانونه الأساسي والتعديلات المدخلة عليه أخيراً، إذ لا يجمل أن يبقى الأعضاء في شك وحيرة من وضعهم في هذا المجلس.

سياسة التخطيط والمشاركة الشعبية

إن توسيع دائرة المجلس الأعلى للتصميم كانت خطوة موفقة، إذ شاءت إرادة جلالة الملك نصره الله أن لا تحرم سياسة التخطيط الجديد من مساهمة نخبة من المواطنين الذين يمثلون مختلف الإتجاهات الفكرية والمهنية، وفي هذا إشارة واضحة إلى أن سياسة التخطيط لا تهم الدولة وحدها، بل تهم كذلك الأمة، وإلى أن المعركة ضد التخلف ومن أجل التنمية ليست الدولة أولى بها من الأمة، بل تهم كذلك الأمة، ولهذا يجب أن يقوم بين المجلس الأعلى للتصميم وبين أجهزة الدولة المختصة في التخطيط أوسع تعاون، وأجدى تعامل مدى خمس سنوات.

وإذا كان لتوسيع نطاق المجلس الأعلى للتصميم، من حيث الكم والكيف، من مغزى، فهو تزويد الأجهزة الإدارية والفنية المشرفة على التخطيط بنوع من السند الديمقراطي الممثل في العناصر الشعبية التي طعم بها المجلس في طوره الجديد، وذلك السند ضروري ومفيد في معركة الدولة والأمة فيها سواء، ومما زاد في إبراز الطابع الجديد الذي أصبح يطبع تركيب المجلس مساهمة العنصر النسوي وعنصر الشباب المثقف.

وإن مجلساً تتمثل فيه مختلف عناصر الأمة واتجاهاتها الفكرية والسياسية، والمهنية، ويكثر في حظيرته ذوو التجارب والخبرات ليعتبر أهلاً لأن يقوم بمهمته الاستشارية، هذه المهمة التي تقضي المصلحة العامة بأن يكون لها شأنها، وجدواها بالنسبة لسياسة

التخطيط في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك ليس في مرحلة المناقشة فقط، بل حتى في طور التطبيق.

والآن وقد أسفرت مداوات المجلس عن نتائج إيجابية، فينبغي أن تكون جديرة بما تستحقه من تقدير واعتبار. فإن المجلس، بالرغم عن كونه استشارياً، سيكون له دور فعال في مجال اختصاصه، وستجلى فيه، بسبب هذا، تلك الروح الجديدة التي قال جلاله الملك نصره الله إنه ينتظر أن تنبعث من المجلس في طوره الجديد. أما إذا كان الأمر بعكس ذلك فإن المجلس سيبدو مجرد هيئة ذات مشاركة رمزية لا أقل ولا أكثر. وهذا ما لا يجمل أن يكون، وما لا يمكن أن نتمناه أبداً.

معركة التنمية

- معركة التحرير التي خاضها المغرب، ملكاً وشعباً، وتحمل في سبيلها تضحيات جسيمة كانت تهدف.

أولاً: إلى تحرير الوطن والأمة من نير الاستعباد الأجنبي

وثانياً: إلى استرجاع السيادة والحرية لا باعتبارهما غاية في حد ذاتهما، ولكن باعتبارهما وسيلة لتصفية آثار الاستعمار في البلاد، ولخوض المعركة الداخلية الجديدة من أجل البناء والتنمية على أوسع نطاق مستطاع.

وهكذا أصبحت الحرية - في عهد الاستقلال - وسيلة فعالة لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحرير

الجماهير المغربية من الفقر، والجوع، والبطالة.

- وعملاً بذلك اتجه المغرب إلى سياسة التخطيط مقتدياً في هذا بما هو متبع في عالم اليوم وخاصة في دنيا التخلف أو «العالم الثالث».

- وهكذا أقدم المغرب على وضع التصميم الخماسي الأول ثم أتبعه بالتصميم الثلاثي، وهو الآن مقبل على التخطيط الخماسي الثاني.

وإذا كان مشروع التخطيط الخماسي الجديد قد اهتم بالإشارة إلى بعض أسباب عدم إنجاز التصميم الثلاثي بأكمله فقد يكون من المناسب أن نشير إلى أسباب أخرى لزداد إلاماً بما حال دون التمكن من تطبيق جميع مشروعات التصميم الثلاثي السابق(*).

أولاً: إن التصميم الثلاثي لم يوفق إلى وضع الأسس المتينة الصالحة الاقتصادية في النطاق المرسوم، وفي الأمد المحدد.

ثانياً: إن التصميم الثلاثي لم يهتم بإنجاز الإصلاحات الاجتماعية والتنظيمية (réformes sociales et institutionnelles) التي كانت ضرورية لتجديد الحياة العامة وتطويراً للأوضاع الداخلية.

ثالثاً: إنه أهمل تحقيق الإصلاح الزراعي للخروج بعالم الفلاحة، وبقوى الإنتاج الاقتصادي في المغرب من أوضاع وتقاليد وأنظمة عتيقة أكل الدهر عليها وشرب (Désuet) وكلها (*) يلاحظ أن هنا تكراراً لبعض مادة المقال السابق. ولعل ذلك ناتج عن عرض لنفس الموضوع في مناسبتين مختلفتين.

قد عرقلت (Paraliser) حياة السواد الأكبر من المنتجين،
والفلاحين منهم على الخصوص.

رابعاً: إنه لم ينجز الإصلاح الجزري المطلوب في الأجهزة
الإدارية (Structures adus) لتصبح قادرة على الاضطلاع
بمهام التصميم سواء على الصعيد المركزي أو
المحلي. وبعبارة أخرى، إن الوضع الإداري - في أسسه
وأساليبه، وفي جهازه وسيره - لم يجعل من الدولة. إذك وحتى
الآن، دولة التخطيط الفعال الناجح.

خامساً: إن تنفيذ مشروعات التصميم الثلاثي لم يكن قائماً
على قاعدة التعبئة الشعبية الفعلية نتيجة التوعية الاقتصادية
لسائر المواطنين عموماً، وللمنتجين منهم خصوصاً.

- وهكذا نرى أن كثيراً من شروط، وظروف، وعوامل التخطيط
الملائم الناجح لم تتوفر بكل أسف للتصميم الثلاثي سواء أثناء
الوضع، أو أثناء التطبيق.

- وجددير بنا ونحن اليوم أمام مشروع أضخم، وأهم، وأطول،
أن ندرك حقيقة الأسباب التي اعترضت سير التصميم السابق في
طريق الإنجاز وذلك بالرغم عما توفر له من وسائل وإمكانيات،
وبذل في التطبيق من جهود وتضحيات، وتحمل المغرب نتيجة
كل هذا من تكاليف وأعباء.

فإذا ما أدركنا أسباب العجز، والتقصير، والفشل في سياستنا
التخطيطية الماضية أدركنا في نفس الوقت الأخطاء التي ارتكبت،

وتمكننا من العمل لتلافي الوقوع فيها مرة أخرى، وبهذا نوفر للتخطيط الخماسي الجديد أكثر ما يمكن من حظوظ النجاح، أو بعبارة أخرى، قد نجعل مشروعاته لا تتعرض أثناء الوضع إلا لأقل الأخطاء، وأثناء التطبيق إلا لأقل العثرات.

الدستور والتصميم:

- الدستور المغربي حدد في بابه السابع مسطرة وضع مشروع التصميم، فنص فصله 97 على إصدار قانون تنظيمي للمجلس الأعلى للتصميم والإنعاش الوطني، كما نص الفصل 98 على أن هذا المجلس هو الذي يتولى وضع المشروع وتحديد مبلغ النفقات اللازمة لإنجازه.

ومن غير أن أدخل في أي جدال حول ذلك أكتفي بملاحظة لها أهميتها، وهي أن المجلس الأعلى للتصميم وجد أمام مشروع موضوع من طرف الحكومة، فوقع بهذا العدول عن المسطرة المقررة في الدستور.

- نَعَمْ لست أنسى، بل لا أريد أن أنسى بهذه المناسبة أن جلالة الملك نصره الله صرح لنا في خطابه التاريخي يوم 12 مارس الجاري بأن قال: إنه يهم أن يعرف أن مشروع التخطيط الخماسي الذي نقدمه لكم اليوم قابل للتعديلات (Suceptible d'amendements). فلسنا نريد - يقول جلالتة - أن نكون خصماً وحقماً (Juge et partie). فستشرح لكم حكومتنا أكثر ذلك المشروع الذي ستصدرون في شأنه مقترحات، كما سنأخذ من بينها كل ما يظهر لنا أنه صالح وملائم، إذ لا نريد أن يفهم من

حديثنا اليوم أن هذا التخطيط يجب أن يقبل كله أو يرفض كله من طرفكم (Doit être adopté par voux de but en blanc) . بل إننا نعتبر كأساس للعمل مقبول من الجميع .

فإن ما يتضح بجلاء من هذه التصريحات الملكية هو أن مشروع التخطيط الخماسي ليس إلا أساساً للعمل مقبولاً من الجميع وأنه بهذه الصفة ليس بمشروع لا يمكن إلا قبوله كله أو رفضه كله بحيث لا يجوز تغيير أي شيء فيه، بل العكس هو الصحيح، وهو أنه قدم للمجلس الأعلى للتصميم ليتخذه أساساً للعمل، وإنه من حق هذا المجلس أن يدرسه ويناقشه ويتقدم في شأنه باقتراحات ومطالب يمكن أن يؤدي كل ما يقبل منها إلى إدخال تعديلات على المشروع في صيغته الأولى .

- وهكذا إن فاتت المجلس الأعلى للتصميم فرصة وضع المشروع الخماسي طبقاً للدستور فقد أتيحت له فرصة البحث والمناقشة، والاقتراح والتعديل نتيجة المداورات التي قام بها أخيراً بواسطة مختلف اللجان المختصة .

- وبعبارة أخرى، إذا كان المجلس الأعلى للتصميم لم يتمكن من القيام بدوره الأساسي بوضع مشروع التخطيط، فإنه قام بدور استشاري كانت له أهميته وفائدته لاعتبارات شتى .

- ومهما يكن من الأمر، فقد أصبح المجلس الأعلى - بالرغم عن دوره الاستشاري - يتحمل قسطه من المسؤولية بسبب مشاركته في الدراسة للمشروع الخماسي، وإبداء الرأي في محتوياته، وهي مسؤولية جسيمة نظراً لضخامة المشروع وأهميته،

ولما يتطلبه إنجازُه مدة خمس سنوات من جهود وتضحيات .

- وبناء على ذلك، ولكي يقوم المجلس بدوره الاستشاري أحسن قيام لصالح السياسة الاقتصادية المرسومة ينبغي أن يكون على بيئة من نظامه، واختصاصه، ومصير مداولاته .

توسيع دائرة المجلس :

إن توسيع دائرة المجلس الأعلى للتصميم كانت خطوة موفقة، إذ شاءت إرادة جلالته الملك نصره الله أن لا تحرم سياسة التخطيط الجديد من مساهمة النخبة المغربية على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والمهنية .

وفي هذا إشارة واضحة إلى أن سياسة التخطيط لا تهتم الدولة وحدها، بل تهتم كذلك الأمة، ومعنى هذا، بعبارة أخرى، أن المعركة ضد التخلف، ومن أجل التنمية ليست الدولة أولى بها من الأمة .

- وهذا ما تجلّى أثناء الاستشارة التي تمت في نطاق المجلس الأعلى للتصميم، وذلك ما ينبغي أن يتجلّى أكثر ابتداء من الشروع في تطبيق التخطيط الخماسي، وأثناء مراحل هذا التطبيق مدى خمس سنوات .

- وإذا كان لتوسيع دائرة المجلس الأعلى للتصميم، توسيعاً كميّاً وكيفياً، من مغزى فهو تزويد الجهاز الإداري والفني المشرف على سياسة التخطيط في الدولة بما هو في أمس الحاجة إليه من السند الديمقراطي الممثل في مختلف العناصر التي

ضمت إلى المجلس في طوره الجديد، وغني عن البيان أن ذلك السند ضروري لكل تخطيط في أي بلد، كما هو مجد في معركة الدولة والأمة فيها سواء.

- وإن المجلس الذي تتمثل فيه عناصر مختارة من ذوي الرأي والخبرة في شتى المجالات حريّ بأن يقوم بمهمته الاستشارية كما تقتضيها المصلحة العامة، وتتطلبها ضرورات المعركة الوطنية ضد التخلف ومن أجل التنمية.

- ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا كانت الاستشارة ذات جدية وجدوى بالنسبة لسياسة التخطيط لا في مرحلة الدراسة فقط بل حتى في مراحل التطبيق.

- وإذا أيقنا بأن المجلس الأعلى للتصميم قد أسفرت مداولاته الأخيرة عن نتائج إيجابية، وملتمسات موضوعية، واتجاهات بناءة فإن هذا يجعلنا نرتاح للتجربة الجديدة التي تجلت في حظيرة المجلس، كما يجعلنا نفتنح بأن هذا المجلس، بالرغم عن صبغته الاستشارية، قد استطاع أن يقوم بدور فعال في مجال ما أسند إليه من مهمة واختصاص.

- وبذلك - فيما نظن - قد تحقق الأمل المعقود عليه من طرف جلالة الملك نصره الله، وهو انبعث روح جديدة من المجلس الجديد، هذه الروح الذي نؤمل بأقوى ما نستطيع، تبعاً لجلالته، أن تسود البلاد وتنتشر بين كافة المواطنين حتى يقدروا أكثر على الانتصار في المعركة ضد التخلف ومن أجل التنمية.

- وختاماً، إذا أمكن لي أن أعبر عن رجاء قوي خالص، فهو

أن تبرهن الأيام على أن مداولات المجلس ونتائجها لم تكن صحيحة في واد، ولا حبراً على ورق، بل كان لها شأنها وأثرها في مجال العمل والتطبيق، الأمر الذي سيوضح وسيؤكد قيام التجربة الجديدة ونجاحها في ميدان الديمقراطية الاقتصادية بالمغرب.

- أما إذا كان الأمر بعكس ذلك فإن مشاركة المجلس في وضع وتطبيق سياسة التخطيط ستبدو شكلية ورمزية، وهذا ما لا ينبغي أن يكون، وما لا يمكن أن نتمناه أبداً.

البيانات

لماذا (الشورى) (*)

إن صدور جريدة (الشورى) قد جاء بلا شك في إبانه ليبي
رغبة الكثير من المواطنين الذين سئمو ما يوجد في البلاد من
صحف مأجورة، وأخرى مهرجة، كما ملوا بل ضجروا مما تروجه
الأولى من أباطيل وأضاليل، والثانية من ثرثرة وديماغوجية كأن
الصحافة إنما خلقت لهذا أو ذاك. والحقيقة أن الصحافة الجديرة
بالتقدير والاحترام تسمو بنفسها عن كل ما ينحرف بها عن الطريق
السوي، ويسخرها لغير ما خصصت له وهو التعبير عن الرأي
بصدق وصراحة، وأداء الأمانة في خدمة الصالح العام، فهي أداة
خير وصلاح إلا في يد الضالين المضلين، والمغرضين
المهرجين.

فطالما تاق المواطنون عامة وتطلعوا - بحق - إلى صحافة حرة،
صريحة، أمينة تعرف مالها، وما عليها، وتؤدي واجبها على
أحسن وجه، وتقوم بنصرة الحق، وخدمة الحقيقة فتعطي لله
ما لله، ولقيصر ما لقيصر... كما يقال.

(*) اسم لجريدة كان محمد حسن الوزاني يعتزم إصدارها، ولأسباب لم تصدر.

وإذا تأخر صدور (الشورى) إلى هذا الوقت فلأسباب خارجة عن إرادتنا، وليس معنى هذا أننا كنا قبل اليوم لائذين بالصمت، بل - بالعكس - لم نكن نترك فرصة تمر ولا مناسبة تفوت دون أن تكون لنا فيها - كما هو معلوم - جولات في إبداء الرأي الصريح، وصولات في نصرة الحق المبين، ولو كان الأمر شاقاً، والمسلك وعراً إلا على أولي العزم.

فبيروز «الشورى» إلى الوجود تتعزز الصحافة المخلصة العاملة في سبيل إحقاق الحق، ودمغ الباطل، كما سنتخذ منها أداة صالحة فعالة في (حروب القلم) التي اعتدنا خوضها في كل وقت بما يناسبه ومن غير انقطاع سواء من أجل الاستقلال الوطني حتى تحقق، أو لصالح البناء على أنقاض العهد البائد، وإرسائه على قواعد الحق، والحرية، والعدالة لخير كل واحد، والمواطنين كافة.

وهل نحن في حاجة إلى القول بأننا سنسير في هذا الميدان وفق الخطة المرسومة التي التزمنا السير عليها دائماً والتي لا تحيد أبداً عن أداء (رسالة) الصحافة السامية التي ندركها حق الإدراك، ونقدرها كامل التقدير، علماً منا بأنها رسالة شريفة لها حرمتها في ضمائر الواعين الأوفياء لها من حملة الأقلام الملتزمين بخدمة الصالح العام بكل نزاهة، وأمانة، وتفان.

وهكذا وبكل صراحة، سنسير في طريقنا السوي على هدى (الرسالة) التي نعتز بحملها، ونوطد العزم على الدعوة إليها، وهي الصدع بالحق، والجهر بالرأي بواسطة الصحافة التي عبر

الزعيم سعد زغلول عن مهمتها الإنسانية، والوطنية، والسياسية بكلمته البينة الصادقة الخالدة: (الصحافة حرة، تقول في حدود القانون ما تشاء وتنتقد ما تريد، فليس من الرأي أن نسألها: لم تنتقدنا؟ بل الواجب أن نسأل أنفسنا: لم نفعّل ما تنتقدنا عليه؟).

إنها كلمة حق أريد بها التعبير بصدق وصراحة عن حرية الرأي، و صواب النقد، وأمانة النصح، مما هو من صميم (رسالة الإسلام) التي من أسمى تعاليمها وأهم أركانها الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. وبصرف النظر عن التعابير والاصطلاحات فقد أصبحت الصحافة في هذا العصر ذات نفوذ قلما يضاهيه نفوذ، وذلك لأنها تتولى تمثيل وتوجيه «الرأي العام» الذي يسمى بحق «أمير العالم» ولمكانتها وسطوتها لقبّت «بصاحبة الجلالة»، وهكذا فيما أدركته من رفعة وجاه، وتأثير في المجتمع العصري فرضت حقها في أن تتبوأ «عرش الأمانة والسلطان»، بل أصبح يطلق عليها في الاصطلاح السياسي الحديث اسم «السلطة الرابعة» إلى جانب السلط التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في الدولة العصرية الراقية.

فمن البديهي أن تفخر «الصحيفة» بالانتساب إلى الصحافة الجديرة باسمها، الوفية لرسالتها المثلى في إحقاق الحق وإزهاق الباطل. وليست «الصحيفة» مجرد عنوان الصحيفة، بل هي صوت لعقيدة وطنية صحيحة، ودعوة لمنهاج سياسي أصيل.

وهكذا، فإن «الشورى» - كما تعلن عن نفسها - صحيفة

مذهبية، وطنية، سياسية، فهي جريدة الرأي في نطاق الإيديولوجية التي نلتزم بها فلسفياً، وقومياً، وسياسياً، وهي التي تتلخص فيما سميناه «بالثورة من الأعلى» كمذهب وسياسة، وبرنامج، وتهدف إلى تغيير جذري كامل لكل وضع داخلي فاسد، وبناء مجتمع انقلابي صالح في عهد جديد هو عهد الوثبة، والانطلاق بعزم وحزم نحو المستقبل المنشود من الأمة التي تريد أن يكون استقلالها وسيلة البعث، والتجديد، والتشديد، وليس غاية ينتهي إليها أمرها في ظل الرواسب والمخلفات الاستعمارية، وفي متاهات السياسات المترجلة الفاشلة، وتجارب الفئات المنحرفة العابثة، وكل هذا يدعونا أكيداً إلى أن نهج في هذه الجريدة سبيل النقد التنزيه، والنصح الصادق، وهو سبيل المعارضة بالمفهوم السليم، والسلوك القويم.

ونعني أن تكون معارضتنا مشروعة، ونزيهة، وإيجابية تجاه الأوضاع الفاسدة في البلاد، هذه المعارضة التي تقول للمحسن: أحسنت، وللمسيء: أسأت، فهي ليست معارضة لذاتها، ولا مسخرة لغرض شخصي أو لمطمع سياسي، وبعبارة أخرى ليست معارضة ديماغوجية ولا هدامة فتلجأ إلى احتراف النقد التحطيمي، والمزايدة الغوغائية، هذا بوجه خاص، وبوجه عام فإن حق المعارضة، في نظرنا ليس محتكراً لهيئة وفئة، بل هو حق يملكه كل مواطن، وكل حزب خارج الحكم ومسؤوليته.

وهكذا فالمعارضة ليست «حرباً كلية مطلقة» في مجال الحكم والسياسة، بل هي «نقد ذاتي» للتعرف على العيوب والأخطاء، وتشخيص الأمراض والعاهات، والإرشاد إلى وسائل

الإصلاح والعلاج، وهو ما يصدق عليه قول الكاتب الفرنسي شاطو بريان: «لو وجدت أن بلادي بخير - حتى تحت حكم لا أرضاه - لكنت مواطناً سيئاً إن أنا حسبت استيائي خطراً عاماً، ولكن اعتقادي هو أن بلادي ليست بخير، ولهذا فأنا مواطن صالح حيث أنني أشير عليها بوسائل الإنقاذ والعلاج».

وخلاصة القول، إننا في أداء رسالة الصيحة سنهتدي بالآيات
البيانات:

- ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، وتؤمنون بالله﴾.

- ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾.

- ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ صدق الله العظيم.
ويعلى الله قصد السبيل.

البيانات

ارتسامات وخواطر

في ثالث مارس احتفل - ككل عام - بذكرى العرش، وكما جرت به العادة في هذه المناسبة الموسمية ألقى جلالة الملك خطاباً موجهاً إلى الشعب بواسطة الإذاعة والتلفزة.

وإذا اعتاد الملوك في ممالك أخرى أن يلقوا خطاب العرش سنوياً من فوق منبر البرلمان مخاطبين به نواب الشعب، فقد خالفت العادة المغربية هذا في عهد الاستقلال سواء قبل التجربة النيابية أو أثناءها أو بُعيدها، فكان خطاب العرش يلقي من فوق منصة بالمشور في جمع حافل من المدعوين والوافدين على اختلاف أصنافهم، وأجناسهم، وحيثياتهم، في حين تتولى أجهزة الإعلام نقله عبر الأثير إلى الشعب في مختلف الجهات، وقد وقع آخر الأمر الاستغناء عن ذلك بتسجيل الخطاب وبثه في جماهير البلاد كافة بوسائل الإعلام.

وإذا كان خطاب هذه السنة لم يخرج عن التقليد والأسلوب المشار إليهما آنفاً وذلك بما قدمه من عرض سريع ومختصر لمشاريع ومنجزات الدولة، خصوصاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فقد تضمن بالإضافة إلى هذا الإشارة إلى قرارات

ومواقف اتخذت أخيراً على الصعيدين الداخلي والخارجي وهي
جديرة - في نظرنا - بأن نقف عندها وقفة تأمل وتبين، مبدین
- باختصار - ما عن لنا فيها من خواطر، وانطبع منها فينا من
ارتسامات .

فيما يخص الفلاحة أعلن الخطاب عن ظهير يقضي باسترجاع
الأراضي التي كانت ملكاً للأجانب تطبيقاً للقاعدة المرعية
المحترمة التي تصرح بأن امتلاك الأرض حق للمواطنين وحدهم
ومعناه أن تنفيذ الظهير من شأنه أن يضع حداً نهائياً لاستعمار أي
جزء من التراب الوطني، وهذا بالنسبة للأرض الفلاحية وهي تعد
بمئات الآلاف من الهكتارات من أجود وأخصب الأراضي
الزراعية، وكانت تسمى في العهد البائد «بمناطق الاستعمار
والاستيطان» لصالح الأجانب الغاصبين، وقد جاء الظهير المذكور
ملياً لمطلب من أهم وأعز المطالب الوطنية منذ فجر الاستقلال
إلى اليوم، وهو في حد ذاته عمل إيجابي يكتسي أهمية وطنية
وسياسية واقتصادية بالغة لما له من علاقة وثيقة بالاستقلال
والسيادة والتنمية، فهو من صميم قضية التحرير من رواسب
الاستعمار باسترجاع الحقوق القومية التي ظلت خارجة عن حوزة
المغاربة كأحرار وسادة في وطنهم. وجهلاً بنص الظهير قبل
صدوره في الجريدة الرسمية لا نستطيع الحكم على تفاصيله. أما
القاعدة الوطنية التي يركز عليها ذلك الظهير فلا يمكن أن تطبق
لصالح المواطن المغربي وحده إلا إذا وضع موضع التنفيذ
الصحيح السليم كما تفرضه المصلحة العليا للوطن والأمة، إذ كل
تقصير في هذا أو تردد أو تماطل إنما يكون إخلالاً بالواجب

الوطني المقدس، وهو ما نربأ بالمسؤولين عن التعرض له بشكل من الأشكال مهما كانت الصعوبات والعقبات التي قد تعترضهم في الطريق.

وبالإضافة إلى رأينا المجمع في الظهير فإن لنا موقفاً من مسألة توزيع الأراضي المسترجعة على اختلاف أصنافها، وخلاصته أنه يجب عدم التفريط في هذا التراث الفلاحي الهام من الوجهتين الوطنية والاقتصادية وذلك حتى لا يتصدى له سوء التوزيع، ونقص الاستثمار، وقلة الإنتاج، وشر المثل نتيجة كل تصرف يطبعه الارتجال والإهمال. كما أن لنا موقفاً من طريقة الاسترجاع بتعويض ومقابل، فهي طريقة تلغي من اعتبارها كل ما درته الأراضي المسترجعة على مستغليها الأجانب، طوال زمن الاستعمار من خيرات وأرزاق لا تعد ولا تحصى جعلتهم أثرياء على حساب ضحاياهم من مالكيها القدماء المغاربة، فتلك الطريقة تلجأ إلى ما هو أشبه بالشراء منه بشيء آخر، وهو ما يكلف ميزانية الدولة أموالاً طائلة نحن أحوج إليها في ميادين الإصلاح، والتجهيز والتنمية.

وهناك قضية أخرى لا تقل أهمية وطنية، وسياسية، واقتصادية عن قضية استرجاع أراضي الاستعمار، تلك هي قضية مغربة القطاعات، وهذا لا يعني سائرها بدون استثناء، وإنما يقصر طائفة من الأنشطة المنتظمة لعدد كثير من المجالات على المغاربة دون سواهم، ويوضح مدلول الطابع المغربي لأصناف الشركات، فالظهير الصادر في هذا المجال من صميم التشريع الإيجابي وطنياً، وسياسياً، واقتصادياً، وهو يخطو بالمغربة خطوة

ستتضح قيمتها ومدى فعاليتها، من تفاصيل الظهير بعد نشره والسير به في مجال التطبيق لفائدة المواطنين خاصة، وللصالح العام عامة.

هذا وقد تعزز الظهيران باتخاذ تدابير تشريعية لتحديد مياهنا البحرية التي تمتد إليها السيادة المغربية، ولعل الأمر يعني توسيع مجال هذه المياه مع انفراد السيادة المغربية فيها - كما قيل - بملكية ثروات الصيد البحري، وهذا يتطلب حتماً - في رأينا - أن تنفذ تلك التشريعات بكل جدية، وأمانة، وصرامة وذلك تأميناً للثروات المذكورة ودفاعاً عن سيادتنا المهذرة أحياناً في المياه البحرية المغربية من جراء تسرب «قراصنة» الصيد الأجانب إليها قصد السطو والتلصص على حساب الصيادين المغاربة في مجالاتهم الحيوية، وبذلك وحده تصان حقوقهم، ومصالحهم المشروعة، كما يمنع كل ما فيه خرق السيادة القومية.

ومما حرص الخطاب الملكي على التذكير به ، وإبرازه، بل التركيز عليه القرار المتخذ يوم 22 فبراير الماضي بإرسال قوات آلية وبشرية من الجيش الوطني المغربي العتيد المظفر إلى الجبهة السورية لخوض معركة الشرف والتحرير ضد المحتل الغاصب، وفي هذا يقول الخطاب: (وها هي بلادنا اليوم تتجاوز طور التأيد والتعصيد المتمثل في الاستنكار، والمطالبة، والدعم المادي والمعنوي لتدخل طور المشاركة الفعالة بالمناصرة المسلحة لإحدى الشقيقات من دول المواجهة).

فماذا عسى أن يقول الإنسان في هذا غير ما عبر عنه الشاعر بقوله:

إِذَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا الْأَسِنَّةُ مَرْكَبًا
فَلَا بُدَّ لِلْمُضْطَّرِّ إِلَّا رُكُوبَهَا

فأمام الوضع المتدهور في الشرق العربي، وإزاء الإصرار على العدوان والتوسع على حساب الأرض العربية والمقدسات الإسلامية، أخذ المغرب اليوم مسؤولياته غير عابئة بشيء إلا الواجب العربي المطاع، والمصلحة الإسلامية العليا، وفي هذا تجديد لحمل الرسالة التاريخية التي تطوق بها منذ قرون عديدة، وجاهد تحت رايتها حتى النصر المؤزر، والفوز المبين شرقاً وغرباً.

وهكذا عزم المغرب على خوض معركة الشرف والتحرير
امثالاً للأمر الأسمى:

- ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾.

- ﴿ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله، والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون: ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها، واجعل لنا من لدنك ولياً، واجعل لنا من لدنك نصيراً، الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله، والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت، فقاتلوا أولياء الشيطان إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾.

أما مشاركة الفرق العسكرية المغربية في المعركة العربية فيجب أن تكون فعالة إلى أبعد حد مستطاع حتى تتوج بالنصر الذي حالف دائماً أسود المغرب في ميادين المقاومة المسلحة،

والحروب الضارية التي مارسوها قديماً وحديثاً، ومن أجل ذلك يتحتم أن يتعبأ المغرب كله بجميع طاقاته وراء المجاهدين من جنوده طالما دامت المعركة، فنكون دولة وشعباً وجيشاً باستمرار في عونهم وسندهم، نواصل إمدادهم بالرجال والعتاد والسلاح والمؤونة والأدوية وبكل ما يحتاجه المحارب في واجهة القتال مما يشد أزره، ويسند قوته، ويحفظ معنويته بدون فتور ولا انقطاع، وفي هذا يجب أن نعتمد على أنفسنا قبل كل شيء، وأكثر مما نعتمد على الغير لاعتبارات شتى منها أننا أصحاب المعركة وأكثر المسؤولين عن مشاركة جيشنا فيها أولاً وآخراً.

ولا يخامرنا أي شك في أن كل هذا قد وقع التفكير فيه، واتخذت له كل الأسباب لتيسيره وتوفيره لجنودنا الأبطال الذين كانوا سباقين إلى التطوع للذهاب إلى خطوط المواجهة لخوض المعركة الكبرى في سبيل العروبة والإسلام، وبذلك نكون منطقيين مع أنفسنا وموقفنا، وفي مستوى المعركة التي اخترناها، ووطننا العزم على شنها دفاعاً عن الحق، والحرية، والشرف، وأوفياء لرجالنا المجاهدين الذين وجهناهم لميدان الحرب ليرابطوا ويقاتلوا باسمنا ومن أجل ما نعتز به في الحياة من قيم ومثل عليا، ﴿وما النصر إلا من عند الله، ولينصرن الله من ينصره، إن ينصركم الله فلا غالب لكم﴾.

البيانات

الانحراف . . . والأصالة

ماذا عسى أن يسطر القلم عن هذا المغرب الزاخر بالانحراف في كل مجال، وعلى كل مستوى من الدولة والمجتمع؟ ومن أين يبدأ، وعلى أي خط يسير، وإلى ماذا ينتهي؟ لقد طمى بحر الفساد واتسع خرقه على الراقع، فلم يبق - مع هذا - أي مجال للتفكير في مواجهة تضخم الانحراف بما لا يؤثر فيه ولا يجدي من حلول عرجاء، أو أنصاف حلول، أو مسكنات سرعان ما يتبين عجزها وفشلها مع ما لا ينفع فيه إلا الكي، وآخر الدواء الكي، كما يقال، أو البتر الذي لا يترك للجراثيم عيناً ولا أثراً.

نعم: لقد استفحل الداء، وعز الدواء، فاستمر المغرب - هذا «الرجل المريض» كما نسميه - يعاني من هول الأزمة، ومن حرج الوضع ما لا سبيل معه إلى الإنقاذ إلا بشيء واحد دون سواه، وهو إخضاعه - طوعاً أو كرهاً - إلى (عملية جراحية) تستأصل الداء من جذوره. وما هذه العملية - في نظرنا - إلا ما دعونا وندعو إليه بعزيمة وصراحة من «ثورة إصلاحية وطنية من الأعلى»، فهي الحل الحتمي لكل مشكل، والعلاج الناجع لكل داء، ومن غير تفصيل القول في هذا الموضوع الذي سنعود إليه بالتوضيح

والتمحيص نفتصر على الحديث باقتضاب عن الانحراف،
والأصالة.

أما الانحراف فليس خاصاً بطائفة من الشباب، بل تجاوزها
إلى مختلف عناصر الدولة، وطبقات الشعب، وهذا وضع سيء
وخطر يفرض وجوده بكل أسف في الحقيقة والواقع وإن لم
يعترف به من أعمى الله بصيرتهم، وطبع على قلوبهم وهم
المنحرفون من كل صنف، ووزن، ورتبة ﴿صم﴾ بكم، عمي،
فهم لا يفقهون ﴿﴾.

فالانحراف بجميع أشكاله، وأقوامه، وأخطاره شيء لا سبيل
إلى إنكاره لتفشيهِ علناً في حظيرة الدولة، والمجتمع. ومن
مظاهره الإعراض سراً وجهراً عن القيم الإنسانية السامية من
«عقائد، وشرائع، وأخلاق»، والإمعان في أضدادها ونقائضها
مما يتنافى مع كل إيمان، ومروءة، وتربية، واستقامة، وهو الزيغ
بعينه ظاهراً وباطناً. ولا جدال في أن الانحراف يعد العدو الأكبر
والأخطر لا للأفراد فحسب، بل للدول والشعوب والحضارات
قديمًا وحديثًا، ولا نريد أن نطيل وصف الانحراف الذي ابتلي به
المغرب في عهد الاستقلال، فقد بلغ من الذيوع والانتشار، ومن
التعمق والاستفحال ما لا يغرب عن بال، ولا يواريه ستار، غير
أنه لا تفوتنا الإشارة إلى أن السبب الأصلي فيه هو سوء فهم
الحرية التي أنعم بها الاستقلال على الذين طالما كانوا محرومين
منها، فقد حسبها الكثير منهم حرية مطلقة لا تخضع لقيود، ولا
تنتهي عند حدود، فهي عندهم تفسخ وتخلص من كل شيء،

حتى اتخذ هذا في أغلب الأحوال والظروف صفات ومقاييس «تمرد وعصيان»، بل «إباحية» روحياً وخلقياً، ومذهباً وسلوكاً، فكان هذا مدعاة لإتيان الموبقات، وارتكاب المعاصي في نظر الشرائع والقوانين، والأخلاق والعادات. ومن غير الخوض في هذا الشر المستطير، والإطناب في الحديث عنه نشوءاً وتطوراً وفساداً يحق لنا أن نسأل: على من تقع مسؤولية الانحراف؟ هل هي مسؤولية خاصة بالشباب دون سواه؟ أو هي مسؤولية تتجاوزته إلى جميع الذين انحرفوا أصالة بالاستقلال عن حقيقته، ومهمته، وغايته؟ وما دنا بصدد تعيين المسؤوليات فإننا نكون عادلين حينما نذكر أن كلاً من الدولة والمجتمع يتحمل قسطه منها، بل لا نكون مبالغين إن قلنا إن الدولة - وهي ذات الحول، والوصول، والطول - تتحمل القسط الأوفر من مسؤولية الانحراف في البلاد، وذلك لسببين أساسيين هما: أن الانحراف في حظيرتها وعلى كل مستوى فيها يتجلى أكثر، وأخطر مما يتجلى في المجتمع. فما شئت من ومن... مما أنزه القلم عن تسطيره، وأربأ باللسان عن ترديده، وكفى بالقول بأن انحرافاً بلغ أشده وأقصاه! وهل يكفي في محاولة إيقافه عند حده مجرد اقتياد حفنة من رواده أمام القضاء؟ إن هذا ليس من شأنه إلا أن يزيد الانحراف في الدولة انحرافاً وفضيحة وإشهاراً.

ومهما يكن من الأمر، فالدولة مخاطبة - قبل أن تخاطب الغير - بالإسراع والجد في تطهير جنبااتها من كل فساد، واستئصال كل انحراف في أوساطها، واقتلاع كل تعفن في زواياها، وهكذا تكون سبابة إلى الإصلاح بادئة بنفسها، وداعية إلى الخير، وأمرة

بالمعروف، وناهية عن المنكر بمثالها. . .

وهناك سبب آخر في تحمل الدولة المسؤولية الكبرى عن الانحراف البادي في مختلف مجالاتها، وهو أنها - مع ما لديها من وسائل وإمكانات لا تتوفر لغيرها - تتباطأ وتتوانى على أقل تقدير، في أداء واجبها بالنسبة لنفسها المفتقرة إلى التقويم والإصلاح قبل سواها، ثم بالنسبة للمجتمع التي هي قيمة عليه، ومنوطة بحفظه وصيانتها حتى لا يتعرض للفساد من أي جهة أتى، وبأي مظهر تجلى .

ولا يجدي في القضاء على الانحراف في البلاد أسلوب الوعظ والترغيب، والتهديد والوعيد من لدن رجال الدولة الذين يتحولون بسرعة وسهولة من مسؤولين إلى وعاظ، ومن منحرفين إلى مرشدين، وذلك بدل أن يجعلوا من أنفسهم مصلحين واعين بمسؤولياتهم، حريصين على أداء واجباتهم نحو ذاتهم ومواطنيهم حتى يستقيم أمرهم جميعاً .

فسواء بالنسبة للمسؤولين أو للمواطنين - ومن بينهم الشباب طبعاً - كل إصلاح لا يتحقق إلا ابتداءً من الدولة وبمجهودها نظراً لمسؤوليتها وقدرتها، وفي الحديث: إن الله يزع بالسلطان، أي بسلطة وسياسة الدولة، ما لا يزع بالقرآن، فالأمر ليس مسألة قوة، وإرهاب، بل مسألة حكمة وإصلاح، وهنا نذكر بما قاله معاوية: إنني لا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، وفي المثل: لسان الحال أبلغ من لسان المقال، ولهذا نريد من الدولة أن تواجه مشكل الانحراف بادئة بنفسها قبل غيرها، وداعية بالمثال قبل اللسان أو السِّياط .

وغني عن البيان أن انحراف بعض الشباب ناشيء عن أزمة التوجيه والتوعية، والتعليم والتربية فضلاً عن أزمة القيم الإنسانية في نفوس وأوساط المنحرفين شباباً أو غير شباب، سواء في المغرب أو في عالم اليوم، ولهذا ينبغي إرجاع الأصل فيما عليه الشباب خاصة، والمجتمع عامة من «عدم الاستقرار» المتجلي في مختلف مظاهر السخط والاستياء، بل التوثب والتحفز الذي قد ينقلب إلى ثورة في النفوس، واضطراب يخل بما يسمى «بالأمن والنظام». وإذا كان انهيار القيم الإنسانية على اختلاف أنواعها سبباً أساسياً في هذه الظاهرة الاجتماعية - داخلياً وخارجياً - فليس هو السبب وحده، بل هناك - بالإضافة إلى الانحراف في أرجاء الدولة، وتهاونها في إزالته بتصحيح الأوضاع فيها أسباب أخرى لا تقل أثراً وخطراً عن ذلك، نذكر منها إجمالاً:

1- إن الشباب يرفضون مناهج التعليم، وأساليب التربية التي تلاشت مع الزمان، وتعارضت مع روح العصر، ومتطلبات الحياة فيه، فأزمة التعليم والتربية الناشئة عن هذا هي أزمة الاستمرار في المناهج والأساليب التقليدية التي لا تنطبق على عالم اليوم من حقائق جديدة، وتطورات متواصلة تسرع كلها به في حلبة العلم والاكتشاف، والتقدم والتقنية، فالاحتفاظ مع هذا بما لم يبق جديراً بالبقاء من موروثات الماضي إنما هو عجز عن التجديد، والتغيير، والتكيف في مجال الحياة، والنظام، والارتقاء. وإذا كان شباب اليوم - كما يقال - هم رجال الغد، فأى غرابة في أن يكون هذا الشباب أشد ألماً وأقل احتمالاً لذلك الوضع السيء والواقع الخطر عليه خاصة وعلى الأمة عامة في الحاضر والمستقبل؟

وذلك ما يزداد حرجاً مع التماطل في الإصلاح المنشود، والتطور الموصول.

2- كما إن الشباب يعترض على كثير من أوضاع وأنظمة وتقاليد المجتمع الحاضر، فأجهزة الحكم ومصادر السلطة التي تعرقل كل تطور وتقدم، وتمانع في كل تغيير وتجديد إنما تتعرض في كل مكان للنقد والهجوم، بل للثورة والانقلاب عندما يستولي اليأس على طلاب التغيير، وينفذ صبر رواد الإصلاح بالتي هي أحسن.

3- أن الشباب يعادي كل ما يسود المجتمع من آثار الجاهلية، والتقليدية، والشكلية، والتحكمية في حياة التخلف.

وبعبارة أوضح إن الشباب يتعرض للانحراف من جراء الفساد المتفشي في الدولة والمجتمع، لهذا يتعد عن كل تمسك بالقيم السامية، ولا يستجيب لأي نداء يدعو إلى «الامثالية» للوضع القائم في انتظار ما قلما يوجد أو لا يوجد به الزمان من تغيير وإصلاح. ومهما يكن من أمر، فإن الشباب لا يزداد مع ذلك إلا حيرة، وقلقاً، واستياء رافضاً كل ما هو ليس بجديد، وباحثاً عن الطريق المؤدي به إلى حياة أفضل في مجتمع أصح.

وأما الأصالة فلا يمكن أن تعني إلا الرجوع إلى الأصل الأصيل الذي هو جدير بالبقاء، وصالح للحياة من قيم إنسانية، وأخلاق فاضلة، ومبادئ خالدة، وأنظمة حكيمة هي تراث للبشرية، وأحسن ما تتميز به المدنية، وأنفع ما تنشده التقدمية.

فالأصالة المحمودة مطلوبة، وجديرة بالإحياء وذلك بقدر ما

تكون متلائمة مع مقتضيات الحياة العصرية، ومسايرة لمتطلبات المجتمع المتجدد باستمرار.

وكل أمة ذات تاريخ، وتراث، وحضارة، حريصة على الاحتفاظ بكل ما يدخل في «أصالتها» من ذكريات الماضي المجيد، وتأثر السلف الصالح، ومقومات شخصيتها الخالصة. وليس في هذا ما يعدُّ قهقرة أو رجعية، كما قد يتوهم كل من يسيء الفهم، بل لا يوجد أي تناف بين إحياء الأصالة، ومواصلة التجديد في جميع مناحي الحياة.

فكل أمة تزهد في أصالتها إنما تنسلخ عن هويتها، وتمسح حقيقتها، وتخرب نفسها بيدها، ولما ابتليت الشعوب الضعيفة بالاستعمار تعرضت أصالتها من سياسته إلى سائر أنواع العدوان والتحطيم إتلافاً لشخصيتها - بعد فقدان سيادتها - وهدماً لما تملكه من مقومات ومقدسات، وقد كان كفاحها في سبيل الحفاظ على تراثها وحضارتها غيرة على وجودها، ودفاعاً عن نفسها، فلما استعادت حريتها واستقلالها كان مفروضاً عليها أن تسترد ما ضاع من أصالتها، وتحيي ما اندثر من تراثها، لأن كل هذا قوام استمرارها، وضمان كيانها.

فالمغرب إذ يعترم إحياء أصالته إنما يستجيب لنداء الضمير، ويلبي رغبة الجيل الذي خاض معركة النضال والتحرير، وهي رغبة تطابق إرادة الأمة الغيورة على وجودها الممتد عبر التاريخ، الحريصة على الاستمساك بكل ما ضمن لها البقاء والخلود من قيم مثلى، وحضارة متأصلة في عالم الروح، والفكر، والثقافة، والإبداع في شتى العلوم والفنون.

موجز حياة محمد حسن الوزاني

- ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910.

دراسته الابتدائية والثانوية:

- دخل وهو صغير الكتاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناطي بفاس).

- سجل بمدرسة اللطيين ليتلقى تكويناً عصبياً ويتعلم اللغة الفرنسية.

- بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات.

- كان يتابع دروساً عربية خاصة نمت معلوماته الدينية والعقدية.

- بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس التحق بليسي كورو بالرباط ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخلة الفرنسيين.

- قبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريس حيث هيا البكالوريا في ليسي شارلمان.

دراسته العليا:

- انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي

كان أول خريج مغربي منها.

كما درس في :

- كولييج دوفرانس .

- وبمعهد الصحافة .

- وبمدرسة اللغات الشرقية .

- في أثناء مقامه بباريز عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسية والقانون الدولي التي كانت تنظمها مؤسسة «كارنيجي للسلام» .

نشاطاته الثقافية والسياسية :

1927 - شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية .

1928 - انتخبه الجمع العام لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بباريز في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية . ومحضر المداولات مكتوب وموقع بخط يده . وقد قام خلال هذا الجمع بمداخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغرب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد .

1928 - نظم بالتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريز إرسال أول بعثة من الشبان المغربية لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين .

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريز التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا

بمصر. وانخرط عضواً في جمعية «كوكب الشمال الأفريقي» التي أسسها مصالي الحاج سنة 1926.

1929 - (شتنبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات ووجهت إلى الوزير الأول البريطاني. وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية.

1929 - (نونبر) بعد أن أقام مدة ببرشلونة، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريز لإتمام دراسته.

1930 - أنهى دراسته العليا بباريز ورجع إلى المغرب.

- نظم قراءة «اللطيف» بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930).

- على أثر هذه المظاهرة جلده الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازا.

- وبعد خروجه من السجن ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

- ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 - غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

- نشر بتعاون مع أصدقائه بباريز كتاباً بعنوان: «عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة بربرية» بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 - (14 مارس) ألقى محاضرة بباريز عن «مولاي الحسن (الأول) أبي النهضة المغربية».

1932 - أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة «الأمة العربية» «La Nation Arabe».

- اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.
- توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس «الجمعية العربية الإسلامية» (جوان 1932).

- أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نونبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل.
1932 - (جويى) شارك في باريز مع روبري جان لُونْكي في تأسيس مجلة «مغرب» وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.

1932 - (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحدث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.

1933 - (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة. فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس، والخميسات، والدار البيضاء.

1933 - (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة «عمل الشعب» بالفرنسية.

1933 - (19 - 23 شتنبر) قام في فاس بتهيء المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذي منع في آخر لحظة .

1933 - (8 ديسمبر) بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من عمل الشعب، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة «إرادة الشعب» وقد أعطى محمد حسن الوزاني بتأسيس جريدة «عمل الشعب» و«إرادة الشعب» الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية. بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية، وبعض الحقائق لمبرراتها.

1934 - (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن .

1934 - (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتحريض على الشعب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع .

1934 - حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر .

1934 - (18 شتنبر) حضر محمد حسن الوزاني الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبريالية للتشهير بالضغط الواقع في تونس .

1934 - (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قَدَّما «برنامج الإصلاحات المغربية» إلى الحكومة الفرنسية في

باريز. وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج.

1934 - (28 - 30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبريالية.

1935 - (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعا هاما لعمال شمال أفريقيا نظمته «الإغاثة الحمراء» في مقرها بشارع ماتيران - مورو بباريز.

1935 - (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لُونْكي، عضواً في اللجنة الموقته لجامعة الشعوب المستعمرة، برئاسة أندري بيرطون.

1935 - (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريز، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهند صينيين، وملغاشيين، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال أفريقيا.

1936 - (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان: «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية»؛ و«نداء إلى الشعب الفرنسي».

1936 - (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لُونْكي، وليو وَاينِر، وروبير لوزو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا ليجثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو. فهياً الوزاني

مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحات الوطنيين المغاربة. وهياً مع الجماعة الوطنية الدولية (Con-fédération Nationaliste Internationale مخططاً للتعاون).

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاقات المبرمة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية للجهة الشعبية، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريز في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية لكن بدون جدوى.

1936 - (25 أكتوبر) عقدت كتلة العمل الوطني أول مؤتمر لها بالرباط.

1936 - (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساغيه لدى حكومة الجهة الشعبية. ولم يخف خيبة أمله الكبرى على أثر موقف الحكومة، وفكر في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على المغاربة ألا يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهيئت حينئذ عدة مظاهرات من طرف كتلة العمل الوطني.

1936 - (14 نونبر) مُنع تجمع في الدار البيضاء حول حرية الصحافة، وأوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الاضطراب المستوحى من روبرت جان لُونَكِي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال

عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937- وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة. وانبثق عن هذا الخلاف حركتان: «الحزب الوطني»، و«الحركة القومية» ذات الاتجاه العصري الديموقراطي بزعامة محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف: «عمل الشعب» باللغة الفرنسية، و«الدفاع» باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية بصحيفتيها الملتزمتين أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1837) التي أثارها البياز أثناء زيارة رمادبي والجنرال نوّكيس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجر العديدين 51 و 52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحدثين. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات أُلقي القبض على محمد حسن الوزاني، ونُفي بظهير نونبر 1937 لمدة تسع سنوات.

1937 - 1946 - نفي محمد حسن الوزاني الذي ابتدأ في مستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946.

1946- أسس محمد حسن الوزاني «حزب الشورى والاستقلال» بزعامته كأمين عام للحزب. ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي:

«إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، هو الحزب الديمقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديمقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب، كان وما زال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالكفاح من أجل إقامة ديمقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية. لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديمقراطي. وهكذا فإن الديمقراطية تظهر كالمحتوي لكل سيادة الأمة واستقلالها.

«ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية خلاص وطني، وكعمل ملح أساسي وحاسم لحياة البلاد ومصير شعبها.

ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جميع العناصر الحية في الأمة. هذا التجنيد ضروري لقيادة النضال الديمقراطي للشعب المغربي. إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي طبقات الكادحين والفلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين، والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم جميع الأفراد والجماعات المقتنعين بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء.

إن خصوصنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها. وإن المهمة

الرئيسية والأولى لحزبنا لتمثل في تنسيق النضال الديمقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمال والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس على الواجهة الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

إن المنطلق العام للحزب هو أن يحوّل المغرب المضهد سياسياً والمُستغلّ اقتصادياً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في اقتصاده. كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل أو المتأخر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ الثلاثة التالية: الاستقلال، الديمقراطية، سعادة الشعب».

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة «الرأي العام» التي أسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة «بالغمرات» مقالات أساسية تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم السياسة والاجتماع والاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة لتعد دروساً حقيقية في علم السياسة.

1946 - (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شوري الحكومة.

1947 - (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر
1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات
رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من
أجل تسوية المشكل الفرنسي - المغربي على أساس إلغاء
الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون
مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية
دستورية، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات.

1951 - (إبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين
للجبهة الوطنية المغربية التي وُقِعَ ميثاقها في طنجة من طرف
ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 - (غشت - 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن
طواعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية
الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة
الأميركية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند،
إندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريز (قصر شايبو)،
و بنيو يورك.

- شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة
التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة.

- مثل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية
بالقاهرة.

- حضر كممثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك
(إبريل 1955).

- قام من لوزان بتسيير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه .

- أقام في باريز بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية .

- رجع إلى المغرب بعد ذلك . ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته ، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديموقراطية حقيقية ، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله : كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه ، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً . وقد بقي الآن أن نتم وحدتنا ونكمل استقلالنا وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً ، إلى الكفاح من أجل التحرير ، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديموقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسير دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة .

«وإن أول ما أهتم به الآن - يقول محمد حسن الوزاني - أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة . وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم .

ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنها إلى الطامعين في استغلالها .

إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره

من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع .

هذا وإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها.

وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنا الوطني وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً، فلا ننس أن اقتصادنا - خلال فترة الحماية - كان اقتصاداً استعمارياً لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الاقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف. إن الشعب المغربي ما زال ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها وإني منذ الآن سأتجند لتحقيق هذا البرنامج» .

وهكذا فإن محمد حسن الوزاني لم يكن يكافح لإقامة ديمقراطية سياسية فحسب، ولكن أيضاً لإقامة ديمقراطية اجتماعية. ألم يصرح في تجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله:

لقد كافحنا دائماً منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديمقراطي. هذا النظام الديمقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضاً نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة .

لا بد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش».

- كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب «بوحدة أجزاء البلاد. فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقنادسة، والطاوس، وتيندوف وموريطانيا يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا».

نهاية 1957 - ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الأفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر.

1957 - 1959 - أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا.

1959 - سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس.

1959 - (غشت - شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدي بن بركة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» مستحوذين على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل. فجمع محمد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و2 يناير 1960، وغير اسم حزب الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديمقراطي، وأصبحت جريدة «شورى الرأي العام» الناطقة باسمه.

1960 (يوليوز) - سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته. وبصفته وزيراً للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 - انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

- وأصدر جريدتين سياسيتين: «الدستور» 1962، «السياسة» 1967، وكان رئيس تحريرهما. وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 (يوليو) - أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخيرات، وبترت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين أمست حالته الصحية تتدهور واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنويته ونشاطه وقدرته على العمل. فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضع السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971 فيمكن أن تلخص كما يلي:

1 - على الصعيد الداخلي:

أ- السياسة العامة: يواجه المغرب اليوم أكثر من ذي قبل

وضعية داخلية عميقة التردّي في الفساد والإفلاس، بل متوترة ومهددة بالانفجار.

لكن المسؤولين وأسفاه يبدون وكأنّ ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد. فالمغرب فيما يروّجون، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهايار. ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار. وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع.

ولذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل متزعجين: إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟.

ومعنى هذا: أين الداء وما الدواء؟.

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تخرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية: ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها.

فمما لا شك فيه أن المغرب يشبه «رجلاً مريضاً» من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة «عملية جراحية كبرى» تستأصل الداء، وتجري على يد «طبيب ماهر» هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحاً.

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي «رهط من الحكم» أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديموقراطية اسمية أو وصائية أي ديموقراطية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم: «إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسaire مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ».

ولنعد إلى الوضعية متسائلين: كيف العمل لمعالجتها؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية

الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده، وتولي حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذا البلاد - وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها - لا يمكننا إلا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً رشيداً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن

أجلها. ولإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا نعني إذن بهذا الحكم؟.

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كأمر هي، في رأينا، مسألة طبي صفة التجارب الحكومية السيئة الحظ طياً نهائياً، وتمتع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، وبسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة وبكلمة واحدة، لحكومة تتولى الحكم بالفعل ويجدوى.

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من «رجال مسخرين» أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، إن المأزق السياسي الذي تنجس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء. وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد. وللقيام بمهمة

التجديد الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتألف، أولاً، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشئ عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، وثانياً، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام محكم، وتقاد قيادة موفقة.

نعم، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيادة إلى أن تُحبي تاريخها، لا أن تتحملة ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فنرى، مرة أخرى، واجباً علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد، وبيح الشعب المغربي في أن يحكم حكماً

صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكاً لمصيره.

فكفى المغرب ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبداً.

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يضمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير - في نظرنا - مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها حبلى. وبديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين، ودورين متلازمين، هما الهدم والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو الأفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح، والإنقاذ والخلاص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلا أن يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقمًا، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول: أن الشعب

المغربي لم يعد يطبق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاذ والخلاص على أحرَّ من الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ وخلاص لنا هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكمة والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتعبئة شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى مصير أحسن مهما كلفها من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة، والديموقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراوغة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المنقلب والمصير بالنسبة للجميع وبدون استثناء، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد

لديها، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

التجارب البرلمانية:

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور (1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع: «ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفوس الأمة التي لم تجرب منها إلا غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل «سياسة الديمقراطية والدسترة» كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكوم عليها في مهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع».

وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي:

«إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا

يعمل إلا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسماً بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخرأ لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بصلة، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها مُنَافِيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعايتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة. والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فلماذا تحرصُ السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن؟ السؤال يحمل في طيه الجواب....

2- على صعيد السياسة الخارجية :

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية :
إن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتُصب، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والتراضي، من الأراضي المغربية الصميمة التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المغتصب لحد اليوم. وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، بحيث كان وما زال مجهل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات، ومخابرات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقة كأنَّ أمرها لا يعينهم مطلقاً في قليل ولا في كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبئات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة.

كما نستنكر بشدة كل سياسة تميل إلى التهاون والتساهل جريباً

مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها» ونطالب بنذ تلك السياسة المتسمة بالعجز، وبسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تنقيد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء، والرجال، والدول؛ وكل سياسة غير هذه إنما تسير على غير هدى وتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة.

3- فيما يتعلق بالوحدة الترابية:

فيما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975:

1- إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائر الأصفاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الأفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار

والقنادسة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

2- إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات.

3- إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله، والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية أو للتهريج الغوغائي.

4 - إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرترقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولينصُرَنَّ اللهُ من ينصره.

5- إن تكتل الجزائر وموريطانيا مع الاستعمار الإسباني ضد المغرب سرّاً وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى «بالمغرب العربي» وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة

خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسعت وتحاول أن تتوسع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

6- إن الاعتبار بالوقائع، والاتعاظ بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسته الخارجية، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

7- إن المغرب - تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته - أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريطانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

8- إن لجنة تقصي الحقائق الأمنية تخلت - على لسان رئيسها - عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا حيث تبنى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريطانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة للجنة حتى

بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

9- إن البلاغ الجزائري المكيفلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقح، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهنًا بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، والعمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه ويُعدّ عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب

على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال .

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطئها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميتها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلمي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترايبي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكاً للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة .

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وارثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو:

1- إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15 - 1 - 69 وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية وأوفاق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط .

2- إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده .

3- نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليو 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترايبي غير متقيدة

بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي .

4- التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيها المغتصبة، لأن تدخلها ليس من شأنه إلا أن يفسد عليها الأجواء ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضايها في الماضي وتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار .

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كل محاولة لإجراء ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتزوير، والتضليل، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية .

5- توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقيامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية .

6- تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المعجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام .

فيما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر

التضحيات، وَإِنْ يَنْصُرْكُمْ اللهُ فلا غالب لكم .

1975 - تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر، وتأثر بالبعث الناتج بوفاة حرمه السيدة أم كلثوم التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه .

1978 (9 شتنبر) قضى محمد حسن الوزاني نحبه، ودفن حسب رغبته في روضة أسرته بفاس بجوار زوجته وبين أجداده، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة التي نادى بها في بداية الثلاثينات، فأعدت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة:

1 - مذكرات حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية - (1900 - 1955) 7 أجزاء (الجزء السابع في طور الإعداد للطبع).

2- حرب القلم (مجموعة مقالات محمد حسن الوزاني (في مختلف الموضوعات) - 1937 - 1978 -

6 أجزاء

3- دراسات وتأملات - تحت الطبع -

6 أجزاء

- الإسلام والدولة، أو حقيقة الحكم في الإسلام .

- حرية الفرد وسلطة الدولة - ترجمة -

- في الدستور والبرلمان

- في السياسة والمجتمع . . . بعد الاستقلال

- الإسلام والمجتمع والمدنية

- وطنيات .

4 - خطب وتصريحات صحفية - جزآن -

(قيد الإعداد للطبع)

Le Combat par la Plume d'un nationaliste marocain - 5

- 2 volumes -

(Préface: Robert Jean Languet)

Discours et Interviews

- 6

(1 volume)

الفهرس

5 تقديم
7 الانبعاث
9 دعوة الانبعاث الوطني
12 أسلوب . . . الدعوة
14 آل البيت في المغرب وحاجتهم إلى الإصلاح
25 التخطيط السياسي للحزب
30 لمن الحكم؟
41 فساد الحكم والمجتمع في عهد الاستقلال
43 أزمة الصراع بين القديم والجديد في الحكم بالمغرب
50 تقييم المنصب الحكومي
51 المنصب الوزاري
52 «هذه الحالة»
54 الفساد الداخلي
56 المساواة أمام القانون (من أين لك هذا؟)
59 الإسلام والإثراء غير المشروع (من أين لك هذا؟)
60 البؤس والجوع، أو المجال الحيوي للجريمة
64 ظهير 29 يونيو 1935

67	مراجعة وتطهير
72	أزمة النمو
	حول حوادث الحدود والخلاف القائم بين المغرب والجزائر
81	حولها
102	الدولة والتخطيط الاقتصادي
109	المغرب وسياسة التخطيط
112	الدولة والأمة أمام التخطيط
113	نظام المجلس الأعلى للتخطيط
114	سياسة التخطيط والمشاركة الشعبية
123	البيانات: لماذا (الشورى)؟
128	البيانات: (ارتسامات وخواطر)
134	البيانات: (الانحراف... والأصالة)
141	موجز حياة محمد حسن الوزاني
175	الفهرس

التنفيذ: كومبيوترايب لآ للصفحة الطباعة الإلكترونية

الطباعة: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير ببيوت
